عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دورُ القوى الوطنيةِ والأحزابِ السياسيةِ في تعزيزِ مشاركةِ المرأةِ في التنميةِ السياسيةِ بفلسطين

داليا محمد ابراهيم الغفاري

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1444هـ/2023م

دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية بفلسطين

إعداد:

داليا محمد ابراهيم الغفاري

بكالوريوس التنمية الاجتماعية، خدمة اجتماعية، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

إشراف الدكتور: حسن خميس مصطفى السعدوني

قُدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1444هـ/2023م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء مؤسسات وتنمية بشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دورُ القوى الوطنيةِ والأحزابِ السياسيةِ في تعزيزِ مشاركةِ المرأةِ في التنميةِ السياسيةِ بفلسطين

اسم الطالبة : داليا محمد ابراهيم الغفاري
الرقم الجامعي: 21920223

إشراف الدكتور :حسن السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2023/2/1 من أعضاء ملجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة الدكتور حسن السعدوني التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً الاستاذ الدكتور عبد الناصر سرور التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً الدكتور شادي عويضة التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1444هـ/2023م

الإهداء

قال تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

أحمدُ الله وأشكره للذي مَنَّ عليَّ من فضله، ويسّر لي أمري لأهتدي لما وصلت إليه.

أمي التي ما بخلت عليَّ يومًا في أن تضخَّ في قلبي معنى كيف تبني بناءَك وحدك.

أبي الغالي رحمه الله رحمة واسعة، وأعظمَ الله أجري تعزيةً لنفسي في فقدِه المُبكِّر كثيرًا.

زوجي الغالي أبو نبيل، حفظه الله لي عمرًا طويلا أُهدي له رسالتي مع باقة حُب.

أبنائي الأعزاء.. (براء ونبيل وإبراهيم وفرح).

إلى أهلي، أصدقائي، جميع الأحبة.

وإلى كل **نساء فلسطين** اللاتي ما زلن يحلُمن بغدٍ أجمل.

الباحثة / داليا محمد ابراهيم الغفاري

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدّة الرسالة بأنها قُدّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا، أو لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: داليا الغفاري

داليا محمد ابراهيم الغفاري

التاريخ: 2023/2/1

شكر وعرفان

الحمدُ لله القائلِ في كتابِه العزيز " لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "، أحمدُ اللهَ تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

ثم أتوجهُ بجزيلِ الشكرِ والتقديرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى جامعة القدس.
ثم أتقدمُ بجزيلِ الشكر والعرفان إلى الدكتورِ الفاضل/ حسن السعدوني، لتفضلِه بالإشرافِ على هذه الدراسة، ولما بذلَه من جهدٍ في تقديمِ النصحِ والإرشادِ اللازمِ لإتمامها.

وإلى أعضاءِ لجنة المناقشةِ الكرام: لتفضلِهما بمناقشةِ هذه الدراسة.

والشكرُ إلى صاحبِ العطاءِ المحللِ الإحصائي، وجهودِه في التحليلِ الإحصائي.

وعائلتي في تقديمِها الدعمَ المعنويَّ لي أثناءَ دراستي.

وما توفيقي إلا بالله

الباحثة / داليا محمد ابراهيم الغفاري

مصطلحات الدراسة:

- القوى الوطنية:

عبارة عن السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا (الشمري، 2010).

- الحزب السياسي:

أحد أهم مرتكزات الديمقراطية، حيث يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء والوزراء والمناصب السيادية والسلطات التشريعية، وتقرر القضايا المصيرية للبلاد (الدراجي، 2021).

- المشاركة السياسية:

نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (المصري، 2019).

- التنمية السياسية:

عبارة عن ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور، التمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة، المشاركة السياسية من جانب المواطنين (المحمودي، 2019).

الملخص:

يدور موضوع الدراسة حول دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية في فلسطين، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع القوى الوطنية والأحزاب السياسية في فلسطين، والكشف عن مستوى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، وإلقاء الضوء حول مستوى العلاقة بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، بالإضافة إلى بيان وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مستوى القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية، وحول مستوى التنمية السياسية التي تعزى لمتغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)، كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الهدف الرئيس للدراسة المتمثل بدراسة دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين. تتكون مفردات مجتمع الدراسة من القيادات وصناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والفلسطينية المتمثلة بـ (فتح، الجبهة الشعبية، حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي، حزب الشعب، الحزب الديمقراطي، حزب الخلاص، حزب النهضة)، فقد بلغ عددهم (919) حسب إحصائيات صادرة عن هذه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية لعام 2023. حيث اتبعت الباحثة أسلوب العينة العشوائية البسيطة من صناع القرار داخل هذه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والفلسطينية، وتم التوصل لحجم عينة الدراسة المناسب (207) مفردات حسب المعادلة من أصل مجتمع مكون من (919) مفردة. وقامت الباحثة بتوزيع (207) استبانات على القيادات وصناع القرار، وتم استرداد (132) استبانة من أصل (207) بنسبة استرداد بلغت (63.76%). وتم استخدام الاستبانة والمقابلات كأدوات للدراسة من أجل الحصول على أدق النتائج والتوصيات. من أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية بأبعاده المتمثلة (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية، فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً)، ومشاركة المرأة في التنمية السياسية، ومن أهم التوصيات هذه الدراسة: يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في فلسطين العمل على

تطوير خطط و إستراتيجيات من أجل تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً.

The role of national forces and political parties in women's participation in political development in Palestine

Prepared by: Dalia Mohammed Ebrahim AL Ghaffari

Supervisor: Dr. Hassan Khamis Mustafa AL Saadouni

Abstract

The subject of the study revolves around the role of national forces and political parties in promoting women's participation to achieve political development in Palestine. This study aimed to identify the reality of national forces and political parties in Palestine، exposing the level of enhancing women's participation in political development in Palestine. Shedding light on the level of relationship between national forces and political parties، and promoting women's participation in political development in Palestine. In addition to showing the existence of differences between the averages of the respondents' responses about the level of national forces and Palestinian political parties and about the level of political development attributable to the variables: (gender، age، academic qualification، job title) to study the role of national forces and political parties in promoting women's participation in political development in Palestine. The study population consists of the leaders and decision makers of the political parties and the national and Palestinian forces represented by (Fatah، the Popular Front، Hamas، the Islamic Jihad، the Democratic Front، the Communist Party، the People's Party، the Democratic Party، the Salvation Party، and the Renaissance Party)، as their number reached (919) according to statistics

issued by these political parties and Palestinian national forces for the year 2023. The researcher followed the method of a simple random sample of decision makers within these political parties and national and Palestinian forces، and the appropriate study sample size was reached (207) individuals according to the equation out of a community consisting of (919) single. The researcher distributed (207) questionnaires to leaders and makers، and (132) questionnaires were retrieved out of (207)، with a recovery rate of (63.76%). The questionnaire and interviews were used as study tools in order to obtain the most accurate results and recommendations. Among the most important results of the study: the existence of a positive and statistically significant correlation at the level (≤ 0.05 α) between the national forces and political parties with its dimensions (the political empowerment of Palestinian women، activation of the democratic approach to women's political participation، women's effectiveness in political decision-making، Developing political culture on the political representation of Palestinian women) and women's participation in political development. One of the most important recommendations of this study is that political parties and national forces in Palestine should work on developing plans and strategies in order to develop political culture on the political representation of Palestinian women.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تُعدُّ القوى الوطنية في الدول مجموعَ القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية لدولة ما في فترة معينة، وهو يشيرُ إلى مستوى التنمية الشاملة للبلد، ومكانتها في النظام الدولي. بينما الحزب السياسي فهو عبارة عن منظمة سياسية تحمل أفكاراً معينة أو تتشكل حول قضية خاصة جداً، والهدف منها المساهمة في السلطة، غالباً عن طريق الانتخابات.

وتُعدّ المشاركة السياسية للمرأة من أهم العناصر للممارسة الديمقراطية في أي بلد، وتُعدُّ أيضاً مؤشراً على تعزيز مشاركة المواطن، ومعياراً على إعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين، وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية، حيث يحقق وجودُ المرأة في مراكز القوة والسلطة المصالحَ المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها، والتسريع في إعطائها دوراً حقيقياً في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام، ويرجع ذلك إلى تأثير هذه المراكز في حياة المرأة، التي تمنحها قدرة أكبر على التحكم في أمور حياتها وأمور الآخرين، سواء في أسرتها، أو مجتمعها، وذلك من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها وتحقيق مصالحها والدفاع عنها (الغنيمي، 2013).

وتعبرُ عملية التنمية السياسية عن الوسائل التي تستعملها الكثير من الدول لتطور وتحدث سياستها الخارجية والداخلية، وهي الطريقة التي تهدف لتطبيق إستراتيجية سياسية ينتج عنها تحديث حالة الضعف السياسي التي تنتشر ببعض الدول.

وتتطلب مشاركة المرأة الفلسطينية في صناعةِ القرار إلى جانب الرجل –كما شاركته في التاريخ النضالي– الاستمرارَ في المطالبة بحقوقها، والنضال المجتمعي؛ حتى تصل إلى ما تصبو إليه، لا سيما في ظل الواقع الفلسطيني المَعيش، فالمرأة الفلسطينية وقضاياها وفقاً لرؤية القيادة الفلسطينية ثانوية، أما القضيةُ الرئيسية على المستوى الداخلي هي إنهاء الانقسام، وعلى المستوى الخارجي مواجهة تصفية القضية الفلسطينية (عطاري، 2012).

في أحدث إصدار للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2021، تبيّن أنّ نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 عاما فأكثر) 16.1 من الإناث و65.1 ذكور، ومعدل البطالة للأفراد 40.1 من الإناث و22.5 من الذكور.

وتُعدّ المرأة الفلسطينية جزءاً أساسياً من القضايا الرئيسية بوجودها وإشراكها في صنع القرار السياسي، وهذا يتطلب ضغطاً ومناصرة ومشاركة نسوية في إيجاد حلول للمشكلات الفلسطينية بشكل عام لإثبات ذاتها وقدرتها على العمل والمشاركة السياسية، من خلال تعزيز وتفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والأطر النسوية، وتمكينه في أداء دوره الأساسي، بما يحقق أهدافه، والعمل بموجب ما ورد في الوثيقة الحقوقية التي أجمعت الرؤية النسوية على اعتمادها كمرجع حقوقي للمرأة، واعتماد برنامج نسوي جامع يركز على أدوات الضغط الحقيقية، واستغلال الوجود النسوي ولو بشكله الضئيل، وفتح خطوط تواصل مع اللجان المختلفة، يمكن من خلالها استثمار الوجود النسوي في تحقيق المطالب التي تسعى النساء لتحقيقها (حمد، 2016).

كما أصبحت الحزبيات أكثر جرأة في المطالبة بحقوقها في صنع القرار، كل هذه الأنشطة وأكثر منها انعكست آثارها على تعزيز عضوية المرأة في المستويات القيادية داخل المؤسسات الحكومية، حيث استطاعت المرأة الوصول إلى أعلى المراتب بنسبةٍ وصلت 10% (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية – مركز مسارات، 2020).

إن النساء تمثل نحو 32% من مجالس إدارة النقابات في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وهذه النسبة تفوق نسبتها في سوق العمل الفلسطيني، ويعطي للوهلة الأولى أنه مؤشر إيجابي، ولكن إذا نظرنا إلى الأمر نرى سلبية تنعكس على دور النساء الحقيقي في النقابات، وإن هذا التمثيل الذي يقفز قفزة سريعة هو انعكاس للصراعات الحزبية في النقابات، ويرجع إلى تسيس العمل النقابي وسيطرة الأحزاب على النقابات (الدجنى،2021).

بناءً على ما سبق توجهت الباحثة لدراسةِ دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة؛ لتحقيق التنمية السياسية في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

لجأت الباحثة إلى الدراسة الاستطلاعية لكي تكون لديها معلومات وبيانات تساعدها على القيام بإجراء دراسة وصفية حول **دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية بفلسطين** (30 عضواً ضمن فئة الدراسة تمت مقابلتهم بشكل عشوائي)، مع مجموعة من الممثلين في القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية المستهدفة، وتم التوصل إلى عدم وجود اهتمام كافٍ حول دور المرأة الفلسطينية في القوى الوطنية والأحزاب السياسية، وأهمية ذلك في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية. (المقابلات تحتوي على أسئلة ذات علاقة بموضوع الدراسة بعد تحكيمها من مجموعة من المتخصصين الأكاديميين).

لقد ساعدت الدراسة الاستطلاعية الباحثة في التعمق في دراستها والتوسع في جميع جوانبها، وتمثل العينة الاستطلاعية نقطة انطلاق في البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي وتمثل الخطوة الأولى للدراسة الميدانية، وتكون بمثابة طمأنة للباحثة وتعزيزٍ للاستمرار في دراستها.

تعد مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية، حيث تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأي بلد كان، فلقد لعبت المرأة في فلسطين دوراً أساسياً في مرحلة النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال منذ الانتداب البريطاني عام 1917م، وما زال مستمراً ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد تعزز دورها في الحياة السياسية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال ترشيحها لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، وكذلك لعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 1996م، وكذلك الانتخابات المحلية والرئاسية لسنة 2005م بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات (المصري، 2019)، إلا أن هذا الدور لن يكون فاعلاً دون أن تقوم المرأة بتعزيز مكانتها في الحياة السياسية والمشاركة فيها، وفي مؤسسات المجتمع المدني من خلال مجموعة من العوامل، أهمها فهم عملية التفاعل بين النساء من ناحية والعمليات الاجتماعية والتاريخية من جهة أخرى لكي تساعدها في القيام بأخذ هذا الدور في المجالات المختلفة، وخاصة المشاركة السياسية منها وصولاً إلى تولي المناصب القيادية التي تؤثر في البلاد (أبو دلال، 2010).

في ظل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر من العام 2000م حيث يطلب فيها من أطراف النزاع احترامَ حقوق المرأة، ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام، وفي إعادة البناء والإعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع، وزيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، وفي عمليات حل الصراعات، والمشاركة بقوات حفظ السلام وفي المفاوضات، والقدرة الاستيعابية

لقضايا الجندر لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها، وتناول قضايا الجندر في أوقات السلام وتسريح الجيش وإعادة الإدماج، واحترام حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخلياً، وحماية المرأة من العنف الجسدي والتمييز، وتجنب العفو عن الجرائم التي وقعت في الحرب ضد المرأة (المحمودي، 2019). **لذلك قررت الباحثة التوجه** لدراسة دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

3.1 تساؤلات الدراسة

وفي ضوء ما استعرضت الباحثة تفصيلات حول مشكلة الدراسة، وجدت أنه من الأهمية طرح عدة تساؤلات تعكس مشكلة الدراسة من خلال الآتي:

ما دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية في فلسطين؟

وينبثق منه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما واقع القوى الوطنية والأحزاب السياسية في فلسطين؟
2. ما مستوى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين؟
3. ما مستوى العلاقة بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين؟
4. ما دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين؟
5. هل توجد فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مستوى القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية، وحول مستوى التنمية السياسية التي تعزى لمتغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

4.1 أهداف الدراسة

- التعرف إلى واقع القوى الوطنية والأحزاب السياسية في فلسطين.
- الكشف عن مستوى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.
- إلقاء الضوء حول مستوى العلاقة بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.
- الكشف عن دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

- بيان وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مستوى القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية وحول مستوى التنمية السياسية التي تعزى لمتغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)

5.1أهمية الدراسة

1.5.1الأهمية العلمية:

- ستكون هذه الدراسة الأولى (حسب علم الباحثة) التي حاولت خوض غمار الواقع العملي، واستكشاف الدور الفعال للقوى الوطنية والأحزاب السياسية لتعزيز دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية.
- حداثة البحث الذي تناول متغيرات مثل (القوى الوطنية والأحزاب السياسية، التنمية السياسية) لكونها من الموضوعات الحديثة التي ظهرت حديثاً في السنوات الماضية، والتي لم تحظَ بالاهتمام من الدارسين والباحثين.
- تمثل هذه الدراسة إضافة نموذج معرفي جديد يجمع بين متغيرات مهمة في مجالين خصبين في التنمية السياسية قد تفيد الدارسين والباحثين المهتمين بالبحث العلمي، وتفتح أفاقاً جديدة في هذا المجال.
- قد توفر هذه الدراسة فرصة الاطلاع على دور الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في تعزيز مشاركة المرأة في تحقيق التنمية السياسية، والحصول على معلومات موثقة علمياً.

2.5.1 الأهمية بالنسبة للمجتمع:

- يعالج ويثير نقطة مهمة في القوى الوطنية والأحزاب السياسية، وذلك من خلال تطرقها لأحد الموضوعات المهمة ألا وهو مشاركة المرأة سياسياً، حيث تحتاج الأحزاب والفصائل الفلسطينية، لتعزيز الثقافة التحررية الداعمة لحقوق وقضايا المرأة.
- دعم قدرة المرأة على التفاعل وأخذ الدور المنوط بها، والانخراط في العمل السياسي والمجتمعي بأشكاله كافة.

3.5.1الأهمية التطبيقية:

- تزداد أهمية هذه الدراسة خلال هذه الفترة لما تشهده الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية من عدة قضايا تتعلق بمشاركة النساء الفلسطينيات في العملية السياسية.
- تستمد الدراسة أهميتها من النتائج المتوقعة منها، والتي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المرأة في العملية السياسية.
- قد تظهر الدراسة الواقع الموجود أمام المسؤولين في هذا المجال.

6.1 متغيرات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وللتوصل إلى علاجها، تم تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة كالآتي:

1.6.1 المتغير التابع:

- التنمية السياسية، **ويتفرع منها:**
- تحقيق مبدأ المساواة في سياسات الأحزاب والقوى الوطنية.
- إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ.
- زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية.

2.6.1 المتغير المستقل:

- القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية، **ويتفرع منها:**
- التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية.
- تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية.
- فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي.
- تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً.

3.6.1 المتغيرات الديمغرافية:

- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- المسمى الوظيفي.

7.1 أنموذج الدراسة

استكمالاً لمعالجة مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تم بناء مخطط افتراضي للدراسة، وذلك من أجل توضيح علاقات الارتباط وتأثير المباشر بين المتغير المستقل، والمتغير التابع، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1.1).

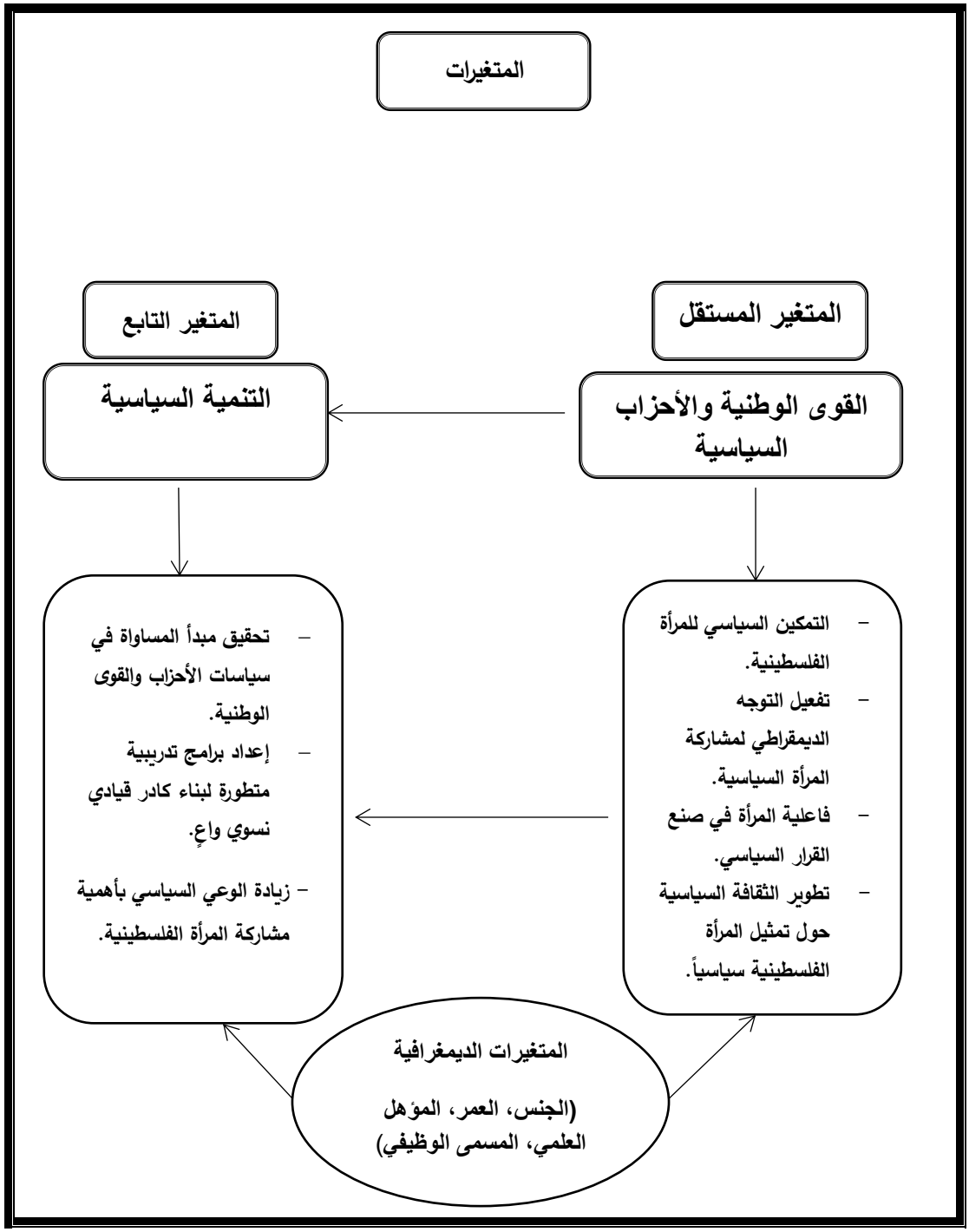

الشكل رقم (1.1)

المصدر: تم جرد المتغيرات بواسطة الباحثة بالاعتماد على المتغيرات السابقة

التأصيل النظري لأبعاد الدراسة:

بالنسبة للمتغيرات المستقلة فإن دراستي (الدراجي، 2021)، (الشمري، 2010)، تم فيهما ذكر متغير القوى الوطنية والأحزاب السياسية، وتم ذكر بُعد التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في (دراسة علي وآخرون، 2017)، وبُعد تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية بدراسة

(سعد،201)، وفاعلية المرأة بصنع القرار السياسي بدراسة (الشمري،2010)، بُعد تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في دراسة (الدراجي،2021)، أما بالنسبة للمتغيرات السابقة فتم ذكر بُعد التنمية السياسية في دراسة (العلي وآخرون، 2017)، وبُعد تحقيق مبدأ المساواة في سياسات الأحزاب والقوى الوطنية في دراسة (الدنف، 2018)، أما بُعد إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ في دراسة (UN WomenHQ،2016) ، أما بعد زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في دراسة (Mousserai – Salima–، 2018).

8.1 فرضيات الدراسة

بناءً على العلاقات التي تضمنها نموذج الدراسة، فقد أمكن للباحثة صياغة فرضيات الدراسة الرئيسة، وذلك من خلال الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

الفرضية الثالثة:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) أبعاد دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، ويتفرع منها الآتي:

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

الفرضية الرئيسة الخامسة:

التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

9.1 هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول مُقَسَّمة كالآتي:

الفصل الأول: يشمل خلفية الدراسة في المقدمة، مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضياتها، متغيراتها، نموذج الدراسة، هيكلها.

الفصل الثاني: يشمل الإطارَ النظري والدراسات السابقة، ويشتمل على مباحثَ، المبحث الأول تناول ماهية القوى الوطنية، المبحث الثاني تناول الأحزاب السياسية، المبحث الثالث تناول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، المبحث الرابع تناول التنمية السياسية، المبحث الخامس تناول مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في عملية التنمية السياسية، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يشمل منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفصل الرابع الذي سلّط الضوء على النتائج ومناقشتها، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول/ القوى الوطنية الفلسطينية

1.1.2 مقدمة:

يدور علم السياسة في مُجمله حول مفهوم القوة، أو السلطة التي هي في جوهرها قوة مؤطرة بالقانون، ومبررة بالشرعية. حيث إن كل التعريفات المتعلقة بالسياسة تتضمن مفهوم القوة؛ حتى ولو كانت السياسة عملية أخلاقية غايتها أخذ الناس إلى الصلاح وإبعادهم عن الفساد، فهذه العملية الأخلاقية المثالية لا تتم بدون قوة إنفاذ القانون. والقوة في السياسة لها معانٍ كثيرة، وطبقات عديدة يتراكم بعضها فوق بعض، تبدأ بالقوة المادية؛ فالاقتصادية، فالعسكرية، وتنتهي بالقوة السياسية، مروراً بالقوة الناعمة.

2.1.2 تعريف القوى السياسية:

الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، والقدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة.

يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى، ويصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام.

السلطة: هي الوجه الأول للقوة السياسية، والسلطة بصفة عامة هي قوة ذات طابع نظامي، حيث تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: سلطة قانونية وتقليدية وكاريزمية (المحمودي، 2019).

النفوذ السياسي: هو الوجه الثاني للقوة السياسية، وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.

القهر: هو أي قوة أو تهديد يقلل من حرية الحركة، بما يجعل التصرفات تتم بحرية أقل مما كان يمكن أن تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، فالقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه (الشمري، 2010).

التأثير: يعد مفهوم التأثير مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية، حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك، أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير، وقد يكون التأثير قسرياً أو غير قسري (مشرف، 2018).

السيطرة: يدل مفهوم السيطرة على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فِعْليّ على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض (مشرف، 2018).

3.1.2القوى الوطنية في فلسطين:

القوى الوطنية: مجموع جميع الموارد المتاحة للأمة في السعي لتحقيق الأهداف الوطنية. يُعدُّ تقييم السلطة الوطنية للكيانات السياسية مسألة ذات أهمية خلال العصور الكلاسيكية القديمة، والعصور الوسطى، وعصر النهضة، وعصرنا الحالي.

4.1.2القوى الوطنية داخل منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية:

5.1.2 حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح:

في منتصف خمسينيات القرن العشرين نضجت لدى عدد من اللاجئين الفلسطينيين المتعلمين من قطاع غزة ومعظمهم من المهنيين والموظفين العاملين في بلدان الخليج، فكرة راودتهم منذ أيام المقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في سنة 1956، وهي تشكيل منظمة فلسطينية مقاتلة تكون مستقلة عن الأحزاب العقائدية وعن الأنظمة الرسمية العربية على حد سواء (دولة فلسطين –منظمة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح، 2022).

التأسيس

من المرجح أن تكون النواة الأولى لحركة "فتح" قد تأسست في الكويت في خريف سنة 1957، بحضور خمسة أو ستة فلسطينيين، كان من ضمنهم ياسر عرفات وخليل الوزير، صاغوا "بيان

الحركة" و"هيكل البناء الثوري"، واتفقوا على اسم الحركة، وتبع ذلك انضمام أعضاء جدد، هم: صلاح خلف، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، ووليد أحمد نمر نصر الحسن (أبو علي إياد)، وخالد الحسن، وسليم الزعنون، ثم فاروق القدومي، ومحمود عباس، وممدوح صيد، ونمر صالح، وهايل عبد الحميد، وهاني الحسن، ومحمد غنيم، فضلاً عن أحمد قريع، وماجد أبو شرار، وعباس زكي، ونبيل شعث. وبرز في تشرين الأول/أكتوبر/ 1959، اسم "حركة التحرير الوطني الفلسطيني" (فتح) مع صدور العدد الأول من نشرة "فلسطيناً" (نداء الحياة) في بيروت، وراحت تتشكّل خلايا لها في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسورية ولبنان والكويت وقطر والسعودية. وبصفتها حركة لاجئين، كانت حركة "فتح" في حاجة إلى دعم عربي، وَجَدَته في البداية في الجزائر، منذ سنة 1962، ثم في سورية اعتباراً من سنة 1963، وبالاستناد إلى هذا الدعم، شرعت قيادة الحركة في التحضير لإقامة جناح عسكري سري، حمل اسم "قوات العاصفة"، ونفذ عمليته العسكرية الأولى داخل إسرائيل، المعروفة بعملية "نفق يعلبون" فجر يوم الأول من كانون الثاني/يناير/ 1965، التي تمّ فيها تفجير شبكة مياه إسرائيلية، وسقط فيها أول شهيد للحركة هو أحمد محمد موسى "سلامة" (دولة فلسطين– منظمة التحرير الفلسطيني – فتح،2022).

6.1.2–الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

في 22 شباط/فبراير/ 1969، أُعلن عن ولادة "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين"، التي باتت تُعرف، بعد سنوات قليلة من ولادتها، باسم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين".

التأسيس:

برزت خلافات فكرية وسياسية داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمرها العام في آب/أغسطس 1968، إذ صارت مجلة "الحرية" تنشر مقالات تأخذ على قيادتها عدم الالتزام بقرارات المؤتمر المذكور، الذي أعلن انحيازه لـ "البرنامج الفكري البروليتاري". وشهد الأسبوع الأول من شباط/فبراير 1969 تفاقماً في حدة هذه الخلافات، أسفر عن وقوع اشتباكات مسلحة بين أنصار الفريقين المتنازعين. وفي 22 شباط/فبراير 1969، أعلن بيان صادر عن "الجناح التقدمي" داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الانشقاق عنها، وقطع كل علاقة تربطه بـ "حركة القوميين العرب" والعمل بصورة مستقلة تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين". وفي النصف الأول من حزيران/يونيو 1969، انضمت إلى "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" منظمتان يساريتان صغيرتان هما:" المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين" و"عصبة اليسار الثوري الفلسطيني"، كما انضم إليها في سنة 1972

بعض قياديي "الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين" التي انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين–منظمة التحرير الفلسطيني،2022).

واستمرت الجبهة تعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" إلى سنة 1975 عندما تقرر أن تحمل اسم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، وكان من ضمن القياديين المؤسسين لها كل من نايف حواتمة، الذي شغل منصب أمينها العام منذ تأسيسها وإلى اليوم، وعبد الكريم حمد (أبو عدنان)، وقيس عبد الكريم (أبو ليلى)، وفهد سليمان، ومحمد كتمتو، وتيسير خالد، وهشام أبو غوش، وعلي فيصل، وصالح زيدان، وتيسير الزبري، كما كان من ضمن مؤسسيها ياسر عبد ربه، وصالح رأفت، وممدوح نوفل، وعصام عبد اللطيف، الذين انشقوا عن الجبهة في سنة 1990، نتيجة خلافات سياسية وفكرية وتنظيمية، وشكّلوا تنظيماً مستقلاً باسم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين–التجديد والديمقراطية"، الذي صار يحمل منذ نيسان/أبريل 1993 اسم "الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني" (فدا) (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين–منظمة التحرير الفلسطيني، 2022).

7.1.2الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الفصيل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية. انطلقت بتاريخ 1967/12/11م على يد مجموعة من القوميين العرب وبعض المنظمات الفلسطينية التي كانت منتشرة في حينه.

تُعدّ الجبهة الشعبية من أبرز التنظيمات اليسارية، تزعمها مؤسسها وأمينها العام السابق د. جورج حبش منذ انطلاقتها وحتى عام 2000، حيث تنحى واستلم مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) منصب الأمين العام من بعده حتى اغتياله في 27 آب 2001؛ إذ استشهد بعد أن قصفت مكتبه بالصواريخ طائراتٌ حربية إسرائيلية في مدينة البيرة، فخلفه أحمد سعدات المعتقل حاليا في سجون الاحتلال الإسرائيلي (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–منظمة التحرير الفلسطيني،2022).

8.1.2القوى الوطنية خارج منظمة التحرير الفلسطينية:

9.1.2 حركة الجهاد الاسلامي:

تأسست حركة الجهاد الاسلامي في أواخر السبعينيات من القرن العشرين على يد مجموعة من الطلاب الفلسطينيين أثناء وجودهم في جمهورية مصر العربية للدراسة الجامعية، وهم: الدكتور

فتحي الشقاقي، رمضان شلح، عبد الله الشامي، والدكتور عبد العزيز عودة (حركة الجهاد الإسلامي– فلسطين،2022).

وجاء تأسيس حركة الجهاد الإسلامي نتيجة لحوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية في تلك الفترة، وبسبب الحالة التي كانت تعيشها الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم الإسلامي، وقدمت حركة الجهاد الإسلامي كفكرة وكمشروع في ذهن مؤسسيها حلاً لهذا الأشكال (حركة الجهاد الإسلامي–فلسطين،2022).

تؤمن الحركة بفكرة "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر "وإلى الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وتعتمد على القرآن مبدأ والإسلام هو الحل"، إلى جانب الجهاد المسلح ضد العدو الإسرائيلي كحل وحيد لتحرير فلسطين، ولا تؤمن الحركة باتفاقيات السلام التي وقعت ما بين منظمة التحرير وإسرائيل، والتي تنص على عودة الأراضي التي احتلت عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية عليها.

في أوائل الثمانينات وبعد عودة الدكتور الشقاقي وعدد من إخوانه إلى فلسطين تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي، وبدأ التنظيم خوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني، وأُبعد الاحتلال الدكتور الشقاقي سنة 1988 لدوره في الانتفاضة.

نفذت الحركة عدة عمليات عسكرية ضد الاحتلال الاسرائيلي أثناء الانتفاضة الأولى، وعملت على تطوير جناحها العسكري "سرايا القدس".

بعد أن قام الموساد الإسرائيلي باغتيال الدكتور الشقاقي في مدينة سليما في مالطا بتاريخ 1995/10/26 تولى رمضان عبد الله شلح قيادة الحركة (حركة الجهاد الإسلامي– فلسطين،2022).

10.1.2حركة حماس:

حركة المقاومة الإسلامية "حماس "هي حركة إسلامية وطنية تنادي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وجذورها إسلامية حيث يرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين بعاصمته القدس (حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2022).

النشأة:

أعلن عن تأسيسها الشيخ أحمد ياسين بعد حادث الشاحنة الصهيونية في 1987/12/6م، حيث اجتمع سبعة من كوادر وكبار قادة جماعة الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، وهم: أحمد ياسين، إبراهيم اليازوري، محمد شمعة (ممثلو مدينة غزة)، عبد الفتاح دخان (ممثل المنطقة الوسطى)، عبد العزيز الرنتيسي (ممثل خان يونس)، عيسى النشار (ممثل مدينة رفح)، صلاح شحادة (ممثل منطقة الشمال)، وكان هذا الاجتماع إيذاناً بانطلاق حركة حماس وبداية الشرارة الأولى للعمل الجماهيري ضد الاحتلال الذي أخذ مراحل متطورة. أصدرت حماس بيانها الأول في 1987/12/14 إبّان الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 1987/12/9، وأعلنت الحركة في هذا البيان انطلاقتها كحركة مقاومة إسلامية تعمل على تحرير فلسطين. ثم صدر ميثاق الحركة في آب/ أغسطس 1988، لكن وجود التيار الإسلامي في فلسطين له مسميات أخرى ترجع إلى ما قبل عام 1948، حيث تُعدّ حماس نفسها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928. وقبل إعلان الحركة عن نفسها عام 1987 كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" (حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2022).

11.1.2وظائف القوى السياسية:

قام (جرادات، 2022) بذكر وظائف القوى السياسية، والتي سنذكرها في النقاط الآتية:

- تفعيل الحياة السياسية وتنشيطها، ويكون ذلك عن طريق التنافس السياسي فيما بينها، وعن طريق طرح الأفكار والبرامج السياسية، والعمل من أجل الحصول على التأييد الشعبي، وعلى قاعدة شعبية ضخمة، وكل ذلك في سبيل الفوز بالانتخابات.
- تشكيل الرأي العام، وذلك عن طريق تنشر الوعي بالمشكلات السياسية الموجودة بين المواطنين ووضع مقترحات لحلها، وبالإضافة إلى تشجيعهم للمشاركة في القضايا العامة، وتوجيه فكرهم وآرائهم السياسية بما يُواءَم مع أفكار الحزب.

- نشر الاستقرار السياسي: وذلك عن طريق توجيه وقيادة اتجاهات الرأي العام والسعي وراء تطلعات المواطنين، والعمل على حل المشكلات في طريقها.
- تشكيل وتكوين أفراد يمتلكون القدرة على القيادة السياسية: وذلك من خلال تدريب الحزب أعضاءَه على ممارسة السلطة، والعمل السياسي، ومن ثم ترشيحهم إلى الانتخابات العامة لتولي المناصب العامة.

وللقوى السياسية وظائف أخرى تتمثل في:

- وظيفة تكوينية (التجنيد السياسي).
- وظيفة إعلامية (علاقتها بالسلطة تقيس أسس).
- وظيفة أخلاقية (الوفا).

2.2 المبحث الثاني/ الأحزاب السياسية الفلسطينية

1.2.2 المقدمة:

يرتكز مفهوم الأحزاب على تناقض أساسي؛ إذ يستحيل وصف ميكانيكية الأحزاب السياسية وصفاً مقارناً وجدّياً. ومفهوم الحزب لم يكن بالحاضر قبل الربع الثاني من القرن التاسع عشر. كما لم يكن لكلمة (حزب) المدلولات والمعاني نفسها تماماً المعروفة اليوم، حيث كانت أغلبية الدراسات الصادرة في الغرب والمتعلقة بالأحزاب السياسية تكتفي –لفترة غير بعيدة– بتحليل عقائدها فقط. وهذا الاتجاه ناتج عن المفهوم الذي ينظر إلى الحزب كجماعة عقائدية. فالأحزاب منظمة من الأفراد يتفقون في الرأي، لهم مصالح مشتركة يسعون للحصول على السلطة وتحقيق برنامجهم. مستعملين كل الوسائل المتاحة لديهم والتي يسنها القانون. يبدو الحزب السياسي اليوم عاملاً طبيعياً ملازماً لكل نظام سياسي معروف، فالحزب السياسي موجودة في أغلب الأنظمة، ويندر أن تكون هناك دولة لا وجود لحزب سياسي واحد فيها (الفارسي، 2008).

2.2.2 نشأة الأحزاب:

يعتقد **موريس دوفريه Maurice Duverger** أن نشأة الأحزاب المعاصرة تعود إلى عام 1850 حيث لم يكن قبل ذلك أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة) يعرِف الأحزاب

السياسية بالمعنى العصري للكلمة. ويرى أن هناك أصلَينِ للأحزاب: الأصل الانتخابي والبرلماني، والأصل غير الانتخابي وغير البرلماني أو الأصل الخارجي (عبد الوهاب، 1999).

يتبلور الأصل الأول في تكوين الأحزاب من خلال إنشاء الكتل البرلمانية أولاً ثم اللجان الانتخابية فيما بعد، وأخيراً يقوم في المرحلة الثالثة تفاعل دائم بين هذين العنصرين. وتكون وحدة العقائد السياسية المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية. ومع ذلك فالوقائع لا تؤكد دائماً هذه الفرضية. إذ يبدو غالباً أن المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع عن مصالح المهنة (المصلحة المهنية المشتركة) هما اللتان أعطتا الدفعة الأولى، أما العقيدة فجاءت فيما بعد. وإلى جانب العوامل المحلية الإقليمية والعوامل الأيديولوجية، يجب أن يحسب أيضاً حساباً للمصالح، كقيام بعض الكتل بصورة صريحة وضمنية بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها في ذلك شأن أي نقابة. والاهتمام بإعادة الانتخاب يلعب هنا بالطبع دوراً كبيراً. ويكاد نشوء اللجان الانتخابية الذي جاء كرد على نشوء التكتلات البرلمانية، أن يكون مبادرة من اليسار، لأنه بفضلها يمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادرة على منافسة النحبة القديمة. وقد اضطر اليمين بحكم الضرورة إلى أن ينشئ بدوره لجاناً انتخابية. ويكفي بقيام هاتين الخليتين الرئيسيتين: الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية أن يقوم تناسق دائم بينهما وأن ترتبطا بروابط منتظمة حتى يتكون منهما حزب حقيقي (المنوفي،1987).

وفي كثير من الحالات، يتم إنشاء الحزب، بصورة أساسية، بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط مستقل خارج البرلمان، وعندها يمكن الكلام عن نشأة خارجية للأحزاب. فتكتل المنظمات يعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، ومثال النقابات هو الأشهر، والكثير من الأحزاب الاشتراكية مدين لها بوجوده بصورة مباشرة. والحزب الاشتراكي البريطاني هو أكثرها دلالة، فقد ولد على إثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات Trades Unions عام 1899 القاضي بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني يقرّب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، ذلك التأثير الذي تمارسه التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية. وإذا كانت الأحزاب الفلاحية أقل نمواً من الأحزاب العمالية. إلا أنها أظهرت نشاطاً كبيراً في بعض البلدان، وعلى الأخص في البلدان الإسكندنافية، وفي أوروبا الوسطى، وفي سويسرا وأستراليا وكندا، وحتى في الولايات المتحدة. ويدل دور الجمعية القابية في نشأة حزب العمال البريطاني على أثر الجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية في ولادة الأحزاب السياسية. كما أن هناك

أحزاباً سياسية تنشأ على هذا الأساس من إيجاد قاعدة شعبية تمكنه من النجاح في ظل نظام يعتمد الانتخابات طريقاً للوصول إلى السلطة (أبو عامود، 2005).

كما كان للكنيسة دور –أيضاً– في إنشاء الأحزاب، كالأحزاب المسيحية اليمينية سنة 1914، وفي ظهور الأحزاب الديمقراطية المسيحية، وبعد النقابات والجمعيات الثقافية والكنائس يمكننا إدراج جمعيات المحاربين القدامى في ظل التنظيمات الخارجية القادرة على خلق الأحزاب في أوروبا، إذ كان دورها كبيراً عقب الحرب العالمية الأولى في خلق الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها. ويجب أيضاً ذكر دور الجمعيات السرية والتكتلات والتجمعات الصناعية والتجارية. ومهما كان أصل الأحزاب ذات المنشأ الخارجي أي خارج الأساليب البرلمانية والانتخابية فإنها ذات صفات تميزها عن الأحزاب التي تحدرت برلمانياً وانتخابياً. وأهم هذه الصفات أن الأحزاب ذات المنشأ الخارجي أكثر مركزية وتماسكاً وانضباطاً من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي. وقد كانت غالبية الأحزاب السياسية حتى عام 1900 ذات نشأة برلمانية (محمد وآخرون، 1985)، إلا أنه في القرن العشرين أصبحت النشأة الخارجية هي القاعدة في حين اتخذت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء. وتجدر الإشارة أخيراً إلى الملاحظة التي أبداها **جوزف لابا ومبارا Joseph Paralumbar** –، و**ميرون وراينر Myron Weiner** – بالنسبة لنشأة الأحزاب في دول العالم الثالث: بأنه ثمة أنظمة استعمارية كانت قد أقامت في البلدان المستعمرة مجالس تمثيلية، وأحياناً نظاماً انتخابياً محدوداً. وغالباً ما رفضت الحركات القومية العمل من داخل النظام البرلماني، واضطرت حركات التحرر الوطني –نتيجة لعداء أغلب النظم الاستعمارية لها– أن تلجأ إلى السرية، وهناك حالات تظهر فيها أحزاب جماهيرية في غياب كل نظام استعماري أو برلماني. وأشار هذان الكاتبان إلى دور القادة الكاريزمية في نشأة أحزاب العالم الثالث، وخصوصية هذه الأحزاب واختلافها الكبير عن الأحزاب الغربية (خشيم،2004).

3.2.2 ماهية الحزب السياسي:

للحزب في اللغة أكثر من مدلول وقد بيّنت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب؛ فجاء في "لسان العرب" (الحزب: جماعة الناس والجمع أحزاب، وحِزْبُ الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه.. وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً. والحِزْبُ: الوِرْد، ووِرْدُ الرجل من القرآن والصلاة حِزْبُهُ، والحِزْبُ: النصيب يقال أعطني حِزْبِي من المال أي حظي ونصيبي، والحِزْبُ: النَّوْبَة في ورود الماء، والحِزْبُ: الصنف من الناس،

والحِزْبُ: الطائفة، وحازَبَ القوم وتحزَّبوا تجمعوا وصاروا أحزابا، وحَزَّبَهُمْ جعلهم كذلك، وحَزَّبَ فلان أحزاباً أي جمعهم.. وحَزَبَه أمر أي أصابه) (الطيب،2007، ص54).

هكذا فإن الحزب له عدة مدلولات لغوية من بينها الجماعة والطائفة، وهذا المعنى يشترك مع المعنى الاصطلاحي.

أما اصطلاحاً فقد وردت تعريفات عدة للحزب، تأثرت هذه التعريفات بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قام بالتعريف والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها(خشيم، 2004، ص31).

فقد عرّف الكاتب البريطاني "إدموند بيرك" الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"، وعرفه آخرون على أنه مجموعة من الأفراد تسعى للوصول إلى السلطة للاستفادة من ثمارها (عبد الوهاب،1999).

عرّفه لا زويل Harold Laswell بأنه "المنظمة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات" (غانم،1979). أما كولمان Schoolman فقد عرّف الأحزاب السياسية بأنها اتحادات وجمعيات منظّمة بصفة رسمية، ولها هدف واضح ومعلن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة، سواء حصلت على هذه القيادة بمفردها أو عن طريق ائتلافي أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة (عارف،1996).

بينما تصف الدكتورة "نبيلة عبد الحليم" الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مركبة؛ لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة وإعطاؤها تعريفا شاملا؛ ولذلك فهي تعرّفه وفقاً لمدلوله التنظيمي، ثم تعرّفه وفقا لمبادئه وأهدافه، وتعرّفه مرة أخرى باعتبار وظائفه، وبعد ذلك تحاول صياغة تعريف جامع للحزب، وهو "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بالرؤية السياسية نفسها وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضمّ أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة" (أحمد،1977).

هناك عناصر يجب أن تتوافر في الحزب حتى يستحق أن يطلق عليه كلمة الحزب السياسي، هذه العناصر يمكن حصرها في (رشيد،2004):

–مجموعة من الأفراد: إذ لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم حزب ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير، ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج ما لم يلتف حوله الناس والجماهير.

–الإطار الفكري: لا بد أن تربط مجموعةَ الأفراد هذه رابطةٌ فكرية، بمعنى أنه يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد على بعض المبادئ والأفكار، ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

–الإطار التنظيمي: الرابط التنظيمي شرط أساس للحزب، فلا بد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب؛ إذ إن الحزب يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود قوالب وأشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس، وتوظف طاقاتهم وتوزّع الأدوار بينهم.

–الهدف السياسي، وهو الوصول إلى السلطة، ويعد هذا العنصر الأساسي الذي يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات؛ فهناك تنظيمات عدة تشترك مع الحزب في العناصر السابقة مثل الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلها عبارة عن مجاميع من الأفراد يجتمعون على بعض المبادئ، وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما يميز الحزب عن هذه التنظيمات هو أن هذه المجاميع لا تسعى للوصول إلى السلطة؛ فهذه الجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة، مثلا كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحل بعض المشاكل والأزمات الآنية، وعليه فإن المعيار الوحيد للفرق بين الحزب السياسي وغيره من التنظيمات هو الهدف السياسي.

4.2.2 تنصيف الأحزاب السياسية:

في البداية يجب علينا أن نذكر أن هناك فارقاً كبيراً وجوهرياً بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية، فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل، أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة. ولتصنيف الأحزاب بشكل عام يمكننا القول إن هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب: أحزاب أيديولوجية، وأحزاب برجماتية، وأحزاب أشخاص (أحمد،1977).

الأحزاب الأيديولوجية أو أحزاب البرامج: وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو أيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزابُ الاشتراكية والشيوعية والدينية، إلا أنَّ منذ منتصف القرن الماضي، أصبحت هناك مرونة في التعامل مع الأيديولوجية، فأصبح هناك أحزاب برامج

أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة، وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية (عارف،1966).

- **الأحزاب البراغماتية:** يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف، تتضمن أحزاب المصالح والأقليات.
- **أحزاب الأشخاص:** هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم.

5.2.2 خصائص الأحزاب السياسية:

أولا: الحزب هو تنظيم دائم، أي أن عمره يتجاوز عمر أعضائه الذين أنشَأوه، وقد يستمر في الوجود بعدهم، وهذا من أجل تمييزه عن الفرق العرضية التي تنشأ لغرض معين ثم تنتهي، فالحزب يستمد وجوده وبقاءه من كونه تنظيماً معتبراً عن مصالح مجموعة أو مجموعات اجتماعية دائمة ومستمرة (أحمد،1977).

ثانيا: الحزب هو تنظيم وطني، أي أنه ليس مجرد تنظيم محلي، بل يربط بين المستوى المحلي والمستوي الوطني، وتكون هناك علاقات بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن عن طريق خلايا وقسمات ولجان وفدراليات جبهوية...، وهذا لتمييزه عن اللجان البرلمانية التي توجد على المستوى الوطني فقط (عبد الوهاب،1999).

ثالثا :السعي للوصول إلى السلطة، أي أن الهدف الأساسي من وجود الحزب هو أن يناضل من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، وتولى الحكم وممارسته سواء منفرداً أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى، أو تولي السلطة على المستوى المحلي أيضاً، وهذا لتمييزه عن الجماعات الضاغطة والنقابات التي تدافع عن فئة اجتماعية معينة، وعن مصالح محدودة، ولا تهدف للوصول إلى السلطة السياسية.

رابعا :الحصول على الدعم الشعبي، أي أن الحزب يعمل على تحقيق أهدافه بالاعتماد على الدعم الشعبي، وبجمع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أفكاره وبرنامجه بشكل سلمي، وعن طريق الإقناع، وهكذا يحصل على أصوات الناخبين الذين يمكنونه من تحقيق أهدافه، وهذه

الخاصية تميز الحزب عن النوادي والجمعيات المغلقة التي تعتمد في نشاطها على طرق ووسائل أخرى، ولها أهداف أخرى (محمد وآخرون،1985).

خامسا :المذهب السياسي، فالحزب لا بد أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلائه ولتطبيقه وأن يكون له برنامج متميز عن غيره يتفرد به (الفارسي، 2008).

وهذه الخصائص التي يجب توفرها في الحزب بصفة عامة، ولكن هناك بعض الخصائص لا تتحقق دائماً، مثل خاصية الديمومة، فهناك أحزاب تنشأ وتنقرض في وقت قصير، وخاصة الانتشار على المستوى الوطني والمحلي لا تتحقق دائماً، إذ أن هناك الكثير من الأحزاب المحلية في معظم البلدان، ولذلك فإن الخصائص المذكورة هي من قبيل الغايات التي يجب أن يعمل الحزب على تحقيقها.

6.2.2 وظائف الأحزاب السياسية:

تتعدد وظائف الأحزاب باعتبارها أداة للديمقراطية، فبالإضافة إلى الأدوار السياسية، هناك أدوار ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية، على المستوى الوطني وحتى الدولي، لكن ما يهمنا ههنا هي وظائفها السياسية التي تعكس التمثيل السياسي (قبل، وأثناء، وبعد الانتخابات)، فبالنظر –حسب فليب برؤ– إلى كونها تعد ضمن أجهزة المنظومة السياسية، ولأنها تتطلع كلها للمشاركة في السلطة، ولأنها أخيراً تسعى –لأقصى حد– إلى رفع صفتها التمثيلية، فإنه وبدون تمييز تتولى وظائف ذات طابع واحد، وبفعالية متفاوتة جداً، وعليه في ظل ذلك يمكن التطرق إلى هذه الوظائف حسب التصنيف الآتي (الغزالي، 2005):

1.وظائف الأحزاب كمؤسسة سياسية عامة، وهي الوظائف التي تشترك فيها الأحزاب مع غيرها من مؤسسات في المجتمع والدولة، وهي باختصار:

- التنشئة السياسية.
- التجنيد السياسي.
- المشاركة السياسية.
- تكوين الرأي العام والوعي السياسي.
- ضمان الحريات العامة.

· دعم وتوفير الشرعية السياسية.

· التحديث والتنمية السياسية.

· التكيف الاجتماعي والتكامل القومي.

2. وظائف الأحزاب كآلية انتخابية: فباعتبار أن الانتخابات هي المظهر الأكثر وضوحاً لنشاط الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية التعددية، فقد حصر "فليب برو" وظائفها حسب هذا المعيار في (غانم،1979):

– اختيار وإعداد المرشحين، ففي ظل النظام التمثيلي تركز الأحزاب السياسية على عملية انتقاء المرشحين الذين سوف تعتمد عليهم في الانتخابات لشغل المناصب التمثيلية، وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين حسب الأنظمة الداخلية للأحزاب.

–تعبئة الدعم للمرشحين، وذلك بالوقوف إلى جانب المرشحين المختارين بغية مجابهة المعركة الانتخابية، وتتدخل هنا القوة التنظيمية والمالية للحزب، والاستخدام الكفء لأساليب التسويق السياسي.

–اختيار القادة، على اعتبار أن الحكومة تتشكل حسب الأحزاب المسيطرة على البرلمان، فإن الأحزاب تعمل على وظيفة اختيار القادة الوطنيين بشكل حثيث، وذلك بغية الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، والأمر ههنا يتطلب الكثير من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية الإمكانية لاختيار قادتها.

3. وظائف الأحزاب أثناء الممارسة التمثيلية: إذ تلعب الأحزاب السياسية دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي من ناحية الناخبين والمنتخبين من خلال عدة وظائف تلتزم بها الأحزاب بعد تخطي مرحلة الانتخابات، وكسب صفة التمثيل الرسمي لمرشحيها، عن طريق عضوية وإدارة المجالس التمثيلية، وهنا تصبح الأحزاب على المحك، إذ عليها أن تُمثل مصالح ناخبيها وتسعى لتحقيق مطالبهم، بغية الظفر بثقتهم في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهذا يعد صلب العملية التمثيلية، وهذه الوظائف هي (الطيب،2007):

– تأطير الممثلين وتنظيمهم في البرلمان، أي رعاية الممثلين ومتابعتهم أثناء تأدية المهمة التمثيلية، وكذلك هيكلتهم في شكل جماعات في المجالس المنتخبة، من أجل تحقيق التماسك وعدم الاختلاف خاصة أثناء التصويت إزاء القضايا المطروحة، والذي تتحكم فيه طبيعة الحزب

(الجامد أو المرن)، إلا أنه لا يجب المغالاة في ضبطِ السيطرة على الممثلين، وجعلهم كالآلة بيد الحزب، وذلك بترك مجال للمبادرة الحرة.

– ربط الاتصال بين المواطنين والسلطة، فباعتبار الأحزاب تشكل حلقة وصل بين مختلف الجماعات في الدولة، فعليها أن توفر الإمكانات كافة من أجل توصيل وجهات نظر الأفراد للمسؤولين، وربط توجهاتهم بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة، وهذا يتحقق من خلال تنظيم الاتصال بين الناخبين ونوابهم الذي يجب أن يكون مباشراً ودورياً.

– حل الصراعات داخل الحزب، وهنا تطرح مسألة مدى استقلال الممثلين في مواجهة قادة الحزب التي لا يجب أن تنتهي بخلاف، وعلى الحزب لكي يحافظ على استقراره أن يعمل بكل ديمقراطية في إدارة النزاعات والتناقضات التي قد تظهر إزاء قضايا معينة، وإلا سيكون مهدداً بالانشقاق، وهذا يضعف وجوده في الساحة السياسية، فالحزب الذي لا يمارس الديمقراطية داخله لا يمكن أن يأتي بالديمقراطية للمجتمع.

– معارضة الحكومة والرقابة على أعمالها، أي في حالة مشاركة الحزب خارج نطاق السلطة (المعارضة)، فالأحزاب إذا لم تحكم فإنها تعارض من يحكم كصورة للمشاركة الحزبية السلبية، من خلال نقد نظام الحزب الحاكم وسياساته وكشف أخطائه، وهذه وإن كانت موجهة لتحقيق أهداف الأحزاب المعارضة، فإنها مفيدة للمواطن في إكسابه معلومات عن نشاط السلطة الحاكمة، وهنا تزيد احتمالية الحزب في كسب مؤيدين له، خاصة في حالة فشل الحزب الحاكم في تحقيق مطالب المجتمع.

مما سبق نستنتج العلاقة الوثيقة بين الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي، والتي لا تكاد تكون ديمقراطية حقيقية بدونها، فالأحزاب السياسية هي منشأ الممثلين ومؤطرهم قبل بدء الانتخابات، وهي الهيكل المنظم لهم أثناء العملية الانتخابية، وهي المسؤولة على مدى كفاءة الأداء التمثيلي بعد تولي المناصب التمثيلية في المجالس النيابية.

7.2.2أهداف الأحزاب السياسية:

أهداف الأحزاب السياسية هناك العديد من الأهداف التي تسعى القوى السياسية إلى تحقيقها، سنذكر البعض منها (جرادات، 2022):

- إرساء النظم الديمقراطية داخل حدود الدولة.

- المشاركة السياسية في الحكومة بناء على البرنامج الحزبي الذي يقرره الحزب.
- إمكانية المشاركة في صنع القرارات السياسية سواء أكانت القرارات داخلية أم خارجية.
- تفعيل دور المعارضة السياسية بناء على البرامج السياسية للأحزاب التي لم تحظَ بالمشاركة الحكومية.
- السعي لرفع الاقتصاد الوطني بهدف تعزيز القوة والمنعة السياسية للدولة، والتقليل من الفقر والعمل على رفع مستوى دخل الفرد والأسرة بحيث تتحقق الحياة الكريمة للشعب.

8.2.2 الأحزاب السياسية الفلسطينية

-الحزب الشيوعي الفلسطيني:

هو حزب ماركسي لينيني مقره رام الله، وهو الامتداد التاريخي والنظري للحزب الشيوعي الفلسطيني التاريخي وعصبة التحرر الوطني في فلسطين. تأسس في بدايات القرن العشرين في فلسطين من اندماج خلايا ماركسية واشتراكية مكونة من العمال المهاجرين الأوروبيين والروس في فلسطين، ومن الشيوعيين الذين فروا «كيهود» من أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن الشيوعيين والعمال والمثقفين العرب والفلسطينيين. تعرض الحزب لتغييرات وانتقالات عديدة، وانبثاق العديد من التنظيمات والأحزاب الشيوعية في فلسطين والأردن (الكثري، 2013).

-حزب الشعب الفلسطيني:

حزب اشتراكي فلسطيني تأسس 10 فبراير 1982، امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني السابق، ويعرف باختصار "حشف"، وهو فصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. طرح الحزب أنه يعمل هو وجميع القوى المحبة للتحرّر والسلام الديمقراطية والاشتراكية من أجل الحفاظ على السلم العالمي، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، والقضاء على التخلف والتبعية، ويناضل من أجل احترام حق كل شعب من شعوب العالم في اختيار طريق تطوره الحر والمستقل. وقد عانى حزب الشعب الفلسطيني من عدّة أزمات داخلية تركزت في فترة تحوله من الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب الفلسطيني، 2019).

-الحزب الوطني الفلسطيني:

هو حزب سياسي فلسطيني شهير معارض، ذو توجه قومي، تأسس عام 1923 خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد لعب دوراً بارزاً في الساحة السياسية الفلسطينية، وقد ضم شخصيات سياسية فلسطينية بارزة (حزب الوطني الفلسطيني، 2020).

- حزب الخلاص الوطني الفلسطيني:

هو حزب سياسي إسلامي فلسطيني تأسس في 21مارس 1996 في مدينة غزة. له مؤتمر عام، ومجلس شورى، ومكتب سياسي، وله ستة عشر مقراً في قطاع غزة (حزب الخلاص الوطني الفلسطيني، 2020).

- حزب النهضة الإسلامي في فلسطين

هو حزب سياسي إسلامي وطني فلسطيني تأسس في 16 ديسمبر 1995. تضمن برنامجه السياسي مبادئ العمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، رفض الاقتتال الداخلي، ورفض اتفاقيات أوسلو، تحرير كامل تراب فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. يُعد علي كرسوع أمين عام الحزب (حزب النهضة الإسلامي، 2020).

3.2المبحث الثالث/ المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

1.3.2 المقدمة:

يعدُّ مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة، وذلك لما له من مكانة كبيرة، وأيضا لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم الأخرى، وأيضا لأن هناك الكثير من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها على أرض الواقع على توفر هذا المفهوم مثل مفهوم الديمقراطية، حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، وكما أن الديمقراطية هي عملية مركبة تتكون من مجموعة عناصر، كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة بذاتها، فإن المشاركة السياسية كأحد هذه العناصر –أيضا– عمليةٌ قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية، حيث لا يمكن إهمالها أو إسقاطها بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة، وبالقدر نفسه من الجدية حتى يتحقق الهدف من المشاركة والمتمثل في تحقيق الديمقراطية (ماشطي،2010).

كما أن مفهوم المشاركة السياسية كعملية سياسية عبارة عن نظام سياسي في مجتمع معين، بل هو فلسفة يجب الإيمان بها، والعمل على ضرورة إجراء خطوات قانونية وتوفير وسائل فكرية وبشرية حتى يتم تحقيق هذه العملية السياسية على أرض الواقع (عبد الوهاب،1999).

2.3.2 ماهية المشاركة السياسية:

للحديث عن الناحية اللغوية لا بد بداية من الإشارة إلى تركيبة هذا المفهوم فهو مكون من جزئيين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان، وكلمة (سياسة) كمصطلح اجتماعي، وفيما يأتي التوضيح:

كلمة المشاركة مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني "القيام بـ"، وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معين (غانم،1979).

أيضاً فإنه من التعريفات العامة التي تناولت مفهوم (المشاركة) (محمد وآخرون، 1985) بشكل عام نجد:

- المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام.
- أيضا تعني حصول الفرد على نصيب من شي ما، أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام.
- موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات، ويشترك فيه مع الآخرين، فهي تستوجب وجود أكثر من طرف.

وننتقل بعد ذلك إلى تناول المقصود بكلمة (السياسة)، وهي كما يلي (الطيب،2007):

السياسة لغة مشتقة من مصدر الفعل (ساس)، وتأتى هذه الكلمة إلى بمعنى تدبير شؤون الناس، وتملك أمورهم والرياسة عليهم، ونفاذ الأمر فيهم، وهذه الكلمة تستخدم للدلالة على العديد من المعاني الأخرى، مثل معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض.

ويمكن تعريف السياسة على أنها (خشيم،2004):

- علم التخصيص السلطوي للقيم لـ "ديفيد ايستون"، وهذا لأن أي قرار ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية أو معنوية محددة.
- هو أسلوب التسوية السلمية للصراعات عبر الحوار والتفاوض للتوصل إلى حلول وسط توفّق بين كافة المصالح المتعارض عليها.

- هو علم تجريبي يهدف إلى دراسة تشكيل السلطان والمشاركة فيه، وتجب ملاحظة أن كلمة سلطان هنا في إطار تعريف "كابلان" لا تختلف عن تعريف ايستون للسياسة في أن كلاً من التعريفين يتفقان في أن هناك أمراً يصدر من صانع القرار ويخضع له المحكومون .

3.3.2التعريف الاصطلاحي للمشاركة السياسية:

تتعدد التعريفات الاصطلاحية لمفهوم المشاركة السياسية، وذلك يعود إلى تعدد المحاولات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، وهذا الأمر أدى إلى صعوبة وضع تعريف محدد لهذا المفهوم، ومن هذه التعريفات نجد:

- المشاركة السياسية تعنى مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية.
- المشاركة السياسية تعنى مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من الانشطة والمجالات، بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد (خشيم،2004).
- هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف إلى أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع (رشيد،2004).
- هي تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر (المنوفي،1987).

4.3.2 التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

يمكن أن نتناول المؤشرات الإجرائية لمفهوم المشاركة السياسية من خلال التعريف الآتي، والذي يعد أحد أدق التعريفات التي من خلالها يمكن أن نصل إلى المؤشرات الإجرائية لمفهوم المشاركة السياسية، فهو يعنى (مساهمة المواطنين المباشرة أو غير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسي المحيط)، ومن خلال هذا المفهوم يمكن الوصول إلى مؤشرات المشاركة

السياسية في المجتمع، والتي تعبر عن المقصود بالمفهوم الإجرائي، وهي على النحو الآتي: Josef Thesing and Wilhelm Hofmeidter،(1990)

- حق الموطن في التصويت.
- حق الموطن في تولي وظائف عامة.
- حق المواطن في المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

وطبقا لهذا المفهوم فإن المشاركة هنا تعنى وجود عدة مستويات للمشاركة تتراوح ما بين السلبية والإيجابية المطلقة، وهي تختلف باختلاف نظام الحكم من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو استبدادياً.

أيضا يمكن أن نشير إلى مؤشرات المشاركة السياسية من خلال مفاهيم أخرى، مثل المفهوم الآتي الذي يُعرِّف المشاركة السياسية على أنها (عبارة عن حرص الفرد أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخر بغرض الانضمام إلى المنظمات الوسيطة). (Burnsten، Paul and Linton April ،2002) من خلال هذا المفهوم يمكن أن نشير إلى أهم المؤشرات التي تدل على المشاركة السياسية وهىRebecca Weitz-Shapiro ، Matthew S،(2008):

- الترشيح لمنصب سياسي وإداري مهم.
- الانضمام إلى جماعات المصلحة أو منظمات المجتمع المدني.
- الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

يعيد كثير من الباحثين تاريخ مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعيٌ جديدٌ في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية، وذلك بسبب ظهور ما يعرف باسم المجال العام. إلا أن هذا التحديد كان مسبوقاً بنظريات وممارسات متعددة للمشاركة السياسية منذ فكرة نشوء الدولة في العصر القديم، كنتيجة طبيعية للمجتمع البشري، فقد تزامن مع ظهور الدولة المصطلح السياسي المعروف بالديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه.

كما أن هناك بعضاً من الدارسات السياسية التي تعيدُ تاريخ نشأة هذا المفهوم وظهوره على الساحة السياسية إلى مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر، بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (الفارسي،2008).

وفي الفكر الإسلامي أيضا تعتمد المشاركة السياسية على الحرية الفردية وعلى المساواة بين الناس، وعلى التكافل والعدل الاجتماعي، وهذا نتج من العقيدة الإسلامية السمحة التي تمثل أفضل العقائد التي تحدثت عن تنظيم أمور الناس، والعلاقات بين أفراد المجتمع التي تقوم على أساس ديمقراطي، ومن ناحية أخرى نجد أن المشاركة المجتمعية التي ظلت لمختلف الملل والنحل الأقدر على بناء حضارة إنسانية عالمية ظهرت فيها أمارة الفكر والعلم عقبات استبداد النظم التي أعقبت الخلافة الراشدة، حيث عملت المشاركة المجتمعية على الاستمرار في عطائها الرائع في صورة من التعددية الفكرية والسياسية التي زخرت بها كتب التراث العربي، وشكلت قوة دفع مجتمعي لاستمرارية البناء الحضاري للدولة العربية متغلبة على الشدائد والمحن التي تعرض لها أمراء الفكر والعلم المتبنين لمبدأ المشاركة في صنع القرار بصورة أو بأخرى (أبو عامود، 2005).

وفي العصر الحديث والمعاصر شكل ظهورُ الأحزاب السياسية إحدى صور التعبير عن المشاركة السياسية، وكان ذلك في فرنسا عندما تأسست الجمعية التأسيسية عام 1789م، حيث تتالى بعد ذلك ظهور النقابات المهنية والأحزاب وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني بدءاً من بريطانيا وانتهاءً بعموم أوروبا، الأمر الذي أخذت فيه المشاركة السياسية أبعاداً مختلفة بحسب النظريات المعاصرة (ماشطي،2010).

5.3.2 أهمية المشاركة السياسية:

– الحفاظ على قوة المجتمع والحياة السياسية، حيث إن الأنظمة السياسية الناجحة يجب أن تكون أنظمة تمثيلية تحافظ على تمثيل مختلف شرائح المجتمع.

–بناء مجتمعات قوية ومستقرة وسليمة: لا بد من مشاركة الشعب في العمليات السياسية المختلفة، ولا بد من مشاركتهم بصياغة السياسات الحالية والمستقبلية للبلاد وتطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية، ويتحقق ذلك من خلال توعية الناس بحقوقهم وإعطائهم المعرفة والقدرة اللازمتين للمشاركة في الحياة السياسية.

– تعزيز الحياة الاجتماعية: إن عدم تمكن الشعب من المشاركة الحقيقة في الحياة السياسية الرسمية قد يولد شعوراً لدى الناس بالعجز والإحباط حيث يفقد الناس ثقتهم بالسياسيين الموجدين، ويتنامى الاعتقاد بأن أصواتهم لن تُسمع ولن تؤخذ على محمل الجد مما يتسبب باستبعاد الناس بشكل متزايد من المشاركة في عملية صنع القرار والمناقشات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

–إن مشاركة الشعب في الحياة السياسية يؤدي بطريقة ما إلى مشاركتهم في العديد من الأعمال الاجتماعية، كالمشاركة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والأعمال الخيرية المختلفة، مما يعزز من شعورهم بالمواطنة الحقيقية.

–تعزيز مشاعر الانتماء تُساعد مشاركة الشعب الحقيقية في الحياة السياسية في تطوير علاقة الناس بالمسؤولين الحكوميين والسياسيين القدامى، الأمر الذي يساهم في تنمية مهارتهم وخبراتهم السياسية، مما يساعدهم في قيادة التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم، ويعزز هذا الأمر من فرص التنمية والنهوض بالبلد، الأمر الذي يعمل على إكسابهم شعورا أكبر بالانتماء.

– إحياء العديد من القيم الديمقراطية المهمة جداً، حيث تعمل هذه القيم على تقويض الممارسات القمعية السائدة، وتجنيب البلاد مخاطر عديدة (الجدع، 2022).

6.3.2 مستويات المشاركة السياسية

- المستوى الفردي.
- مستوى العائلة.
- مستوى المجتمع الأهلي.
- مستوى المجتمع المدني.
- مستوى السلطات المحلية.
- مستوى السلطات الوطنية.
- المستوى الدولي (**Ostrander، J.، Sandler، A. & Nieman، P. (2015)**)

أما على مستوى الحياة العامة (تدبير الشأن العام) تتخذ المشاركة السياسية عدة مستويات (**Mongkuo، Y. M.، Lyon، L. M.، Hogan، B. M.، & DeLone، G.**)

:(2014))

1. المستوى الأول: هو المستوى المنوط بالسلطة بموجب قوانين وتشريعات ولوائح محددة، فإن بعض الأشخاص يتمتعون بحقوق معينة تتيح لهم التدخل مباشرة في صنع القرار ورسم السياسات.
2. المستوى الثاني: هو مستوى الذي يستطيع أن يؤثر في عملية صنع القرار من خلال نفوذ معين (اقتصادي أو سياسي أو الأحزاب....).
3. المستوى الثالث: هو مستوى المواطن العادي الذي يؤثر في القرار من خلال صوته الانتخابي (المشاركة بشكل غير مباشر والتأثير والضغط على واضعي

السياسات والقرارات)، لذلك لا بد لأفراد من تنظيم أنفسهم في تجمعات أو هيئات لتشكيل قوى ضاغطة.

مع الإشارة إلى أنه لا بد من توفير أجواء من الحرية والديمقراطية قادرة على ضمان مشاركة الجميع.

7.3.2 دوافع المشاركة السياسية:

– دوافع عامة، ويقصد بها مجموعة الأسباب التي تشمل وتُعنى بتحقيق مصالح الموطنين والمجتمع بشرائحه كافة، والتي تتعدى مصلحة الفرد وحده أو مصلحة جماعة معينة، ومنها **(Allum)،((1995) p :**

- الرغبة في تعزيز الانتماء إلى المجتمع، والشعور بأهمية التعاون بفاعلية ومشاركة الآراء والقوانين والسياسات العامة لتلبية احتياجات المواطنين.
- الرغبة في تطوير المجتمع ومؤسساته بمستوياته كافة، وتعزيز القدرة على التنمية في القطاعات كافة التي تسعى لتحسين نوعية الحياة في البلاد.
- الرغبة في تفعيل الروابط والتفاعل بين كل فئات المجتمع، وتحقيق التكامل والمشاركة بينهم بما يدعم المصالح المشتركة. الرغبة في القيام بالدور الواجب والشعور بالمسؤولية في نمو أنشطة المجتمع، وتفعيل جميع القطاعات وصناعة القرارات التي تخدم الأنشطة السياسية.
- الرغبة في زيادة الوعي السياسي، وأهمية دور النظم السياسية في التأثير على الرأي العام، وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في صناعة القرارات.
- الرغبة في تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتفعيل دور الأحزاب السياسية في المجتمع، وبيان أهميتها في المشاركة في القرارات السياسية.

– دوافع خاصة، ويقصد بها مجموعة الأسباب التي تشمل وتُعنى بتحقيق مصلحة الفرد وحده أو مصلحة جماعة معينة، ويمتد نفعها تبعاً ليشمل مصالح الموطنين والمجتمع بكافة شرائحه، ومنها **(Dhillon)،((2008) n :**

- الشعور بالقيمة لدى الفرد، وأهميته في المجتمع، وتوسيع نفوذه وتحقيق مصالحه الشخصية.
- الرغبة في التأثير في صنع القرارات التي تلبي حاجاته، ويعود نفعها على شرائح المجتمع كافة.

- الرغبة في تحقيق السيطرة والشهرة، والمكانة الاجتماعية والاحترام من الجميع، وتحقيق المكاسب المادية.
- شعور الفرد بمدى قدرته على تحسين القرارات السياسية بما يحقق مصلحته التي تتوافق مع مصلحة المجتمع ككل.
- تفعيل حق المشاركة في الشؤون العامة، وكافة الحقوق السياسية في الترشيح والانتخاب.
- تطوير الشخصية الديمقراطية التي تقوم على الاحترام وقبول الآخر، وبيان لأهميته ودوره الفاعل في الحياة السياسية.

–دوافع نفسية **(Duncan، L. E. & Stewart، A. J. (2007))** هي ما تلبيه حاجة نفسية لدى المشارك سياسياً، كالشعور بالاحترام، والقيمة، وإثبات لوجوده ورأيه وكيانه كشخص مهم ذي قيمة في المجتمع وصناعة قراراته، وصياغة أهداف البلاد.

– دوافع اجتماعية **(Kimberly، L & Rice، T (2005))** هي ما يتم تلبيته لسداد حاجة لها تأثير اجتماعي، مثل حماية البلاد والقيم الاجتماعية ومصالح الوطن، وكيفية مواجهة المخاطر والتحديات.

8.3.2 مظاهر المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسياً وثقافياً، فارتفاع نسبة المشاركة في مجتمع ما يدل على تقدمه ووعيه بحقوقه السياسية، كما يدل على مستوًى عالٍ من الثقافة السياسية. والمشاركة السياسية تعني انخراط الفرد سواءً رجل أو امرأة في نشاطات الحياة العامة، وفي جميع مجالاتها وممارسة حقوقه المدنية المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة للعمل السياسي، وهي تأتي بصورة طوعية من قبل الفرد، والتي تعزز قيم المشاركة الشعبية السياسية وتحديداً القيم الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي (Duncan، L. E.، Stewart، L. & ، A. J. ((2007)، وتمثل المشاركة السياسية أرقى أنواع الديمقراطية من خلال مساهمة مختلف أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالانتخاب أو بالترشيح. وقد كانت عملية المشاركة السياسية مقتصرة في البداية على الرجال دون النساء، ولكن تحت الضغط والحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية تطور مفهوم المشاركة السياسية، فلم يعد يقتصر على الرجال بل امتد ليشمل النساء أيضا(Kimberly، L & Rice، T (2005)) ، وتمر عملية المشاركة السياسية بمجموعة من المراحل تبدأ بالاهتمام بالشأن العام، ومن ثم تتطور للاهتمام بالقضايا السياسية إلى أن تنتهي بالوعي بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية، وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي. وحتى تحقق عملية المشاركة السياسية أهدافها

فإنه لا بد أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات سواء الرجال أو النساء أو مختلف الأعراق والأديان، وضرورة الاعتراف بالمساواة بين جميع هذه الفئات في الحقوق والواجبات الأساسية، واحترام إرادتهم بما يمكنهم من التعبير عن آرائهم على أكمل وجه(Duncan ،.L. E ، & Stewart،(2007) .A. J).

وتتعدد أشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، والتوقيع على العرائض، وتقديم التقارير بهذا الشأن لدى السلطات المختصة للمطالبة بتحسين أحوال المواطنين، واستخدام مختلف منابر وسائل الإعلام لإيصال صوتها لمختلف المسؤولين بالطرق القانونية. ويرتبط مفهوم المشاركة السياسية بالنظم الديمقراطية لأنها تقوم أصلاً على المشاركة السياسية لأفراد الشعب، وهذه من أوضح صور الديمقراطية، إذ إن افتقار النظام السياسي لمبدأ التمثيل النيابي يعني ببساطة إلغاء حق التمثيل السياسي لأفراد الشعب(Allum ، p(1995)State and society in Western Europe)). والمشاركة السياسية تتوزع أيضاً على مجالات الحياة العامة الأخرى، مثل الانتساب للنقابات والأحزاب والجمعيات بجميع أشكالها وأنواعها، وأيضا المشاركة في المناقشات السياسية والتعبير عن الرأي سلمياً. وتتأثر المشاركة السياسية بالبيئة المحيطة لنشأة الفرد، فنجد أفراداً ومجتمعات تشارك بفاعلية بسبب توافر ظروف بيئية مناسبة يوفرها مناخ الديمقراطية وقابلية النظام السياسي لذلك. بينما نجد في مجتمعات أخرى انعداماً وضعفاً واضحاً في مشاركة الأفراد بمختلف جوانب الحياة السياسية بسبب البيئة غير المناسبة ديمقراطياً (ماشطلي،2010).

9.3.2 معيقات المشاركة السياسية:

لقد وضح (الراوي ،2020) أهمها المعيقات التي تسبب الكثير من الحواجز في إتمام المشاركة السياسية في مختلف المجتمعات والتي تتمثل في النقاط الآتية:

-غياب التمثيل السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب.

-لا توجد برامج حزبية واضحة المعالم تميّز حزباً عن آخر، تحفّز وتعطي اهتماماً للشعب.

-ضعف أو انعدام منح الناس الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والمحلية.

-شعور الشعب بعجزه عن المشاركة والتأثير في القرارات والقوانين التي تنظم كيفية مباشرة حقوقه في المعيشة والحياة والسياسة.

-افتقار البرامج السياسية للأحزاب إلى الاهتمام بجميع الشرائح المجتمعية وتحقيق تطلعاتهم.

-وجود الأمية والفقر وخاصة بين الشباب يلعبان دوراً أساسياً في إحجامهم عن المشاركة في الحياة السياسية، حيث لا يتحقق الإشباع للحاجات الأساسية للشباب مثل إيجاد فرص عمل مناسبة والزواج وبناء حياته المستقلة بما يؤثر سلباً على قيام الشباب بالأعمال التطوعية بداية وانتهاءً بالمشاركة السياسية.

-ضعف الثقافة الديمقراطية لدى الناس وخاصة الشباب ووجود فجوة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية.

-ضعف دور الإعلام بشكل عام الرسمي والحزبي، وعدم قدرة وسائل الإعلام على بث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية، إذ تنقل وسائل الإعلام من القمة إلى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية، بمعني نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة وإيصال تطلعاتهم إلى القادة السياسيين.

-عوامل تتعلق بالثقافة الشبابية بفقدان الثقة في أهمية المشاركة السياسية للفرد والمجتمع. وهناك شعور بعدم جدية الإصلاح السياسي ونزاهة الانتخابات وجدوى المشاركة.

-عدم الثقة المطلقة في المشاركة بحرية وشيوع الاعتقاد بأن من يدلي برأيه بحرية يتعرض للأذى.

-ضعف الوعي السياسي والاجتماعي وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة التي تحث الشعب على المشاركة الإيجابية، بل وخوف معظم الأُسر من السياسة ومعارضتها لاهتمام الأبناء بالسياسة، ولأي شكل من أشكال المشاركة السياسية.

-افتقار المراحل الدراسية للمناهج التعليمية المخصصة في الثقافة الديمقراطية والتوعية في المشاركة السياسية.

-عدم وجود معاهد متخصصة في الديمقراطية تقوم بتثقيف الطلبة والجمهور كما في كثير من البلدان الديمقراطية.

-افتقار القواعد الديمقراطية السليمة في تشكيل وإدارة الأحزاب والمنظمات والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، مما لا يتيح لخلق الجديد وإعطاء الشباب فرصة التدريب السياسي والتنشئة السياسية الفعالة.

-فقدان الثقة في كثير من رموز العمل السياسي، واتهام بعضهم بالفساد.

-وجود فجوة كبيرة بين الأجيال وسيطرة جيل من كبار السن على قيادة الأحزاب والمؤسسات المهمة، وعدم إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفعالة داخلها مما أعطى شعوراً باليأس.

10.3.2 التوجهات النسوية في المشاركة السياسية:

باتت مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي ودعم مشاركتها الجادة في الحياة السياسية مسألة جدلية، فلم تطرح بشكل كافٍ على أجندة الأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية في كافة أنحاء العالم، نتيجة للواقع الاجتماعي السائد في بعض المجتمعات. وتبرز ملامح مشاركة المرأة سياسياً كمطلب وطني على اعتبار أنها تمثل نصف المجتمع، وتتعاون مع الرجل في الأمور الحياتية، وعليه فإن مشاركتها سياسياً تُعدّ أحد أبرز مظاهر الديمقراطية، وتحقيق العدالة والتي سبق أن وافقت عليها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (ماشطلي،2010).

مفهوم المشاركة السياسية هو شكل من أشكال الممارسة السياسية الذي يسمح لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، وحق المشاركة في عملية صنع القرارات بصورة تضمن تنظيم الجماهير الشعبية واستغلال طاقاتهم المدفونة وإطلاق العنان لها بما يضمن الأهداف المنشودة.

11.3.2 واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها:

تُعدّ مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي مجتمع، وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، فهي تمثل وفق الإحصاءات نصف المجتمع الفلسطيني ما نسبته 49.2%. وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على عملية دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه (ورقة تحليل سياسيات، 2018).

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي استناداً إلى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية.

إن من الأهمية بمكان الحديث عن الدور السياسي الذي تمارسه النساء بمفهومه الواسع وليس ضمن المفهوم الحزبي الضيق، مما يتطلب مراجعة وتحليل كافة الظروف المحيطة بالمرأة والأسباب التي أدت إلى تراجع تمثيلها أو تعمد تغييبها عن المشهد السياسي، كما أكدته الممارساتُ السياسية الرسمية والخاصة تجاه النساء، والتي عبرت عنه مجموعة من النسب

والأرقام، وإن كانت تحمل مدلولات كمية إلا أنها تحمل معها تأكيداً ضمنياً بمدى مشاركة المرأة بشكل فعلي وعلى الأخص ضمن مراكز صناعة القرار (إسماعيل، 2004).

أظهرت النسب الأخيرة التي عبرت عنها نتائج دورة المجلس الوطني لعام 2018 وما تلاه من تنسيب المجلس المركزي وحتى اللجنة التنفيذية عن نسب صادمة، النتائج لم تعكس ما سعت المرأة إليه من أجل تحسين نسبة تمثيلها ضمن المستويات المختلفة للمنظمة، وذلك تأسيسا على مبدأ المساواة الذي أقرته وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني أولاً، واتفاقية "سيداو" التي انضمت لها فلسطين، والتزمت القيادة الفلسطينية بموجبها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على كافة المستويات ثانياً، وأخيراً قرار المجلس المركزي في دورته الـ (27) عام ٢٠١٥ في البند التاسع، والذي نص على "ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين... وأن لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30% (ورقة تحليل سياسيات، 2018).

ولا تُعدّ هذه النتائج بعيدة عما يدور ضمن الأحزاب السياسية رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب، ومنها من كان يتبنى فكراً تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تحديد الأهداف والإستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي (أبو رحمة، 2018).

إن نسبة وجود المرأة ضمن الأبنية السياسية العليا لمنظمة التحرير والأحزاب السياسات تدلل على سياسة إقصاء وتهميش للمرأة، تنبع من الموروث الثقافي الكامن في الأنظمة والسياسات العامة، هذا بالإضافة إلى ضعف دور وتمثيل النساء داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، رغم أن الجميع يقر بحقوق المرأة الفلسطينية ودورها النضالي، إلا أن واقع الأمر وفق النسب الأخيرة لا يدلل على ذلك، لذا تركز هذه الورقة بشكل خاص على وضع رؤية تحليلية نحو المعيقات الأساسية التي تحدُّ من مشاركة النساء على المستوى السياسي بشكل أساسي كمحاولة تشخيصية يمكن من خلالها الانطلاق نحو رؤية علاجية لخلق توصيات من شأنها مراعاة النوع الاجتماعي والتشاركية بين الجنسين وترسيخ المساواة واتخاذ ما يلزم من تدابير

تضمنها، وأولها اعتماد نسبة 30% كنسبة تمثيل للمرأة كحد أدنى وصولاً إلى المناصفة (دراسة التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، 2016).

12.3.2المعيقات الخاصة بوصول النساء للمشاركة السياسية:

أولا: أسباب تعود إلى تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على النساء.

ساهم الضعف الشديد للتنشئة السياسية في الواقع الفلسطيني وغياب الطابع الديمقراطي عنها، والتي يتلقاها كل من الرجل والمرأة على حد سواء، والتي تعتمد على الثقافة الأبوية والذكورية المتمثلة في سيادة النزعة العشائرية والعائلية، وتمركز السلطة وصلاحية اتخاذ القرار في أيدي الرجال باعتبارهم من يمتلك إصدار القرارات الحكيمة والبطولية بعيدا عن المفهوم الجندري، والذي ينبغي لكلٍ من الرجال والنساء القيام به، وعلى مبدأ يقوم على أساس القضاء على التمييز ضد المرأة مما يضمن التخلص من الشعارات الثقافية المغلوطة التي كرست من مفاهيم التمييز كالنساء ناقصات عقل ودين مثلا. ولعل المعارك الانتخابية كانت من أكثر المشاهد وضوحا والتي كرست فيها تلك المفاهيم ليس من الرجل فحسب، بل أيضا من النساء أنفسهن، واللواتي يعتقدن أن دورهن في المشاركة السياسية هو النضال خلف الرجال ومساندة قرارتهم والتصفيق له، تلاه عدم الاتفاق على أجندة حقوقية بسبب تبعية النساء للأحزاب السياسية وغياب حركة موحدة للتغيير الاجتماعي عززه عدم وجود إرادة سياسية للتغيير المجتمعي، وألقى بظلاله على العمل النسوي بشكل كبير، وأدى إلى تراجع مكانة المرأة الفلسطينية، وظهور مؤشرات خطيرة تتعلق بالعنف والتبعية والاضطهاد ضدها في ظل مجتمع يناضل من أجل الحصول على حقوقه وتحرير وطنه، وكأن المرأة الفلسطينية منفصلة عن الواقع السياسي الذي تعيشه، ما جعل غالبية النساء تعسى لدراسة ما يساعدها على الحياة والعمل في المؤسسات الحكومية، دون النظر للقيادة تلك المؤسسات (أبو رحمة، 2018).

ثانيا: الأسباب الخاصة بالأحزاب السياسية.

من الملاحظ أن هناك ازدواجية في دور المرأة داخل الأحزاب الفلسطينية، بمعنى وجود كبير للمرأة في الحزب، كصوت انتخابي، وعمل ميداني في كافة فعاليات ونشاطات الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى دورها كمؤيد جماهيري، مما يعني غياب قيادة نسوية داخل الأحزاب والفصائل الفلسطينية تتناسب مع قوة المرأة داخل الأحزاب (دراسة التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، 2016).

ثالثا: غياب حضور المرأة في إستراتيجية الأحزاب السياسية التابعة لمنظمة التحرير.

ما زالت قضايا المرأة ليست بالمركزية بدرجة متفاوتة بالنسبة لغالبية الأحزاب، وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة، وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع. فعلى الرغم من وجود أعلى نسبة مشاركة للنساء لدى الأحزاب اليسارية إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجنده نسوية تتوازى مع أجنده العمل الوطني، وبقيت النساء تتبنى المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن ضمن القضايا الاجتماعية والإغاثية والمحصورة ضمن بوتقة العمل النسوي الخاص بالنساء ضمن الحزب دون الانخراط الحقيقي والفاعل في صناعة القرارات السياسية العامة بالحزب بالشكل المطلوب .

إن الأحزاب الفلسطينية قد وقعت بفخ التعميم وترديد العبارات التي تدل على عدم إطلاع كافٍ على الوضع النسوي الفلسطيني والمشاركة السياسية لها، واقتصرت على ترديد الجمل التي تعد بسن القوانين والتشريعات لحفظ الحقوق وغياب تلك الإشارات المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى دعم وتطوير المشاركة السياسية والحزبية وغيرها للمرأة الفلسطينية (العطاري، 2012).

ثالثاً: معيقات ترجع لطبيعة الأحزاب السياسية ذاتها

تراجع جماهيرية الأحزاب وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائها وغياب قانون أحزاب ناظم لهيكلية الأحزاب الفلسطينية ويضمن مراعاة النوع الاجتماعي ضمن الأحزاب بقوة القانون، مما تسبب في عدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل اليومية التي يوجهها المجتمع الفلسطيني كقضايا الكهرباء والبطالة والفقر والمعابر وحتى القضايا المجتمعية التي تتطلب تدخلا ضاغطا من قبل الأحزاب على متخذي القرار كإجراء تعديلات بالقانون تتلاءم مع واقع القضايا المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من العزوف الواضح لدى الجمهور عن الانضمام والمشاركة في هذه الأحزاب، بل وهجرة كمٍّ غير بسيط من أعضائها، حيث تولد لديهم شعور يمكن تسميته بالاغتراب السياسي، والمرأة كجزء من هذا المجتمع يقع عليها ما يقع عليه سلباً وإيجابياً (أبو رحمة، 2018).

رابعاً: **تراجع دور منظمة التحرير ككيان ممثل وجامع للشعب الفلسطيني**

لقد نتج عن نقل الحراك والعمل السياسي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع أوسلو إلى تراجع دور منظمة التحرير، وازدواجية العمل ما بين السلطة والمنظمة، إضافة إلى ذلك الاختلاف في البرامج الحزبية وما نتج عنه من انقسام سياسي، أوقف العملية الديمقراطية إن كانت تشاركية مباشرة أو توافقية حول البرنامج الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية.

تسبب ذلك في عزل القرار السياسي من غالبية مكونات المنظمة، وتمركزه في يد الأحزاب الحاكمة على مستوى منظمة التحرير، أو مؤسسات السلطة الوطنية، ما أدى إلى تغيير في إستراتيجيات جوهرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لحقها تراجعٌ تسبب به الفساد المالي والإداري لقيادتها، وعدم إجراء الانتخابات لاتحاداتها ونقاباتها، ما تسبب في الحد من المشاركة الفاعلة ليس للمرأة فحسب، بل لمختلف الفئات المجتمعية من الشباب والكفاءات والمستقلين، بالإضافة إلى غياب رؤية تنموية جديدة تسعى إلى دمج الفئات السابق ذكرها بشكل أكثر فاعلية ضمن هياكل المنظمة (ورقة تحليل سياسيات، 2018).

13.3.2 دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

يجب على الأحزاب السياسية في فلسطين دعم قضية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وذلك من خلال (الخوالدة، 2022):

- دعم دور المرأة والارتقاء بها وإدماجها في عملية التنمية، إلى جانب تحسين المستوى السياسي والاجتماعي لديها لتولي مهام الدفاع عن القضايا السياسية التي تواجه المجتمع كالفقر والبطالة.
- وجود المرأة في مراكز صنع القرار من شأنه أن يحسن من نظرة المجتمع للمرأة، وتقبل المرأة في العمل السياسي. وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً.
- القضاء على الصورة النمطية للنساء والأدوار النمطية التي حددها المجتمع لهن. يعتبر مؤشراً على إرساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وتعديل الصورة التقليدية للمرأة وزيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار.
- إن مشاركة المرأة في التمثيل النيابي والأحزاب يزيد من مسؤوليتها تجاه قضايا المجتمع والمرأة، ما يزيد من انتمائها، والإسهام في تحسين إنتاجية الدولة.
- يحسن من مستوى وعيها الثقافي والفكري لمحاربة أي عوامل خارجية تزعزع كينونتها أو وازعها الديني.

- تعميق مفهوم المواطنة لديها ورفع ولائها وانتمائها، واستثمار مهم للدولة في استغلال فكر المرأة لدفع عجلة التنمية.

مقترحات سياسية يجب على الأحزاب السياسية الفلسطينية دعمها لتفعيل مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً لدعم الدور القيادي للمرأة، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي (الجدع،2022):

- تعديل القانون الذي يضمن المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص.
- إقامة الدورات التدريبية التي ترسخ مفهوم القوى الاجتماعية وأهمية المرأة في تولي مناصب قيادية.
- مساندة التحول الديمقراطي وإرساء مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة وقبول الآخر، والتركيز على دور المرأة في عملية صنع السلام وحل الصراعات.
- الاطلاع على تجارب دول رائدة في مجال مشاركة المرأة سياسياً والاستفادة منها.
- خروج المرأة من دائرة الاهتمام بقضاياها، والمطالبة بقضايا المجتمع كونها جزءاً منه.
- تدريب النساء ليكن قادرات على الحضور والتأثير، والتعريف بالاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق المرأة.
- دعم المرأة للمرأة في الانتخابات، والسعي لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً.

4.2المبحث الرابع/ التنمية السياسية في فلسطين

1.4.2 المقدمة:

إنّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الصعب الإجماع على ضبطها أو تحديد تعريف محدد لها، وذلك لعدة اعتبارات؛ من أبرزها: أولاً حداثة مفهوم التنمية السياسية النسبي؛ إذ ظهر علمياً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على إثر توجه الاهتمامات العلمية لدراسة وتقنين قضية تشكل المجتمعات الناشئة حديثاً في دول ما أطلق عليها اصطلاحا العالم الثالث، وثانياً هو أن هذا المفهوم في الحقيقة مركب من مصطلحين أو مفهومين اثنين (برقوق وآخرون، 2013). وفي ضوء ذلك تبرز صعوبة محاولات تعريف مفهوم التنمية السياسية. وتعد التنمية السياسية مفهوماً شديد الغموض لأكثر من سبب (المجمعي، 2009):

- أولا: لأنه كثيراً ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية.

- ثانيا: لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها مفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل: العدل والمساواة والقدرة وغيرها.
- ثالثا: غموض المفهوم أكثر من غيره، حيث تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحياناً وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.

2.4.2 التنمية لغةً:

التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة. التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم **التنمية اصطلاحاً** من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه (الدويكات، 2016).

3.4.2 ماهية التنمية السياسية:

التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب تهدف إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، وذلك ضمن معايير؛ أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعاً سياسياً متماسكاً تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجماً مع النظام السياسي ويحقق له هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة من خلال القنوات المناسبة وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرة، ويشعر المواطن أنه جزءٌ أساسي في البناء السياسي للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة (عبد العالي، 2010).

4.4.2 مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية:

إن مفهوم التنمية السياسية يقاس بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي، حيث "المشاركة في صنع القرار"، والذي يعد أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية، وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب ونحن مجتمع ديمقراطي أن نتمثل التنمية السياسية فهماً وممارسة، فالمجتمعات التي تعيش مظاهر التنمية السياسية هي مجتمعات ديمقراطية (المجمعي، 2009).

هذا وقد عرف التنمية السياسية "جيمس كولمان": بأنها (ذات منظور ثلاثي): (المنظور التاريخي: التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها بتتبع تاريخ المجتمعات الأوروبية)، (المنظور النمطي في ضوء الثنائيات: التقليد مقابل الحداثة، الصناعة مقابل الزراعة)، (المنظور التطوري: عملية دائمة بدون نهاية، ويمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها) (بو عكاز،2015).

أما "صمويل هنتنغتون" فقد ربط التنمية السياسية بمحاولة المجتمع الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية، ورأى أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن باقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع، ويسوق هنا الهند مثالاً على ذلك؛ فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى تعد بلداً متطوراً من الناحية السياسية باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم. فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عند توافر ثلاثة عوامل، هي: ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور، التمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة، المشاركة السياسية من جانب المواطنين (بن كادي، 2017).

وقدم "جيمس كولمان" ثلاثة منظورات لتحديد معنى التنمية السياسية، يتعلق أولها بالمنظور التاريخي، والذي يرى أن عملية التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي، ويتعلق ثانيها بالمنظور النمطي والذي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات – تقليدي، حديث –، زراعة – صناعة، .... أما المنظور الثالث فيتعلق بصيرورة التطور، حيث إن التنمية عبارة عن عملية دائمة دون نهاية والمجتمع الأوروبي يمثل قمة تطورها (بختي،2009).

ولقد تناول "ابن خلدون" الشروط الضرورية الممكنة لبداية عملية التنمية، فرأى أن من أهم تلك الشروط وجود حكومة عادلة ذات سيادة، وقوانين تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم، كما تحدث ابن خلدون أيضاً عن وسائل تحقيق تلك التنمية، حيث يؤكد أن الزراعة والتجارة والصناعة تمثل أوجه المعاش الطبيعية وأن المجتمعات تزاول الزراعة أولاً، فإذا تقدمت نسبياً أضيفت إليها التجارة، فإذا ارتقى عمرانها جمعت إليها النشاط الصناعي الذي يتطور بشكل تدريجي بمرور الزمن. كما رأى ابن خلدون كذلك أن للدولة دوراً كبيراً في تحقيق عملية التنمية والتقدم، يتمثل في إزالة العقبات أمام نشاط الأفراد وتمهيد السبيل لهم لتحقيق العمران (كمال،2012).

5.4.2 أهمية وأهداف التنمية السياسية:

أهداف التنمية السياسية:

-التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعاً سياسياً متماسكاً تحكمه هوية مشتركة، وانتماء وطني سياسي، وثقافة سياسية تستوعب كل الأطراف داخل الوطن.

-تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفاً ومنسجماً مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، على أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على آخر.

- المشاركة السياسية الفاعلة، بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل أطياف المجتمع من خلال القنوات المناسبة، وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة، على أن تكون هذه المشاركة مجدية؛ يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءاً أساسياً فاعلاً في مجتمعه وفي البناء السياسي لبلده.

-التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في لحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كمحصلة نهائية لعملية المشاركة الواسعة.

– المساواة في الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن إلى حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية (جمال الدين،2019).

6.4.2 أهمية التنمية السياسية:

- مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها .
- إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها .
- توفر للسلطة فرص التعرف إلى رأي الشعب ورغباته واتجاهاته .
- توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع .
- القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة .
- تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع .
- تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع (برقوق وآخرون،2013).

7.4.2 مقومات التنمية السياسية:

أولاً: المشاركة السياسية:

المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني عند صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"، وهذا ما ذهب إليه د. عبد المنعم المشات، حيث عرّفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها" (بلجاج، 2013).

ثانيا: التعددية السياسية:

أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي أنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية؛ لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي أن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية. ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تُعدّ أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال أن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشيةٍ وضحاها، "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين. لذلك فإن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية (المجمعي، 2009).

ثالثاً: التداول السلمي للسلطة:

المقصود بالتداول السلمي للسلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وعليه فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارستها من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكراً على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى. يتضح مما تقدم أن مبدأ التداول السلمي للسلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعدُّ من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة، وهذا يعني أن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل

الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي للسلطة قائم على أساس المنافسة الحرة ما بين القوى السياسية، حيث تصير المنافسة وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل عن مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي للسلطة، يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بحد ذاتِهِ يعدُّ ترسيخاً لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقهُ مصانٌ وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوعاً من الإجماع السياسي، الذي يعتبر أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية (بختي،2009).

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم تكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها (برقوق وآخرون، 2013).

ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم. في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر، والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات

التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية (جمال الدين، 2019).

8.4.2المشاركة كضرورة للتنمية السياسية:

إن عنصر المشاركة السياسية في المجتمعات الديمقراطية لها أهمية كبرى؛ لأنها تعمل على تطور التنمية السياسية من خلال إعطاء حق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة، وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، وإن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد هو:

- أن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة.
- يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً، وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.
- يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.
- جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة.
- كل مواطن له الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.
- الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.
- العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (أبو ماجن، 2016).

9.4.2 معيقات التنمية السياسية:

التباين العرقي: خلقت الحدود المعلقة بعد الاستثمار في الكثير من دول العالم الثالث نوعاً من تعدد العرقيات، وبالتالي تعدد الولاءات حيث تغيب مسألة الولاء للوطن كما أن الحروب

والصراعات القبلية والطائفية والعرقية تؤدي إلى تمزق في مسألة الولاء وغياب الاستقرار السياسي وانقلابات كلها عوامل تؤثر على الهوية الوطنية (أبو ماجن، 2016).

التخلف الاقتصادي والحضاري: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية اقتصادياً وثقافياً واجتماعيا أثر كثيراً على مفهوم الهوية الوطنية، حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى العالم الثالث، فأصبح التقليد هو الصفة أو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مؤثرات سلبية على الهوية الوطنية كما أن التكنولوجيا المتقدمة ووسائل الاتصال الحديثة والعولمة لها الأثر السلبي على الهوية (أبو ماجن، 2016).

التفاوت الطبقي: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصادياً اجتماعياً ثقافياً ولَّد نوعاً من التقارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية هو انعكاس سلبي على الهوية الوطنية (بلجاج،2013).

المشاركة السياسية: فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في تقليد منصب سياسي، والسعي نحو منصب سياسي، والعضوية الإيجابية في تنظيم السياسي، والعضوية السلبية في تنظيم سياسي، والمشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام العام بالسياسة. وتنجم أزمة المشاركة السياسية عند عدم تمكن أفراد المجتمع من المساهمة في أحد هذه الجوانب، وبالتالي في الحياة العامة لبلادهم (بلجاج، 2013).

أسباب جغرافية: اتساع الإقليم ورحباته وتضاريسه الوعرة، يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق (عبد العالي، 2010).

أسباب عرفية: تعدد الأعراف والطوائف يكرس أزمة التغلغل في المناطق، كما هو الحال في العراق، نيجيريا، الهند، إسبانيا، روسيا. والملاحظة أن أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية، ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في بعض المناطق تنشأ أزمة الهوية والشرعية (بختي،2009).

أزمة التوزيع: وتشير أزمة التوزيع إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة، وأن الحكومات مسؤولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع، فأزمة التوزيع تتمثل في عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم (بو عكاز، 2015).

10.4.2 واقع التنمية السياسية في فلسطين:

إن التهميش في الحياة السياسية في فلسطين يرتبط بأحد الجوانب في حياة الشخص، إما المنطقة الجغرافية أو الجنس أو الوضع الاقتصادي أو مدى القدرة على المشاركة السياسية والاجتماعية، ولكن التهميش يطال أحياناً كل ما سبق ذكره، فتصبح التحديات أكبر وأكثر تراكماً تجعل من التقدم في المواقع القيادية للنساء أو الشباب أمراً أشبه بالمستحيل، فعندما تجتمع عوامل التهميش الاجتماعي والسياسي تصبح المرأة والشاب كفئات مهمشة أمام تحدٍ مضاعف، ويتطلب من داعميها التفكير بطرق غير تقليدية لتجاوزها (المصري، 2016).

عادة ما يرافق التهميشَ الاجتماعي فعلٌ سياسي يعمل على تعميق الأزمة ويراكم من تحدياتها، وفي السنوات الأخيرة مر على الفلسطينيين مجموعة من التغيرات السياسية كان لها أثر مباشر على تبدل وتغير ألوياتهم وتطلعاتهم، وألقت بظلالها على مفهوم المشاركة في إدارة الشأن العام سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي متمثلاً بالحكم المحلي من خلال مجالس الهيئات المحلية، فمنذ أكبر تغير في المشهد السياسي الذي تمثل بالانقسام في منظومة الحكم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تبعها من آثار لغاية يومنا هذا، تعطلت لدى الفلسطينيين القدرة على المشاركة السياسية نتيجة لتعطل الانتخابات، وتكريس التفرد بالسلطة واحتكار دوائر صناعة القرار ضمن فئات محددة، وانشغل النظام السياسي سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية في البحث عن سبلٍ لتجديد والحفاظ على شرعيتها، فتارةً تجد اللافتات المؤيدة، وتارة ترى في الفعل السياسي والتحرك الدبلوماسي أو المقاومة مصدراً لتجديد شرعيتها، تستبعد من خلاله أي مشاركة فعلية من قبل مواطنيها (سليمان،2017).

11.4.2تطورات المشهد السياسي "مزيد من التهميش وتعميق حالة الإحباط":

ومع تعمق أزمة النظام السياسي في فلسطين وتزايد حدة التوترات الداخلية، لجأت النخب السياسية بعد تيقنها من الحاجة إلى الدخول في مسار سياسي يتمثل بضرورة إجراء انتخابات عامة كطريقة لإعادة حيوية النظام السياسي بشقيه في غزة والضفة، ويكون مدخلاً لحل الأزمات التي يعاني منها وهي مسألة "الشرعية السياسية". وترافق ذلك مع مجموعة من التغيرات السياسية الخارجية التي كان لها الأثر المباشر في زيادة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها شريكاً في العملية السياسية لإيجاد حل للمسألة الفلسطينية، وتمثلت أهم هذه التغيرات بتغيير نهج الإدارة الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية مع حلول العام 2017، وما تبعها من إعلان لصفة القرن واعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وقطع المساعدات الأمريكية، بالإضافة لتعنت الجانب الإسرائيلي أمام أي تقدم على المسار السياسي من خلال زيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وإعلان الحروب على قطاع غزة وحجز أموال المقاصة، وزيادة وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين بالقتل والتهجير وهدم البيوت وتهويد القدس وغيرها من الانتهاكات (ورقة تحليل سياسيات، 2018).

كل ذلك وغيره من التغيرات الدولية كالتقارب الخليجي الإسرائيلي وإعلان اتفاقيات التطبيع الثنائية متجاوزين عقدة القضية الفلسطينية وارتباطها حلها كمقدمة لأي علاقات تطبيع بين العالم العربي وإسرائيل. جعلت هذه الأزمات القائمين على إدارة السلطة الوطنية في مأزق حقيقي، ونادت النخب السياسية بضرورة الانفكاك من الاتفاقيات كردة فعل ضد المواقف الإسرائيلية والأمريكية، بل واتفق طرفا الانقسام على الدخول في حوارات موسعة وبشراكة القوى الوطنية الأخرى للتحضير لإجراء انتخابات عامة (أبو رحمة، 2018).

تُعدّ الحوارات التي دارت بين الفصيلين الأكبر في فلسطين وهما حركتا حماس وفتح بمثابة محاولة للخروج من الأزمة وانسداد الأفق السياسي، ومحاولة لإعادة قواعد اللعبة السياسية القائمة على انتظام العملية الانتخابية مع الاتفاق على ضمانات تحفظ للطرفين مكتسباتهما والتي خُلقت وتم تكريسها خلال فترة الانقسام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، توجت هذه الحوارات والتفاهمات بتحديد موعد لإجراء الانتخابات العامة خلال مرسوم أصدره الرئيس في الخامس عشر من شهر كانون ثاني للعام 2021، تفاعلت مكونات الشعب الفلسطيني مع هذا القرار معتبرين أنه مدخل للخلاص من الانقسام والعودة لسلطة الشعب لإدارة شؤونه الداخلية، وتحديد سياسته الخارجية، بل وتكريس شراكة حقيقية تُدار فيه شؤونه ضمن مؤسسات ونظام سياسي متجدد وحديث وعصري.

ترافق إعلان موعد الانتخابات بتوسع للمساحات المدنية التفاعلية بشكل غير مسبوق، وتسابقت خلاله القوى على تشكيل قوائمها وظهرت قوى مجتمعية وسياسية جديدة شكلت قوائم للمنافسة الانتخابية، وعلى الرغم من أن الاستعداد لجولة انتخابية جديدة بعد انقطاع دام لأربعة عشر عاماً تكشفت خلالها مواطن الضعف والترهل لدى القوى السياسية التقليدية، وهي تسابق الزمن لتجاوز ومعالجة أزماتها بالحلول الآنية من خلال تقديم وجوه نسوية أو شابة أو شخصيات لها تاريخ نضالي، بغية تحقيق مكاسب انتخابية في مشهد شديد التعقيد، ولكن بكل حالات الضعف هذه! استطاعت القوى الفلسطينية المختلفة سواء التقليدية أو الجديدة تشكيل 36 قائمة انتخابية متنوعة مثلت جميع المشارب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المكونة للشعب الفلسطيني (مركز رؤية للتنمية السياسة،2022).

وفي غضون حالة التفاعل المجتمعي والسياسي بشأن الانتخابات العامة، جاء إعلان الرئيس يوم التاسع والعشرين من شهر نيسان للعام 2021 بتأجيل الانتخابات العامة بذريعة عدم قبول الاحتلال إجراءها في القدس، معتبراً أنها مسألة سياسية لها أبعاد ذات ارتباط بالسيادة، وليست مشكلة فنية يمكننا تجاوزها. نتج عن هذا القرار انتكاسة مجتمعية جديدة علت فيها أصوات مطالبة لعدم أحقية الرئيس في مصادرة حق دستوري حُرم من ممارسته الشعب الفلسطيني منذ العام 2006، ومع تزايد حالة الغليان الداخلي، ظهرت بالتزامن قضية الشيخ جراح في القدس وما

تلاها من اشتباكات مع قوات الاحتلال توسعت لتشمل الضفة الغربية والداخل الفلسطيني في احتجاجات رافضة لواقع الاحتلال الإسرائيلي، وكانت هذه الهبة بمثابة الفعل الشعبي الذي أعاد وضع القضية الفلسطينية للواجهة العالمية، إلا أنه تم الدخول على خط الحرب مع قطاع غزة حيث أعلنت إسرائيل بدء عمليتها ضد القطاع في حرب استمرت 11 يوما، من القصف والتدمير لكل مناحي الحياة في القطاع، معيداً بذلك سنوات الحرب المتتالية على قطاع غزة منذ فرض الحصار عليه، وما رفقها من أزمات اقتصادية وصحية وسياسية متراكمة على مدى السنوات الماضية (مركز رؤية للتنمية السياسية،2022).

12.4.2 دور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في التنمية السياسية في فلسطين:

لقد حصلت المرأة الفلسطينية على إسهامات سياسية أكبر مع تكون الكياني السياسي الفلسطيني، فالدور قبل نشأة المنظمة تمايز نسبيا عن ما قبلها، وكذلك منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وتبدل مضامين الصراع السياسي وتعدد أبعاده شهدت تغيرات نوعية على طبيعة دور المرأة وحضورها السياسي، فمن المرأة المناضلة والمشاركة في تشكيل الوعي والهوية والكيان إلى المرأة المسيسة والمتحزبة، إلى المرأة التي تنتظر تلقي الكابونة والمساعدة الاجتماعية، ولكن من المعروف في التعاطي مع قضية المشاركة السياسية فإنه يتم التطرق إلى المشاركة بأشكالها العلنية الرسمية والقنوات المتعارف عليها كالمشاركة في الانتخابات وفي المراكز القيادية ومراكز التأثير المباشر في عملية صناعة وصياغة القرار (سليمان،2017).

13.4.2موقع المرأة من خريطة القوى المجتمعية الفلسطينية:

بالرغم من تشابه أوضاع المرأة في العالم العربي والعالم الثالث، مع المرأة الفلسطينية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تجمع بينهما من تأثيرات يحدثها المجتمع والظروف المتشابهة في سياق التراجع والتهميش الذي تعاني منه المرأة والمجتمع ككل، كما أن الإشكاليات التي ترافقت مع حقبة الاستعمار، وفيما بعد بناء دولة الاستقلال العربية، ومعيقات التنمية، تشابهت إلى حد كبير بين مختلف الأقطار العربية، وكانت فلسطين جزء منها، فما تزال المجتمعات العربية تعيش زمنا حبيسا للماضي، وما يزال وضع المرأة شديد التراجع، فما زالت تتعرض للكثير من الممارسات الاستبدادية والتهميش، والأسباب كثيرة ومتنوعة تعبر عن طبيعة التطور المحتجز الذي تعيشه المجتمعات العربية، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف فرص التعليم، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة، وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام، من

خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة (المصري،2017).

كما أن التجربة الفلسطينية أفرزت علاقات متغيرة، وقضية المرأة الفلسطينية شهدت مفارقات عديدة نتيجة للتداخل الحاد بين الاعتبارات التي تعنى بشأن المرأة، وتؤثر في حياتها وسلوكها ومن ثم حدود دورها وتأثيرها، كما أن الاعتبارات الخاصة بواقع الاحتلال وغياب الدولة، وتجربة اللجوء والثورة، والمقاومة الشعبية، أفرز أدوارا متعددة للمرأة الفلسطينية، ومنحها هوية خاصة، لكنها ليست مثالية أو مكتملة، فهي في حالة صراع دائم مع مقومات وشروط راسخة تتعامل معها المرأة تؤثر وتتأثر بها (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022).

14.4.2الحالة الفلسطينية كنموذج لمشاركة المرأة الفلسطينية:

حدثت طفرة أو ثورة في المفاهيم والممارسات المتعلقة بالمرأة في العالم ككل مع بداية ظهور حركات التحول الديمقراطي في أوروبا، والعالم بشكل عام، ووجود نخب ليبرالية دافعت عن المفهوم الجندري في التعامل مع المرأة، وترافق ذلك مع الثورات في مجال العلم والتكنولوجيا، وانفتاح الشعوب على تجارب غيرها، وانتشار التعليم، وقد تلقت الدول العربية ودول العالم الثالث بشكل أعم الكثير من هذه الموجات مع التباين في درجة تأثيرها على هذا المجتمع أو ذاك، ولكن هناك تغيراً ملحوظاً على مستوى الفهم والممارسة خصوصاً في الجانب الحقوقي والاقتصادي في التعاطي مع قضية المرأة، وقد كان تحرير المرأة في العالم الثالث موضوعاً رئيسياً للعديد من المؤتمرات والندوات والبرامج الدولية التي عملت على صياغة إستراتيجيات وسياسات تدخلية وتوزيع أدوار وتعزيز دور المجتمع المدني للبحث عن السبل الكفيلة بنهوض المرأة، ولكن بقي هذا التطور الحاصل في العالم العربي يحكمه اعتباران أساسيان(أبو رحمة، 2018):

الأول: اقتصار هذه التغيرات الطفيفة على نخبة أو طبقة معينة دون أن تمتد بشكل عمودي إلى قاع المجتمع، خصوصاً المرأة الريفية التي بقيت خارج التطور الحاصل في المدينة أو الحاضرة العربية.

الثاني: لم تمتد هذه التجميليات لقطار بنية الثقافة المجتمعية العربية القائمة على التمييز وعدم المساواة، وتعيد البناء التحتي لقوام الثقافة والعادات والتقاليد التي تميز ضد المرأة والتي ترسخت مع مرور الوقت في ذهن وممارسة المجتمع ككل.

لذلك بقي حال المرأة العربية حبيس هذا التطور، وبالرغم من جدية بعض المشروعات والحركات إلا أن الممارسة الديمقراطية ووجود النظم السياسية المكتملة وبناء عقد اجتماعي جديد، خصوصاً في دولة الاستقلال بقي رهين نخب سياسية وعسكرية بعينها، ولم تكن مقدمة لبناء مجتمع عربي ديمقراطي سليم يتعاطى مع المتغيرات بعقلية منفتحة وتشاركية، بل على العكس من ذلك، رغم التطورات الحاصلة في العالم بشأن قضية المرأة قابلها ارتداد في العالم العربي لأفكار سلفية، أدت إلى المزيد من التراجع والتدهور في مستوى مشاركة المرأة، حيث ترافق التطور الحاصل في الغرب مع نمو لتيار الإسلام السياسي في العالم العربي والذي يرتكز بمفهومه حول المرأة إلى الدور الإنجابي والتربوي والمنزلي باعتبار أن المرأة هي المربية والأم والزوجة التي يفترض بها الطاعة، مما عمق من تراجع لشكل وحجم المشاركة السياسية للمرأة، ولكن بمراجعة بسيطة لما جرى في الحالة العربية نلحظ تناقض رئيس ترافق مع نمو تيار الإسلام السياسي يتعلق بزيادة كبيرة لحجم المشاركة السياسية للنساء، لكن بقيت هذه الزيادة حبيسة الاستغلال لصوت النساء باعتبارهم أصواتا انتخابية أحدثت فارقا مهما لمصلحة الإسلام السياسي (دراسة التمكين السياسي للمرأة، 2016).

تشترك المرأة الفلسطينية مع نظيرتها العربية في الأصول المشتركة للتنشئة الاجتماعية بغض النظر عن الخلفية التاريخية في المسار السياسي لأنظمة الحكم أو التفاوت في المستوى العلمي لفئة عن أخرى، أو المستوى الاقتصادي الذي يصنفن ضمنه، حيث هناك تشابه نوعي على مستوى المشكلات وتحديد الأدوار لمواجهتها، وإن تفاوتت درجتها من مجتمع لآخر، لأن هناك اشتراكاً في النسق القيمي للمجتمعات العربية مرتبطاً أحياناً بالفهم الخاطئ والتفسير الملتبس لبعض النصوص الدينية، وأحياناً الخضوع الأعراف والتقاليد والعادات ذاتها التي تضع المرأة في العالم العربي ضمن إطار مُوحَّد باعتبارها تابعاً للرجل، وأنها الضعيفة التي بحاجة دائمة لوصاية ورقابة الرجل، واستمرار تكريس لثقافة التمييز تجاهها من كل جوانب الحياة كالملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج والدخل، والمشاركة في الحياة الثقافية وممارسة القوة والسلطة السياسية، ويدل على ذلك جميع المؤشرات الإحصائية التي تسجل التفوق لمصلحة الرجال في المجالات كافة، وتعكس تدني مشاركة المرأة. (دراسة التمكين السياسي للمرأة ،2016)، وعدم المساواة، خصوصاً في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن العالم العربي والتي تعكس الوضعية الصعبة للمرأة العربية، وما يستنتج من تلك التقارير، إنه بالرغم من التغيرات الحاصلة على مساحة المشاركة وعملية التحول الديمقراطي، إلا أن الأرقام بقيت متشابهة إلى حد كبير، بالعكس من ذلك فهي تزداد سوءا عن كل سنة (المصري،2016).

وعند البحث في تجربة المرأة الفلسطينية ودخولها معترك المشاركة في الحياة العامة ونيل حقوقها، لا بد من التوقف أمام الظروف السياسية والوطنية الاستثنائية، والتي كان لها دور في صنع الخصوصية حيث ارتبطت تجربة المرأة بتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، فكلتاهما نشأت في ظروف سياسية ووطنية معقدة، فمنذ بداية القرن الماضي والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، فقد كان لطبيعة العدوان والاحتلال الإحلالي القائم على طرد السكان وفرض واقع اللجوء وقعاً كبيرا على المجتمع الفلسطيني، فقد مثلت النكبة شرخاً قوياً في بنية المجتمع الفلسطيني، فوطأة اللجوء أو الاحتلال وحالة المخيم الذي أوجد سوسيولوجيا جديدة للمجتمع الفلسطيني بعد النكبة أفرد تجربة المرأة الفلسطينية(أبو رحمة، 2018).

وكما تقول "آمال خريشة": إن هذه الأرضية التي وجدت أن معظم النساء العربيات ربطن ما بين النضال الوطني من جهة، والنضال الاجتماعي النسوي من جهة أخرى، وأشارت إلى أنه من غير المنطقي التطرق إلى قمع المرأة الاجتماعي خارج سياق مجتمعها القومي، كونها تنتمي إلى شعب كله فريسة للاستعمار، بقدر ما هو من السذاجة المطلقة أن نعتبر نصر حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار نصراً مباشراً للمرأة وقضيتها، حيث إن تداخل القمع القومي والطبقي والاجتماعي وتشابكهما بصورة جدلية وبنيوية مع بعضهما البعض، يظهران بوضوح في حالة المرأة الفلسطينية، ويعطيها مزيداً من الخصوصية ويحملها أدواراً خاصة، ناهيك عن حالة الاحتلال الفريدة التي استهدفت أيضاً مقومات البناء المجتمعي وليس السياسي فقط (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022).

كما أن التداخل بين قضية تحرر المرأة والتحرير الوطني كان عاملاً حاسماً في تشكيل النسوية الفلسطينية، وهو يجري على أكثر من صعيد، يتمثل أكثرها خطورة في التداخل بين محاولة الشعب مواجهة المحتل من خلال صنع الهوية الوطنية القائمة على أساس اللغة والقيم والعادات والدين والثقافة، وبين قيام المرأة بحمل عبء حماية "الهوية الوطنية"، حيث تظهر بالخطاب الوطني باعتبارها صانعة الأبطال والمناضلين. بالرغم من أن وضعية المرأة الفلسطينية الخاصة عانت وما زالت من تركيبة البنية المجتمعية القائمة على الذكورية والنظام الأبوي البطريركي، وتأثر المجتمع بتقسيم أدوار المرأة وإفرادها في المشاركة في الحياة الخاصة دون العامة، وتكبيلها بقيود ثقافية ودينية ومجتمعية عديدة، إلا أن ما يزيد من خصوصية الحالة الفلسطينية، هو استخدام الاحتلال القيم والتقاليد السائدة بعد احتلاله للأراضي الفلسطينية خصوصاً بعد عام 1967، واستخدام الاستهداف الممنهج والضغط والتعذيب بمختلف أشكاله ضد المعتقلات كورقة ضغط على العائلة وإرسال رسالة للفلسطينيات بهدف إبعادهن عن النضال، مما دفع الأهالي

للخوف والضغط على الفتيات وتحديد حركتهن خارج نطاق المنزل وإبعادهن عن العمل الوطني والسياسي (دراسة التمكين السياسي للمرأة، 2016).

بالمقابل استخدمت الحركة الوطنية الرموز والتقاليد لزج النساء لمواجهة الاحتلال، حيث اعتبرت أن الحفاظ على العادات والتقاليد، يساهم في إبراز الهوية الوطنية التي يحاول الاحتلال طمسها، ولم يتم تناول موضوعات العلاقات الاجتماعية برؤية تقدمية انتقادية تساهم في فلترة العادات والتقاليد، وتعيد صياغة أسس علاقات القوى في المجتمع، بل عمدت الفصائل والقوى كافة إلى تفعيل المشاركة السياسية للنساء وتوسيع مفهوم المنزل، وإعطائه معنى سياسي بطابع قدسي للعائلة نتيجة دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية، بعد هدم كافة المؤسسات الفلسطينية نتيجة الاقتلاع والتهجير، فبالرغم مما تميزت به المرأة الفلسطينية من دور نشط في المشاركة السياسية قياساً بنظيراتها المرأة العربية نظراً لخصوصية واقع الشعب الفلسطيني، إلا أنها ما زالت تشترك معها في التقدم البطيء على صعيد نيلها لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية المتساوية مع الرجل، حيث إن هناك معارضة قوية في المجتمع الفلسطيني تقف عائقاً أمام منح المرأة هذه الحقوق أو تطبيق المُقرّ منها في القوانين والتحايل لسلبها حقوقها استناداً إلى منطق الوصاية والسيطرة الذكورية المتوارث في عملية التنشئة الاجتماعية، لأن عملية التنشئة في المجتمع الفلسطيني قائمة على تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير إزاء المرأة مستندة إلى مفاهيم تقلل من شأن المرأة ومكانتها، وبالتالي تقف عائقاً أمام تقدير مكانتها وأهمية مشاركتها (أبو رحمة، 2018). كذلك تأثرت المرأة الفلسطينية دون غيرها سلباً لغياب نظام سياسي ديمقراطي يعنى بتطور المجتمع ويعمل على تفكيك البنى التقليدية والهياكل العشائرية والولاءات العضوية، ويطور منظومة متكاملة من الثقافة التنموية القائمة على فهم وممارسة شروط المواطنة، وهذا ما يسبب غياب المرأة على مستوى صنع القرار.

تتفرد المرأة الفلسطينية بحالة خاصة، لا يمكن حصر هذه الخصوصية ضمن هذا المقام، ولكنها بالمجمل كانت هذه الخصوصية التي ميزت المرأة الفلسطينية تحتوي على المعنى ونقيضه، فالاحتلال وطبيعته الخاصة في فلسطين وسع من خيارات مشاركتها، وأن أشكال النضال الشعبي التي استمرت لعقود أكسبت المرأة الفلسطينية خبرة المشاركة في الحياة العامة، وغياب الدولة فتح المجال أمام تأثيرات الحركات والأحزاب، وأن الظرف الاستثنائي الذي مرت به فلسطين وسنوات الحرب والعدوان وسع من مفهوم مشاركة المرأة، وأصبغ المرأة الفلسطينية بصفة المناضلة، حتى لو لم تخرج من بيتها، إلا أن هذه العوامل مجتمعة ومنفردة لم تَقُد المرأة الفلسطينية إلى مستوى من الحرية والمساواة، ولم تتغلب على القيود التي تكبل حركتها وتطلعاتها، وهذا ما أعطى للتجربة فرادتها الخاصة (المصري، 2016).

5.2المبحث الخامس: مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ودورها في عملية التنمية السياسية

1.5.2مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (1996–1999) ودورها في التنمية السياسية:

1.1.5.2 المقدمة:

إن قضية المرأة أصبحت من بين أبرز الدراسات في يومنا المعاصر، وخاصة مع تنامي الوعي بأهمية إشراك المرأة في تنمية المجتمع، وأيضا بضمان حقوق عادلة للمرأة وخاصة بالمجتمعات العربية، والتي سبق وصادقت على العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (مخيمر، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع المرأة وحقوق المرأة استطاع أن يفرض نفسه، وتحولت العديد من المطالب النسائية إلى قوانين حقيقية مفعلة بالعديد من الدول العربية، ولكن يبقى النهوض بوضعية المرأة أمرا ملحا يتطلب تضافر جهود كل مكونات المجتمع، وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية التي نعيشها اليوم (الدجني، 2020).

2.1.5.2. دور المرأة الفلسطينية في العمل الحزبي:

ما زالت المرأة الفلسطينية تشعر بعدم المساواة والإنصاف في تمثيلها ومركزها في الأحزاب السياسية الفلسطينية، وتتقدم بخطوات بطيئة نحو تفعيل وجودها في رأس الهرم والمناصب العليا والقاعدة في الحزب ومراكز صنع القرار. وتحجم المرأة الفلسطينية أيضاً عن دخول السياسة لأسباب عديدة، منها أن مجتمعنا شرقي، ويقع تحت سيطرة ذكورية على مراكز صنع القرار، ما يجعل تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية في مستوى متدن (مركز مسارات، 2020).

3.1.5.2دور المرأة الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية:

على مدار سنوات الصراع الطويلة مع إسرائيل، تعرضت أكثر من 16.000 فلسطينية (بين مسنة وقاصر) للاعتقال في سجون الاحتلال الصهيوني، وفي مرحلة انتفاضة الحجارة 1987 وصل عدد النساء المعتقلات نحو 3000 فلسطينية، إن الأرقام الواردة أعلاه لتؤشر على الحجم الكبير والمكانة الرفيعة للمرأة الفلسطينية في مسيرة النضال الفلسطيني، ومدى مساهمة المرأة الفلسطينية في صناعة اللحظة التاريخية الفارقة للشعب الفلسطيني، مساهمة أساس ومركزية تستنسخ نفسها، لتستمر وتتطور تضحية ومعاناة ومشاركة وعطاء في كل مراحل مسيرة الشعب الفلسطيني (مخيمر، 2019).

4.1.5.2المرأة الفلسطينية والانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 م:

إن تهميش المرأة الفلسطينية من المشاركة السياسية غير مقبول من الحركة الوطنية، أيّاً كانت التبريرات التي تسوقها النخبة السياسية، فقد فرضت المرأة الفلسطينية نفسها في ميدان الصراع مع الاحتلال الصهيوني، وقد تكون خنساء فلسطين أم نضال فرحات نموذجا للمرأة الفلسطينية المقاومة التي قدمت ثلاثة شهداء على مذبح الحرية، وأبلت بلاءً حسناً في ميدان السياسة من بعملها نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، وكم من نساء فلسطين ودّعن فِلْذات أكبادهن، فالمرأة الفلسطينية هي أم الشهيد والجريح والأسير، وأم العظماء، وهي نصف المجتمع، ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية لم تأخذ المرأة نصيبها في مواقع اتخاذ القرار، فمشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996م لم تمنحها سوى 4 مقاعد من أصل 88 مقعداً، بنسبة 4.5% أما انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية عام 1996م، فقد نافست سميحة خليل على مقعد الرئاسة أمام ياسر عرفات، ولم تحصل سميحة خليل سوى على 9.89% من الأصوات (الدجني،2021).

5.1.5.2 تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي:

ساهمت المرأة الفلسطينية في تأسيس بنيان النظام البرلماني في فلسطين من خلال مشاركتها في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، وجرت الانتخابات التشريعية الأولى في فلسطين في العام 1996م، حيث ترشحت 27 امرأة فلسطينية وفق النظام الانتخابي القائم على نظام الدوائر، وفازت بـ 5 مقاعد من أصل 88 مقعداً.

6.1.5.2دور المرأة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الرسمية الفلسطينية:

في الفترة ما بين 1996– 1999 بدأت المؤسسات الحكومية تطبق مبدأ المساواة في صنع القرار بين الرجل والمرأة بشكل تام، وأصبح الالتزام بالتوجه نحو المساواة أكثر أهمية لدى المصادقة على القضاء على جميع أشكال التميز. ولقد تحسنت مشاركة المرأة في مراكز القرار داخل المؤسسات الحكومية، بسبب الضغوط التي مارستها النساء في الحزب أو النقابة، التي وصلت إلى حد تنظيم فعاليات مواجهة ومكاشفة مع القيادات، كما أصبحت الحزبيات أكثر جرأة في المطالبة بحقوقها في صنع القرار، كل هذه الأنشطة وأكثر منها انعكست آثارها على تعزيز عضوية المرأة في المستويات القيادية داخل المؤسسات الحكومية، حيث استطاعت المرأة الوصول إلى أعلى المراتب وصل لحد 10% (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية – مركز مسارات، 2020)

7.1.5.2تمثيل المرأة الفلسطينية داخل البلديات والمجالس المحلية:

أصبحت هيئات الحكم المحلي تابعة للسلطة الفلسطينية، بعد إقامتها في العام 1994، واتبعت سياسة التعيينات لأعضاء المجالس المحلية، حتى إجراء الانتخابات المحلية 2004-2005. أصدر صائب عريقات، وزير الحكم المحلي السابق، في العام 1998، تعميماً غير ملزم يقضي بتعين امرأة واحدة على الأقل في جميع المجالس المحلية والبلدية، ولكن معظم المجالس لم تتجاوب مع التعميم، ولم تستجب بلديات غزة له مطلقاً. وفي المحصلة عُيّن 61 عضواً من النساء من أصل 3739 عضواً بنسبة 6.1% في الضفة الغربية. تعطّلت الانتخابات المحلية بعد أحداث الانقسام في العام 2007، وقامت حركة حماس بتعيين مجالس بديلة للمجالس المنتخبة في بلديات غزة وخانيونس ورفح، في العامين 2007 و2008، ما أثار ردود فعل رافضة للتعيينات. أجريت الانتخابات المحلية 2012-2013 في الضفة، وبلغ عدد النساء المنتخبات 739 امرأة مقابل 2766 رجلاً، وفاز بالتزكية 467 امرأة مقابل 1657 رجلا، بنسبة إجمالية تجاوزت عتبة 20%، بينما لم تجر الانتخابات في غزة بسبب الانقسام، واستمرت سياسة تعيين المجالس المحلية. تراجعت نسبة النساء الفائزات عبر قوائم انتخابية، في انتخابات المجالس المحلية التي أجريت في الضفة في العام 2017 إلى 18.9%، بعدما كانت 21% في العام 2012، في حين بلغت نسبة الفائزات بالتزكية 22.4%. تبلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية المعينة في قطاع غزة 18% من إجمالي أعضاء المجالس، وتضم غالبية المجالس امرأة واحدة فقط، وبضمنها مجلس بلدية غزة، بينما يرتفع العدد إلى 13/2 في بلدية خانيونس، بنسبة 15%، بحسب إحصائيات وزارة الحكم المحلي في غزة (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية – مركز مسارات).

8.1.5.2المرأة الفلسطينية والعمل النقابي:

إن الحركة النقابية الفلسطينية لم تشهد مشاركة قوية من المرأة، حيث إن علاقة النساء بالنقابات المهنية والعمالية مقصورة على نطاق العضوية العادية دون اتجاه قوي نحو الارتقاء بتلك المشاركة إلى المستوى الأعلى من العمل النقابي (مخيمر، 2019). تمثل النساء نحو 32% من مجالس إدارة النقابات في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وهذه النسبة تفوق نسبتها في سوق العمل الفلسطيني، ويعطي للوهلة الأولى أنه مؤشر إيجابي، ولكن إذا نظرنا إلى الأمر نرى سلبية تنعكس على دور النساء الحقيقي في النقابات، وأن هذا التمثيل الذي يقفز قفزة سريعة هو انعكاس للصراعات الحزبية في النقابات، ويرجع إلى تسيس العمل النقابي وسيطرة الأحزاب على النقابات (الدجنى،2021).

إن الواقع النقابي للنساء المتردي لا تتحمله النقابات بمفردها، وإنما المؤسسات النسوية والاتحادات شريكة بهذا التراجع الواضح بسبب عزوفها عن الاهتمام بهذا الجانب، مطالبة بتكثيف كافة الجهود من أجل توفير بيئة آمنة للنساء تضمن وصولهن لمراكز صنع القرار، لذلك من الضرورة تبني مطلب برنامجي يهتم بقضايا النساء في العمل وأهمها التمييز بالأجور مؤكدة أهمية وصول النساء لمراكز صنع القرار (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية – مركز مسارات، **2020**).

9.1.5.2 دور المرأة الفلسطينية في منظمات المجتمع المدني:

يعد "المجتمع المدني" القطاع الثالث من قطاعات المجتمع، إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال، ويتكون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو 4616 منظمة، بواقع 42% في الضفة، و31% بالقطاع، و14% خارج فلسطين، و11% في القدس، و2% في الأراضي المحتلة عام 1948، وتصنف نحو 60% على أنها منظمات "قاعدية" أو مساندة ذاتية". تتلقى منظمات المجتمع المدني تمويلاً يقدر بمليار و600 مليون دولار سنوياً، وتوفر أكثر من 40 ألف فرصة عمل مدفوعة الأجر، وتساهم إلى حد كبير في سد جزء من فجوة البطالة والتشغيل والتمويل (الإحصاء الفلسطيني،2019).

بسبب ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، يضطر الكثير منهم إلى التطوع في منظمات المجتمع المدني، على أمل الحصول على وظيفة، وجزء منهم تعرض للاستغلال من قبل هذه المنظمات، وتعتمد منظمات المجتمع المدني في تمويل البرامج الموجهة إلى الشباب على التمويل الخارجي بصورة كبيرة، مما أثر سلباً على عدم استدامة برامجها، وأدى إلى زيادة ارتباطها بأجندة الممولين (المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين،2020).

تراجع دعم المانحين لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل حادّ، كنتيجة مباشرة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، إذ لجأت جهات مانحة رئيسية عدة إلى خفض تمويلها، أو فرض قيود وإجراءات رقابة إضافية، مما ساهم في تراجع البرامج والخدمات التي تقدمها للشباب وخاصة فئة النساء، واضطر جزء منها إلى تقليص موازناتها والاستغناء عن جزء من موظفيها (المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين،2019).

ساهم الانقسام، وتعطيل الدور الرقابي للمجلس التشريعي، في تقليص الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني، من خلال تدخل الأجهزة الأمنية في عملها وعرقلته (إغلاق المؤسسات لأسباب

سياسية، وإغلاق الحسابات البنكية، والتدخل في اختيار أعضاء مجالس الإدارة، والتدخل في البرامج وتقييد الأنشطة). وتواجه منظمات المجتمع المدني المزيد من القيود القانونية والتنظيمية على عملها وتمويلها من قبل السلطة، سواء في الضفة أو القطاع، بما يحدّ من قدرتها على تقديم الخدمات والبرامج للشباب، وأدت إلى انخفاض المؤشر العام لاستدامتها (مجدي المالكي وحسن لدادوة، 2011).

2.5.2 مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (2000 – 2005 م) ودورها في التنمية السياسية

1.2.5.2 المقدمة:

على المستوى السياسي ظلت المرأة العربية ولفترة طويلة بعيدة عن هذا المجال، حيث لم يسمح بالمشاركة السياسة للمرأة وتحديدا التصويت إلا في خمسينات وستينات القرن الماضي، والوضع نفسه عاشته حتى بعض الدول الغربية، ولكن في الوقت الذي تطورت فيه مشاركة المرأة السياسية في الغرب، تأخرت المرأة العربية كثيرا في الحصول على العديد من الحقوق كالحق في الترشح. وظل ينظر إليها على أنها كائن غير سياسي، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها مع إقصائها من طرف الأحزاب وأيضا من طرف المنتخبين، ولم تتمكن المرأة من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس المنتخبة ولا في المراكز القيادية إلا مؤخرا، وهو ما ستحاول عدد من الدول العربية تجاوزه بالاعتماد على نظام الحصص أو ما يعرف بالكوتا بدول كالمغرب والأردن والعراق ومصر. وهي التقنية التي سمحت للمرأة بالدخول إلى المعترك السياسي، ولكن استمرار غياب المرأة عن المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو الترشح أو تقلد المناصب السياسية ظل حاضرا إلى يومنا هذا (مركز المعلومات الفلسطيني 2021).

2.2.5.2 دور المرأة الفلسطينية في العمل الحزبي:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالوجود النسوي في الأحزاب السياسية ما قبل 2005 إلى أن النساء يشكلن نحو 25% من مؤتمر حركة فتح و33% من مجلسها الثوري و40% من لجنتها الحركية العليا، أما النساء في الجبهة الشعبية فتشكل 10% من لجنتها المركزية، فيما تشكل 19.5% من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية و16.5% من لجنتها المركزية في قطاع غزة، وفي "فدا" تشكل النساء 30% من المكتب التنفيذي و19% من اللجنة المركزية، أما حركة حماس فلا توجد نسب محددة لمشاركة المرأة في هيئاتها المختلفة (الإحصاء الفلسطيني،2019).

3.2.5.2 دور المرأة الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية:

قد وصل عدد حالات الاعتقال للنساء الفلسطينيات خلال انتفاضة الأقصى 2000 نحو 900. ومنذ الهبة الجماهيرية الفلسطينية نهاية عام 2015، وصولاً إلى المقاومة الشعبية عند إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوابات المسجد الأقصى المبارك في تموز/ يوليو 2017؛ ليصل عدد الأسيرات اللواتي تعرضن للاعتقال منذ بداية الهبة الجماهيرية، وحتى الأول من تشرين الأول 2017 إلى نحو 370 حالة اعتقال؛ وبلغت ذروة التصعيد في عمليات اعتقال الفلسطينيات على يد سلطات الاحتلال الصهيوني منذ اندلاع "هبة القدس" العاصمة الأبدية لفلسطين– بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المشؤوم في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2017؛ واستمرت خلال عام 2018 والذي شهد ارتفاعاً في وتيرة اعتقال الفلسطينيات، وخاصة المرابطات في المسجد الأقصى، لتتواصل خلال العام 2019 حيث بلغ عدد الأسيرات رهن الاعتقال حتى تاريخ 12 أيار 2019 نحو 45 أسيرة (المركز المعلومات الفلسيني،2020).

4.2.5.2 نضال المرأة في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 م:

شهدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية مشاركة المرأة في العمليات الاستشهادية منهم الشهيدة وفاء إدريس أولى الفدائيات في انتفاضة الأقصى بعد قيامها بعملية استشهادية عام 2000م، وآيات الأخرس التي قامت بعملية استشهادية في متجر بالقدس الغربية عام 2002، وقد بلغ عدد النساء اللاتي استُشهدن خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية 460 سيدة، وتم اعتقال ما يقارب 900 امرأة (الأغا، 2017).

5.2.5.2دور المرأة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الرسمية الفلسطينية:

تفتقر القوانين الفلسطينية إلى بعض المسائل المهمة والمعاصرة في حياتنا، كونها قوانين قديمة من جهة، ولا تطبق بجميع حذافيرها على أرض الواقع من جهة أخرى، فالقوانين التي تتناول قضية حق المرأة في العمل لا تهيئ الظروف المناسبة لدخولها هذا المجال، مثل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 الخاص بالموظفين والموظفات في القطاع الخاص، أو قانون العمل لسنة 2000. وفي هذا السياق، تؤكد الخطط والسياسات الحكومية أهميةَ تمكين المرأة الاقتصادي وانعكاساته التنموية، حيث قامت الحكومة الفلسطينية بإنشاء كيان متخصص بقضايا المرأة متمثلاً بوزارة للمرأة، إضافة إلى تخصيص وحدات للنوع الاجتماعي المختصة بقضايا المرأة في الوزارات المختلفة ودعهما وإدماجها، وتوعية الوزارات بأهمية العدالة والمساواة داخل المؤسسات، وفي خطوة متقدمة اعتمدت الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي كموازنة للسلطة. كما لا نغفل الاتفاقيات الدولية التي قامت فلسطين بتوقيعها، مثل اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز

ضد المرأة (سيداو) التي تم التوقيع عليها دون أي تحفظات، إلا أن هناك بعض الأشكاليات التي تواجه تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع. على الرغم من عدم التمييز إلى حد ما، وبناء على الظروف والشروط التي وفرتها الحكومة تطبيقاً لقانون الخدمة المدنية، ساهم ذلك في تسهيل عمل المرأة في القطاع العام، حيث تشكل النساء نحو 42% من موظفي القطاع العام المدني، وتعمل الغالبية العظمى منهن في مجالات التعليم والإدارة الوسطى والدنيا (بدر وآخرون، 2016).

6.2.5.2تمثيل المرأة في انتخابات البلديات والمجالس المحلية (2004 – 2005 م):

طالبت الحركة النسوية قبل موعد الانتخابات المحلية 2004–2005 بتعديل القانون (5) بشأن انتخابات المجالس والهيئات المحلية لسنة 1996، وتبني كوتا نسوية بنسبة 30%، ولكن المجلس التشريعي لم يوافق على التعديل، مما أدى إلى تدني نسبة الفائزات من النساء في انتخابات المرحلتين الأولى والثانية، وإقصائهن كلياً عن العديد من المجالس المحلية. أقر المجلس التشريعي تعديلاً على القانون، في جلسته بتاريخ 2004/8/31، وتضمن تخصيص كوتا بنسبة 20% للنساء في الدوائر الكبيرة، مما أدى إلى رفع نسبة تمثيل النساء، من 16% في المرحلتين الأولى والثانية إلى 24% في الثالثة و20% في الرابعة، وبلغت النسبة الإجمالية 19%، وفازت 3 نساء برئاسة 3 بلديات في الضفة (الإحصاء الفلسطيني، 2019).

7.2.5.2 المرأة الفلسطينية والعمل النقابي:

إن الفترة ما بين عام 2000 حتى 2005م شهدت وجود الفلسطينيات بقوة في سوق العمل الخاصة والمهنية بنسبة وصلت إلى 32 %، إلا أن نسبة مشاركتهن في النقابات العمالية لا تجاوز حاجز السبعة %، فمن بين 42 نقابة عمالية تمارس نشاطاً في القطاع، لا توجد أي امرأة تشغل رئيسة لنقابة، وتسبب ضعف مشاركة المرأة في النقابات العمالية في غياب صوت النساء المطالب بحقوقهن، وكذلك قلة اهتمامات الجهات الحكومية في البحث عن حلول تضمن توفير فرص لهن. وكثيرة الأسباب التي أدت إلى عزوف النساء عن الانضمام لنقابات العمال، والمطالبة بضرورة وجود تمثيل نسبي لهن في مراكز الإدارة وصناعة القرار، وتقول النقابية سميرة عبد العليم إن النساء لا يرغبن في الانضمام للنقابات بسبب ضعف هذه الجهات في تمثيل أصواتهن، بخاصة في ظل سيطرة الرجال على المناصب العليا، وتوضح عبد العليم أن مجالس إدارة النقابات العمالية الحالية، لا تعمل على خدمة النساء اللواتي يتعرضن لمشكلات ومضايقات في سوق العمل، ويتعرضن للعنف والتحرش، وعلى الرغم من ذلك تواصل السيدات العمل لحاجتهن إليه في ظل انتشار الفقر الشديد. وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني (مؤسسة حكومية)،

فإن 32 % من نساء فلسطين يعملن في القطاع الخاص للمساعدة في إعالة أسرهن، وتشير البيانات إلى أن 12 % من الأسر في فلسطين تعيلها نساء عاملات، وإن سيطرة الرجال على المناصب العليا في النقابات العمالية أدى إلى عدم وجود خطط للدفاع عن حقوقهن، ولغياب برامج تهدف لتطوير النساء العاملات (أبو عيشة، 2021).

8.2.5.2 دور المرأة الفلسطينية في منظمات المجتمع المدني:

تضاعف عدد الجمعيات والمنظمات الشبابية، تقريباً، خلال المدة بين عامي (1992–2007)، لتصل إلى 372 (82.3% في الضفة، و17.7% بالقطاع)، وأصبح جزءاً من أجندتها في مرحلة السلطة الفلسطينية مرتبطاً بتوفير التمويل لبرامجها ورواتب العاملين فيها. بالرغم من الدور الإيجابي لهذه المنظمات وبرامجها، خاصة في مجال تمكين الشباب وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مختلف المجالات وفق أهداف وأساليب حديثة، وتفعيل دورهم المجتمعي، إلا أن اهتمامها بالعمل الوطني العام تراجع، وبالتالي كانت مساهمتها في تنمية الهوية الوطنية للشباب الفلسطيني محدودة وبالأخص فئة النساء (الإحصاء الفلسطيني، 2019).

9.2.5.2المرأة في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية المعدل عام 2005 م.

10.2.5.2القانون الأساسي لسنة 2005م

بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، لاسيما المادة (120) منه،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ: 2005/7/27م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون الأساسي الآتي:

مادة (1)

تعديل المواد (36، 47، 48، 55) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م

تعدل المواد: 36 ، 47 بند 3 منها، 48، 55 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، لتصبح على النحو الآتي:

المادة (36)

مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على ألا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين.

المادة (47) بند 3:

مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.

المادة (48)

1- ينتخب أعضاء المجلس التشريعي انتخاباً عاماً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات، ويحدد القانون عدد الأعضاء والدوائر والنظام الانتخابي.

2- إذا شغر مركز عضو أو أكثر من أعضاء المجلس التشريعي يتم ملء الشاغر وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المادة (55)

تحدد مخصصات وحقوق وواجبات أعضاء المجلس التشريعي والوزراء بقانون.

مادة (2)

إضافة المادة (47 مكرر)

تضاف إلى القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م مادة جديدة برقم (47 مكرر) نصها كالآتي:

المادة (47) مكرر:

تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية.

مادة (3)

سريان القانون

يسري هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ: 2005/8/13 ميلادية.

الموافق: 8/رجب / 1426 هجرية. (منظومة القضاء والتشريع فلسطين، 2005)

القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية 2005 رسم اتجاهاً قانونياً يقوم على أساس إنصاف المرأة، وقد عمل لإبراز دورها الكامل في كافة الميادين من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وإرساء أسس المجتمع الفلسطيني الجديد على قدم المساواة مع الرجل في الحقوق العامة والخاصة، وإن القيادة السياسية للشعب الفلسطيني مطالبة عبر أجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بترسيخ وحماية المبادئ التالية، والتي تضمن النهوض الإنساني والحضاري بشعبنا العظيم؛ وذلك انطلاقاً من أن القانون متغير، وأن للنساء دوراً أساسياً في التأثير على عملية تغيير القوانين، وسن قوانين جديدة تضمن المساواة وعدم التميز ضد المرأة (منظومة القضاء والتشريع فلسطين، 2005).

3.5.2مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (2006 – 2022 م) ودورها في التنمية السياسية

1.3.5.2 المقدمة:

إن المرأة الفلسطينية قد ترافقت بقدر أكبر أوجه الإسهامات السياسية لها مع التشكل الكياني السياسي الفلسطيني، فالدور قبل نشأة المنظمة تمايز نسبيا عما قبلها، وكذلك منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبدل مضامين الصراع السياسي وتعدد أبعاده شهدت تغيرات نوعية على طبيعة دور المرأة وحضورها السياسي، فمن المرأة المناضلة والمشاركة في تشكيل الوعي والهوية والكيان إلى المرأة المسيسة والمحزبة، إلى المرأة التي تنتظر تلقي الكابونة والمساعدة الاجتماعية. (دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية،2019).

2.3.5.2دور المرأة الفلسطينية في العمل الحزبي:

في الفترة ما بين 2006– 2022 لقد برز دور المرأة في العمل الحزبي بشكل كبير وعلى المستوى الحزب الإسلامي أصبح لها دور بارز في المجال الدعوي من خلال نشوء الحركة الإسلامية النسائية، وأصبح للمرأة دور كبير في تشكيل كتل طلابية يعمل بشكل منظم من خلال بناء جسم نسوي يمثل حزباً فلسطينياً أو حركة اسلامية كمرجعٍ لأنشطة النساء التابعة لتلك التنظيمات داخل الجامعات الفلسطينية أو في الشتات، وقد تكون خارج الوطن في الدول العربية أو الأجنبية. ولقد فتح الحزب السياسي للمرأة الباب على مصراعيه للمشاركة السياسية، حيث أخرج الحزب المرأة من البيت للمشاركة بالنضال الوطني الفلسطيني، وتوجه نحو تنظيم النساء دون تمييز بين مدينة ومخيم وريف، بغض النظر عن المستوى التعليمي والثقافي وبغض النظر عن موقعها الطبيعي، عبر تشكيل الأطر النسوية، ما أخرج البرنامج من مفهوم العمل الخيري الذي كان سائدا في مرحلة انطلاق النضال الوطني المعاصر لبرنامج العمل الوطني والسياسي

والاجتماعي، كما أخرج العمل من اقتصاره على النخب النسوية الذي استقطب النساء من الطبقة الغنية التي حظيت بفرص التعليم والاحتكاك بثقافات مختلفة، إلى النساء في جميع أماكن وجودها، ريف ومخيم ومدينة، إلى المرأة بغض النظر عن وضعهن الطبقي والعلمي والثقافي. (نوباني، 2017)

3.3.5.2دور المرأة الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية:

منذ عام 2009 وحتى مطلع عام 2012، تراجعت حدة الاعتقالات في صفوف الفلسطينيات، لتعود بشكل متصاعد مع انطلاقة الهبة الجماهيرية الفلسطينية نهاية عام 2015، وصولاً إلى المقاومة الشعبية عند إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوابات المسجد الأقصى المبارك في تموز 2017؛ ليصل عدد الأسيرات اللواتي تعرضن للاعتقال منذ بداية الهبة الجماهيرية وحتى الأول من تشرين الأول 2017 إلى نحو 370 حالة اعتقال. وبلغت ذروة التصعيد في عمليات اعتقال الفلسطينيات على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع "هبة القدس" العاصمة الأبدية لفلسطين- بعد إعلان الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت (دونالد ترامب) المشؤوم في السادس من كانون الأول 2017 القدس عاصمة لكيان الاحتلال؛ واستمرت خلال عام 2018 الذي شهد ارتفاعاً في وتيرة اعتقال الفلسطينيات، وخاصة المرابطات في المسجد الأقصى، لتتواصل خلال العام 2019؛ حيث اعتقلت سلطات الاحتلال خلال ذلك العام نحو 110 فلسطينيات؛ وفي العام 2020 ارتفعت وتيرة الاعتقالات والعقوبات بحق الأسيرات الفلسطينيات؛ إذ اعتقلت سلطات الاحتلال خلاله نحو 128 من النساء، أما العام 2021 فقد شهد تصاعد في حدة الاعتقالات إذ اعتقلت سلطات الاحتلال خلاله نحو 184 من النساء، وحتى تاريخ 22/ 8/ 2022 بلغ عدد الأسيرات رهن الاعتقال نحو 35 أسيرة (وكالة وفا،2022).

4.3.5.2المرأة الفلسطينية والانتخابات التشريعية عام 2006 م:

لقد ترشحت 30 امرأة فلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية لعام 2006 وفق النظام الانتخابي المختلط القائم على نظام الدوائر والقوائم حيث فازت المرأة الفلسطينية بـ 17 مقعدا من أصل 132 مقعد وعلى نظام القوائم فقط (الدجني، 2021).

5.3.5.2 تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي.

تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني الأول والثاني (الجدول 1.2):

المجلس التشريعي الفلسطيني الأول المنتخب في العام 1996	المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني المنتخب في العام 2006

الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
88	83	5	132	115	17

المجلس التشريعي الفلسطيني، 2022، http://www.pal-plc.org/ar_page.aspx?id=Kwekusa152280480aKwekus

تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الثاني وفق نظام القائمة (جدول 2.2):

القائمة الانتخابية	الإجمالي	ذكور	إناث
قائمة حركة فتح	28	20	8
قائمة التغيير والاصلاح	29	23	6
قائمة البديل	2	2	0
قائمة الطريق الثالث	2	1	1
قائمة فلسطين المستقلة	2	1	1
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	3	2	1

المجلس التشريعي الفلسطيني، 2022، http://www.pal-plc.org/ar_page.aspx?id=Kwekusa152280480aKwekus

وبناء على ما تقدم نرى أن مشاركة المرأة الفلسطينية في ظل الانتخابات التشريعية الأولى والثانية كانت ضئيلة على الرغم من أن النظام الانتخابي في فلسطين قد اعتمد نظام الكوتا النسائية في فلسطين، ولم تحصل المرأة الفلسطينية على عدد كبير من المقاعد، وهذا يدلل على أن المشكلة تكمن في ثقافة المجتمع الفلسطيني تجاه المشاركة السياسية للمرأة. في نهاية الأمر نجد أن المرأة الفلسطينية تملك الإرادة والقوة والحضور ولديها الخبرة والتجربة البرلمانية والعمل الأهلي والنسوي، وهي قادرة على أن تحصد ما نسبته 20% من عدد المقاعد في أي مجلس تشريعي قادم (مخيمر، 2019).

6.3.5.2 دور المرأة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الرسمية الفلسطينية:

في أحدث إصدار للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2021، فإن نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 عاما فأكثر) 16.1 من الإناث و65.1 ذكور، ومعدل البطالة للأفراد 40.1 من الإناث و22.5 من الذكور، ونسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهرية في 2017، كان الإناث 29.7، والذكور 28.8، أما التوزيع النسبي للأعضاء في الهيئات المحلية 2020 فكان 20.0 إناث، و80.0 ذكور، والتوزيع

النسبي لرؤساء الهيئات المحلية 1.8 إناث، و98.2 ذكور، التوزيع النسبي للسفراء في 2020 للإناث 10.8 و89.2 ذكور، ورؤساء مجالس الطلبة 4.3 إناث و95.7 ذكور، ومن القضاة 19.2 إناث و80.8 ذكور، والتوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس 2020 فان الحاصلين على درجة بكالوريوس فأعلى الذكور 15.3 والإناث 18.7.(مركز المعلومات الفلسطيني، 2021). ووصف الإحصاء تمثيل النساء في المجلسين الوطني والمركزي بالضعيف، وتشكل نسبة الذكور في المجلس المركزي 94.3، و5.7 إناث، وفي المجلس الوطني89.1 ذكور، و10.9 إناث، والتوزيع النسبي للمحافظين 6.3 إناث، و93.7 ذكور، وتوزيع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة من 87.5 الذكور، 12.5 إناث. وحول حضور النساء في مراكز صنع القرار قالت عودة: إن هناك مساواة بين الجنسين في قانون الخدمة المدنية ونسبة مشاركة النساء في الوظيفة العمومية تصل إلى 48%، إلا أن حضورهن ضعيف في الفئة العليا، لأن غالبية هذه الفئة تكون بمراسيم وتعيينات وترقيات ولا تخضع للمسابقات أو للتدرج الوظيفي، مشددة على ضرورة تحديد كوتا للنساء في مؤسسات الدولة. (مركز الإحصاء الفلسطيني،2021). إن نسبة المشاركة في القوى العاملة انخفضت لكل من النساء والرجال عام 2020 نتيجة جائحة كورونا مقارنة مع الأعوام السابقة، وبلغت نسبة مشاركة النساء في سن العمل 16% بعد أن كانت النسبة 18% في العام 2019، علما أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 65% للعام 2020 مقارنة مع 70% للعام 2019. ووفقاً لبيانات العام 2020؛ فما تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، فهناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظا، أما على مستوى البلديات لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (أ، ب)، أما بالنسبة للبلديات المصنفة "ج" هناك ثلاث رؤساء بلدية من النساء مقابل 97 للرجال، ونحو 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، ونحو 8% نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال. وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021، بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال (المركز المعلومات الفلسطيني، 2021).

7.3.5.2تمثيل المرأة الفلسطينية داخل البلديات والمجالس المحلية عام 2022:

أُجريت الانتخابات المحلية 2012–2013 في الضفة، وبلغ عدد النساء المنتخبات 739 امرأة مقابل 2766 رجلاً، وفاز بالتزكية 467 امرأة مقابل 1657 رجلا، بنسبة إجمالية تجاوزت عتبة 20%، بينما لم تجر الانتخابات في غزة بسبب الانقسام، واستمرت سياسة تعيين المجالس المحلية (مركز مسارات، 2022).

تراجعت نسبة النساء الفائزات عبر قوائم انتخابية، في انتخابات المجالس المحلية التي أُجريت في الضفة في العام 2017 إلى 18.9%، بعدما كانت 21% في العام 2012، في حين بلغت نسبة الفائزات بالتزكية 22.4%. (نوباني،2017)

تبلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية المعينة في قطاع غزة 18% من إجمالي أعضاء المجالس، وتضم غالبية المجالس امرأة واحدة فقط، وبضمنها مجلس بلدية غزة، بينما يرتفع العدد إلى 13/2 في بلدية خانيونس، بنسبة 15%، بحسب إحصائيات وزارة الحكم المحلي في غزة. (مخيمر،2019)

8.3.5.2 المرأة الفلسطينية والعمل النقابي:

خلال عام 2020 تبين أن نحو 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء (مركز المعلومات الفلسطيني، 2021).

وقد وضحت دراسة (خليفة، 2021) أن نسبة وجود النساء في النقابات يتراوح بين 10% و12% فقط، مشيرة إلى حاجتها لوضع برامج تعالج المشكلات التي تعاني منها النساء الفلسطينيات –بشكلٍ فعلي– في سوق العمل.

فإن المشاركة الضعيفة للنساء في النقابات تعكس دور النقابات في الدفاع عنهن، خلال تعرّضهن لمشاكل ومضايقات في سوق العمل، حيث يعانين من تدنّي الأجور، وعدم تكافؤ الفرص، والعنف والتحرش (خليفة، 2021).

9.3.5.2دور المرأة الفلسطينية في منظمات المجتمع المدني:

خلال الفترة ما بين 2006 – 2022 نشأت المنظمات الحديثة في المجتمع المدني على التخصص والعمل المهني، مما ولَّد نزعة للتعامل مع المستفيدين وفق قاعدة "زبون– مقدم خدمة"، الأمر الذي أفقدها القدرة على الحفاظ على علاقة منتظمة ومستدامة مع الشباب، على

خلاف المنظمات التقليدية القائمة على العضوية الواسعة، مثل الأندية التي تهتم بتعزيز الثقة والتضامن (الإحصاء الفلسطيني، 2020).

يؤخذ على المنظمات الحديثة أنها لا توفر أنشطة كافية لتطوير قدرات الشباب القيادية وخاصة فئة النساء، ولا تعطي حيزاً أكبر للشباب للمشاركة في قيادتها، لتصبح جاذبة بقوة لهم كإطار لتفعيل طاقاتهم. ويؤكد هذا الأمر تدني نسبة تمثيل الشباب في الهيئات الإدارية والجمعيات العامة، وخاصة النساء (المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين، 2019).

10.3.5.2أثر الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للمرأة والتنمية السياسية:

لا يُنسى ما تعرضت له المرأة الفلسطينية من تهميش وحرمانها من أي مشاركة سياسية فعّالة ومهمة في صنع القرار في ظل الانقسام السياسي، الأمر الواضح الذي يقر به الجميع أنه منذ احتلال فلسطين كانت المرأة شريكة للرجل في النضال والتضحية بل وكانت أيضا في مراحل معينة شريكة في صنع القرار الفلسطيني وتنفيذه. كما أن المرأة الفلسطينية وبالأخص في قطاع غزة قد عانت بأشكال شتى مما خلفه الانقسام وقدمت أبناءها ضحية لهذا الانقسام، ولعبت دورا مهما وكان لها صوتا صادحا للمطالبة في إنهائه، ونظمت الاعتصامات والمسيرات وتحملت وزر معاناة كبيرة، ورغم ذلك لم تستطع المرأة الحصول على أبسط الحقوق لها أو حتى لتوفر لأبنائها سبل العيش بسلام، وبذلك فقد دفعت أكثر مثل سواها بل أكثر من أبناء شعبنا ضريبة هذا الانقسام البغيض. لذلك يجب تعزيز وضع المرأة ضمن الحكومة التي ستشكل في حال إنهاء الانقسام، كذلك في الانتخابات التشريعية والبلدية المقبلة هل سيكون لها أي مشاركة، وكيف وما هي الضمانات؟. ما هو مطلوب الآن هو الضغط من قبل المرأة لأجل إبراز دورها في خلال الأحزاب والقوى الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المحلي، وأن تقدم نماذج مشرفة ومعطاءة وجادة للنساء لتتمكن من الحصول على حقوقها لما لها من دور مهم يجب ترجمته في عملية صناعة القرار والمشاركة السياسية، إن هذا هو أهم ما تنتظره المرأة الفلسطينية من المصالحة الفلسطينية بما يضمن إبراز دورها كونها شريكة قولا وفعلا وليس تجاهلها وإقصاؤها وعدم إشراكها في كل المجالات المجتمعية. (العوض،2017).

الدراسات السابقة

1.6.2 المقدمة

قامت الباحثة بالاطّلاع على بعض الدراسات السابقة التي استطاع الحصول عليها ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

2.6.2 الدراسات السابقة

1.2.6.2 الدراسات العربية:

1-دراسة كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، (2022) بعنوان: دور المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

وضحت الدراسة أن المرأة نصف المجتمع ومحور توازن، وهي في قطاع غزة قدمت مثال صمود وتحدّ في وجه الهجمات التعسفية من قبل الاحتلال، وتحملت الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان والانتهاكات الإسرائيلية"، وأردفت: "تشير الإحصاءات الرسمية أن (11%) من الأسر ترأسها المرأة، التي وفرت المسكن والمأكل والملبس لأطفالها رغم الظروف الصعبة والحصار الخانق. وأجملت الدراسات بالتوصيات الآتية تشكيل جماعات مشاركة فاعلة مِن النساء أنفسهن لدعم المرأة في قضاياها، وتحديداً المُتعلقة منها بالتحديات الاجتماعية لدورها في المشاركة في الحياة السياسية، منها: تشكيل لجان رقابة نسوية تراقب عمل الجهات الفاعلة في مجال مواجهة التحديات الاجتماعية لمشاركة المرأة السياسية، بما يضمن ليس مجرد الحد من التحديات، وإنما الحد من التحديات الأكثر أولوية للمرأة في المشاركة السياسية. إعادة النظر في أساليب التنشئة الاجتماعية بما يتوافق مع التغيرات الحديثة القائمة على مبادئ الديمقراطية. تبني القيادة السياسية والإدارية سياسات وبرامج جديدة لتعزيز وتمثيل مشاركة المرأة في كل أجهزة ومؤسسات السلطة. استثمار التجارب والنماذج والخبرات الناجحة والرائدة عربياً وعالمياً في المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة. إعداد برامج توعوية للنساء في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية، وتشجيع التعليم التكنولوجي والمهارات الرقمية للنساء، بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية والمناصرة للنساء، وتبصيرهن بحقوقهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2- دراسة منظمة المرأة العربية، (2022) بعنوان: "النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين".

وضحت الدراسة أن مكتسبات على قدر كبير من الأهمية في مجال حقوق النساء، سواء على مستوى تأهيل المنظومة القانونية الوطنية التي تم الحرص على ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، وعلى مستوى تعزيز بناء المؤسسات وتطوير البرامج والسياسات في حقوق الإنسان والنهوض بها. كما أكدت أن المغرب يواصل ديناميته الإصلاحية من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها وذلك انسجاما مع المقتضيات الدستورية للمملكة المغربية التي حظرت كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كما كرست مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة المجالات. وقد عبَّرت الحكومة المغربية عن إرادتها القوية للرفع من وتيرة النهوض بحقوق المرأة وحمايتها وانخرطت المملكة المغربية في بروتوكول اختياري، وسيدخل البروتوكول حيز التنفيذ في المغرب ابتداءً من 22 يوليو الجاري. وأكدت أن مجلس الحكومة صادق على مرسوم يقضي بإحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما ذكرت أنه على مستوى المخططات والإستراتيجيات الأممية والإقليمية، التزم المغرب بتنفيذ خطة عمل بيجين، كما ساهم في مسار إعداد وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2030 الذي يجعل من الهدف الخامس المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات هدفاً رئيسياً.

وأكدت أنه إيماناً من المغرب بأهمية دور المرأة، فقد أطلق في مارس 2022 الخطة الوطنية للمرأة والسلم والسلام كما انخرط المغرب في أجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063 التي جعلت المساواة من أولوياتها.

وفي القطاع العام وعلى المستوى الوطني انخرط المغرب في سياسة استباقية وطوعية في مجال التنمية المستدامة لتحقيق التناغم بين السياسات العمومية والتزامات المغرب الخارجية، وذلك بفضل الإرادة القوية على أعلى المستويات.

كما عرضت معاليها العديد من النسب الإيجابية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، فبينت أنه حتى عام 2021 بلغت عضوية النساء بالمجالس الجهوية نسبة 38.5% مقابل 37.6% في 2015 و35.6% بالمجالس الإقليمية مقابل 4.5% في عام 2015 وبالمجالس الجمعية بلغت النسبة 26% بدلاً من 21% في عام 2015.

كما تطور وضع النساء بمجلس النواب تطوراً ملحوظاً حيث زاد عددهم من 81 امرأة في عام 2016 إلى 96 امرأة في عام 2021. وبالموازاة مع ذلك اعتمدت حكومة المغرب مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية الهادفة إلى إقرار المساواة وتحقيق المناصفة بين النساء والرجال في تقلد المناصب العليا ومناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية، وتم تعزيز ذلك بتنظيم دورات تدريبية سنوية في جميع المجالات، وأدى ذلك إلى تسجيل تحسن ملحوظ في وضع المرأة في

الوظيفة العمومية، ففي عام 2012 إلى عام 2021 صعدت النسبة من 38% إلى 42% على مستوى نسبة التوظيف في القطاع العام. كما وصل عدد الحقائب الوزارية للنساء إلى 6 وزيرات. كما انتخبت 3 نساء في منصب العمدة لثلاثة مدن كبرى هي الرباط، والدار البيضاء، ومراكش. وفي نهاية كلمتها أوصت ببذل المزيد من الجهود لمواصلة التحديات والإشكالات المطروحة في هذا المجال، كما دعت إلى العمل سوياً مع كل الشركاء للوصول بالنساء إلى المكانة المنصفة لهنَّ.

3-دراسة ناصيف، (2021) بعنوان "المرأة والشباب والمشاركة السياسية".

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للدور التاريخي الذي لعبته النساء والشباب طوال مراحل النضال الوطني الفلسطيني، وأهم العوائق التي تواجه النساء والشباب بما فيها الثقافة المجتمعية، والقوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى الدور المطلوب على المستوى الحكومي والأهلي للنهوض بواقع المشاركة السياسية للنساء والشباب.

4-دراسة عوض، (2021) بعنوان "الكوتا النسوية في فلسطين بالمقاربة مع دول عربية أخرى".

هدفت هذه الدراسة إلى استعرض القوانين الدولية التي تنص على المساواة بما فيها بنود اتفاقية إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، كما عرض وضعية الكوتا في القوانين الفلسطينية، واستعرض تجارب الكوتا في عدد من الدول العربية بما فيها الأردن والجزائر وتونس والعراق والمغرب وغيرها من الدول. هذا وقد نتجت عن الدراسة مجموعة توصيات وأبرزها ضرورة الضغط على صناع القرار بما فيها الأحزاب السياسية لتوسيع وتشجيع المشاركة السياسية للنساء والشباب، بالإضافة إلى التأكيد على مطلب المؤسسات الحقوقية والنسوية بتخفيض سن الترشح ورفع نسبة الكوتا إلى 30% تماشيا مع قرارات المجلسين الوطني والمركزي التي تبنت هذه النسبة لكافة مراكز صنع القرار، لكنها لم تنعكس على أرض الواقع نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لإحداث هذا التغيير المنشود.

5-دراسة عوض، (2021)، بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية 2000:2020.

تناولت الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر من مختلف الأبعاد، وقد ركزت على المشاركة السياسية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وقد تم أخذ العامل الزماني والمكاني في الاعتبار، ومراعاة المناخ السائد في الجزائر في هذه الوقت وانبعاثاته، ومدى تأثيره على طبيعة

المشاركة السياسية بوجه عام، والمشاركة السياسية للمرأة بوجه خاص، وقد نتج عن هذه الدراسة المستفيضة لمكانة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ودورها في الحياة الحزبية العديد من الملاحظات والنتائج، وهي:

أولاً: طبيعة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تاريخياً:

لقد كانت الجزائر مثل غيرها من الدول في المنطقة العربية مقيدة بنظام قيمي وأخلاقي معين قام بتهميش المرأة والنظر إليها نظرة ضيقة باعتبارها بمثابة شرف العائلة، وأن خروجها للعمل يعد انتقاصاً من مكانته وتدنيساً لشرفه، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على مكانة المرأة الجزائرية في هذه الفترة وقصر دورها فقط على مجرد القيام بالمهام والأعمال المنزلية، لذا فقد لوحظ غياب المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الفترة ما قبل عام 1963.

ثانياً: مكافحة الاستعمار وثورة التحرر:

تعد مشاركة المرأة الجزائرية في هذه الأحداث بمثابة الخطوة التمهيدية الأولى التي اتخذتها المرأة الجزائرية وفرضت بها نفسها على الساحة المجتمعية في الجزائر إذ عبرت المرأة الجزائرية في هذه الأحداث على فاعلية دورها، وعلى أنها عنصر مهم في المجتمع يمكنه القيام بما هو أكثر من مجرد متابعة الأحداث في صمت، حيث إن المرأة قد شاركت الرجل خطوة بخطوة فترة مكافحة الاستعمار وثورة التحرر، وأصبح دورها لا يقل أي أهمية عن دور الرجل، وهذا يعبر بالأساس عن مرحلة من مراحل المشاركة السياسية، وكانت متمثلة في إحساس الفرد بدوره داخل المجتمع، والذي يشعر به نتاج مشاركته في الحياة السياسية، وقد نتج عن ذلك تغير النظرة للمرأة الجزائرية، وفتح باب التعليم لها، الخطوة الثانية كانت متمثلة في نبوغ المرأة الجزائرية تعليمياً، وارتفاع معدل وعيها السياسي، ويمكن أن نطلق على هذه الفترة بأنها كانت فترة (تكوين الشخصية الجديدة للمرأة الجزائرية) التي بدأت تطمح للدخول في الحياة العملية، ومن ثم الحياة السياسية.

ثالثاً: وضع المرأة الجزائرية إبان سيادة نظام الحزب الواحد على الجزائر:

لعب الوضع السياسي في الجزائر دوراً كبيراً في حجب المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بنسبة ما، إذ أن قنوات المشاركة السياسية في الجزائر في ظل سيادة نظام الحزب الواحد كانت محدودة للغاية ومؤطَرة بشكل كبير، إذ أنها كانت مرتبطة بسياسات الحزب المسيطر في هذه الآونة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة الحزبية التي كانت شبه معدومة في هذه الفترة.

رابعاً: كبح للمرأة وتعطش للحياة السياسية:

لوحظ في الثلاث نتائج السابقة أن المرأة الجزائرية قد مرت بمرحلتين مختلفتين الأولى كانت مرحلة الكبح والتهميش، والثانية كانت مرحلة تشكيل الوعي والاستعداد للخروج للحياة السياسية قبل أن تُصطدم بواقع سياسي يسيطر عليه حزبٌ واحدٌ، ويفتقر لقنوات المشاركة السياسية التي يمكن للمرأة ممارسة السياسة من خلالها، وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد طوق المرأة الجزائرية سياسياً، وحد من مشاركتها إلا أنني أرى أن هذا الأمر قد حمل بشكل غير مناسب عنصراً إيجابياً تمثل في تعطيش المرأة الجزائرية سياسياً، وهو الأمر الذي انعكس عليها إيجاباً في المرحلة التالية.

7-دراسة روكز، (2019) بعنوان: تفعيل مشاركة المرأة السياسية.

هدفت الدراسة إلى توضيح ضرورة تفعيل مشاركة المرأة السياسية، مثل إقرار الكوتا في قانون الانتخاب، ودور الأحزاب في دعم النساء على صعيد المشاركة السياسية، وإستراتيجية الهيئة الوطنية لشؤون المرأة بالنسبة لتفعيل مشاركة المرأة السياسية. ويجب أن يتم تطوير السياسات العامة المرتبطة بدور المرأة السياسي، ومن أجل دعم سبل التواصل ما بينهم وبين المسؤولين وأصحاب القرار. أبرز التوصيات لهذه الدراسة: ضرورة إقرار تدابير خاصة مؤقتة لردم هوة اللامساواة بين الجنسين، وهو تدبير يساعد ويمكن النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار، من خلال إقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي القادم، فضلا عن إلغاء كافة أشكال التمييز الجندري في القوانين اللبنانية بغية تأمين بيئة حاضنة للنساء تسهم في وصولهن إلى مواقع صنع القرار، إضافة إلى اعتماد الاحزاب السياسية الكوتا الطوعية في اللوائح الانتخابية على أن لا يقل عدد النساء في هذه اللوائح عن الثلث، وزيادة عمل الأحزاب السياسية لبناء قيادات نسائية قادرة على خوض الانتخابات والمشاركة في صنع القرار، وزيادة العمل على كافة الأصعدة لاعتماد سياسات متحسسة جندريا لاسيما في المجالين التربوي والاقتصادي والإعلامي من أجل بناء مجتمع واعٍ وداعم لمشاركة المرأة في الحياة العامة.

8-دراسة مراد، (2019) بعنوان: دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية

يسعى البحث إلى عرض دور المرأة في المشاركة في صياغة المضامين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الحيز العام في شكله السياسي المعبر عن هذه المضامين والمكونات ومدى تأثر المرأة بفعل هذه الظروف العامة. يحاول البحث الوقوف إلى أي حد استطاعت المرأة أن تقوم بأدوار لا تقتصر فقط على مساندة غيرها بل تساهم إلى حد ما في دعم

وترسيخ دورها الذاتي باعتبارها لاعبا أساسيا في عملية الدفاع عن المصالح الخاصة بها كبُنية، وبحيزها الذي تعمل به من إعادة الاعتبار للمكون الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي الذي تساهم به في مرحلة معينة حسب حاجتها، وحسب الظرف الذي تسعى بالمشاركة إلى تحسينه أو تعديله أو الوصول إليه، بمعنى أن تأثير المرأة في الحياة العامة ومشاركتها السياسية له بعدان الأول يتمثل في مشاركتها غير المباشرة من خلال خبرتها الاجتماعية ومساهمتها الاقتصادية، والثاني في الدور السياسي المباشر في النضال والانخراط في الأطر والحساسيات السياسية، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على المنهجين، التاريخي والوصفي التحليلي.

9- دراسة الدنف، (2018) بعنوان: نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تقديم سياسات وبدائل تعزز دور المرأة ومشاركتها في مراكز صنع وتنفيذ القرار الفلسطيني في منظمة التحرير، وعرض آليات ضغط على صناع القرار لتبني سياسات تؤدي إلى توسيع دور المرأة، ومشاركتها في مراكز صنع القرار في منظمة التحرير ودوائرها المختلفة. شكلت النسب الأخيرة لمشاركة النساء ضمن نتائج الدورة (23) للمجلس الوطني انتكاسه للنساء وتطلعاتهن في السعي لتحقيق المساواة وتعزيز الديمقراطية. فقد رفعت القيادة النسوية في آذار 2018 "مذكرة نسوية لمنظمة التحرير الفلسطينية" طالبت بالحقوق النسوية في صناعة القرار. على الرغم من كافة المساعي الحثيثة التي بذلتها الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال تاريخ نضالي طويل قدمته النساء من بداية الثورة الفلسطينية حتى يومنا هذا، استطاعت من خلاله تحقيق الإنجازات على المستوى الحقوقي، الأمر الذي أدى إلى توقيع القيادة الفلسطينية على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز من المساواة والقضاء على التمييز، إلا أن ذلك لم يمنع فشل النساء من إثبات وجودهن في مجالس منظمة التحرير، بسبب تعنت الإدارة السياسية ورفضها لرفع مكانة تمثيل المرأة عملياً، بعد أن أصبحت مؤشرات الإحصاء الفلسطيني تقرّ بأن المرأة الفلسطينية نصف المجتمع ما نسبته 49.2% للعام 2016.

10-دراسة سعد، (2017)، بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة العربية "دراسة حالة "مصر – وليبيا".

وضحت الدراسة أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة كرد فعل لثورة قضايا حقوق المرأة في العالم، ورد فعل للمؤتمرات العالمية للمرأة، وأن اختيارنا لدراسة المشاركة السياسية للمرأة جاء لاعتبارات عديدة، منها أن المرأة هي نصف المجتمع، تساهم في

بنائه وتنميته وتقدمه، كما أن المرأة تلعب دوراً مهماً داخل الدول النامية وأنه لو نظمت حقوقها واستخدمت إمكانيتها الخلاقة لأصبح في مقدرتها أن تغير من ميزان القوى السياسية وتعمل على نجاح أفضل الأحزاب وتختار أفضل النواب، بالإضافة إلى ذلك تُعدّ جزءاً من البناء التشريعي في الدولة، كما تساهم المرأة في دفع عملية التنمية في البلاد، إذ أثبتت معظم التجارب أن المرأة عنصر حاكم في صنع المستقبل، كما أن موضوع المشاركة السياسية أصبح من أهم الموضوعات التي لا تقتصر على الساحة المحلية أو العربية بل اتجهت جميع الدول إلى التأكيد على دور المرأة وتشجيعها على قضية مشاركة المرأة في المجتمع على كافة الأصعدة، ما زالت قضية مهمة، وتواجه العديد من العقبات والعراقيل، التي تتطلب الجهد والإرادة وصدق النوايا لإزاحتها عن الطريق.

ويختلف ذلك الأمر من بلد إلى آخر.. ولعل مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبقى هي القضية الأهم والمحورية في عالمنا العربي المعاصر، كون المرأة ما زالت مُبعدة ومُهمشة عن الحياة السياسية، لأسباب تعود إلى رغبة الرجل في الحوز على مقاليد الحكم والسلطة.

11- دراسة على وآخرين، (2017) بعنوان: دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تونس (2001 – 2015).

الهدف من هذه الورقة البحثية هو إلقاء الضوء على أوضاع المرأة وخاصة السياسية في عالمين مختلفين تماما من عوالم الكرة الأرضية، فبطبيعة الحال تختلف العقلية ومستوى التفكير من الشرق للغرب، ويختلف معها مدى درجة تمكين المرأة وحصولها على حقوقها كاملة، فإذا كنا نراها على رأس السلطة في ألمانيا المستشارة نجيلا ميركل، فإن هذا لا يمنع أنها ما زالت مقهورة في بيئات أخرى. ما تحاول الورقة البحثية عمله هو البحث والتحليل والكشف والتنقيب عن أوضاع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية في هاتين البيئتين المختلفتين، دون إطلاق أي أحكام وتحاول التزام الحيادية في السرد من خلال إدراج المعلومة دون إبداء الرأي المشكلة البحثية التي تتناولها تلك الورقة البحثية هي ما يمكن أن تلعبه المرأة من دور في عملية السياسة وبنظرة مقارنة على حضارتين تشهد الأولى ذروة المجد والازدهار وتعاني الأخرى من التفكك والتحلل.

وتتلخص أهم هذه التوصيات فيما يأتي:

• ضرورة احترام أحكام الدساتير العربية المتعلقة بمبدأ المساواة بين الجنسين.

• التصديق على كافة المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

• تعديل التشريعات الدولية المتناقضة مع المعاهدات الدولية في ضوء المساواة بين الجنسيين في كافة المجالات، والتأكيد على النصوص الخاصة بالكوتا أو تمكين المرأة سياسيا.

• نشر ثقافة حقوق الإنسان، واعتبار حقوق المرأة جزءاً أصيلا لا يتجزأ منها.

• نشر حملات التوعية التي تهدف إلى محو الجهل القانوني وتثقيف المرأة، والتأكيد على دورها السياسي الذي لا يقل أهمية عن دورها الاجتماعي.

• تبني برامج خاصة بتعزيز الدور السياسي للمرأة في كل المجالس وكل أجهزة السلطة السياسية، واتخاذ إجراءات لحماية الترشحات من كل الضغوطات، والتقيد والتهديد الذي يتعرضن له عند ترشحهن.

• التركيز الإعلامي على التوعية بدور المرأة السياسي.

12-دراسة شلق، (2017) بعنوان: أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي.

هدفت الدراسة لتوضح أنه ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعا جدليا يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، ذلك خاصة في المنطقة العربية التي تشهد حراكا سياسيا لا بل دمويا حادا، مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية. تلك الدول التي ما زالت تبحث في صراع عنيف عن إمكانية إحلال السلام والتي يجب أن تعد المرأة بطبيعتها داعية أساسية للأمن والأمان فيها. علما بأن تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غاليا ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها للإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الأحداث التي تساهم في تهميشها، لا بل بتراجع كبير لدورها في ظل التطرف والتحجر الفكري.

13-دراسة مركز القدس للدراسات السياسية، (2007) بعنوان: واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية.

وضحت الدراسة أنه على الرغم مرور خمسة عقود على بدء المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، إلا أن هذه المشاركة لا تزال ضعيفة ولا ترتقي لمستوى نسبة تمثيل المرأة في المجتمع الأردني، أو الإنجازات التي حققتها على الصعد الاجتماعية والاقتصادية. ويظهر ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، من خلال ضعف تمثيلها في الحكومات والبرلمان والنقابات

والأحزاب السياسية. وترجع مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية إلى قرارات عليا نصت على ضرورة تمثيل المرأة في الحكومات وفي الهيئات المختلفة، ويندرج هذا الأمر أيضاً على تمثيلها في البرلمان وفي المجالس البلدية، حيث أدرج نظام الكوتا للنساء في قانون الانتخابات المؤقت عام 2003 وقانون البلديات عام 2007.غير أن وجود توجه رسمي لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن لم يصاحبه توجه شعبي، فتمثيل المرأة في الهيئات الشعبية مثل النقابات المهنية والأحزاب السياسية لا زال ضعيفاً. وقد أجرى مركز القدس للدراسات السياسية دراسة مسحية استطلاعية حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، فأظهرت النتائج ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب لعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية إضافة إلى عوامل تتعلق بالمرأة ذاتها. الدراسة المسحية كانت من شقين، الأول تم توزيع استبانة على عينة تضم 113 حزبية ينتمين إلى 17 حزباً سياسياً من مختلف التيارات، وذلك من أصل 35 حزباً سياسياً مرخصاً وفق قانون الأحزاب الصادر عام 1992. أما الشق الثاني من الدراسة المسحية، فتمثل بإجراء مقابلات مع عدد من الحزبيات حول واقع المرأة في الأحزاب والمعيقات التي تواجهها في عملها السياسي الحزبي، وأُجريت الدراسة في الفترة من 1 – 26 مايو / أيار 2007. وأظهرت نتائج المسح أن نسبة النساء في الأحزاب السياسية الأردنية مجتمعة لا تتخطى حاجز 10%، من بين إجمالي عدد المؤسسين للأحزاب الأردنية الخمسة والثلاثين والبالغ 4116 عضوا مؤسسا، بلغ عدد النساء 372 عضوا، أي ما نسبته 9% من المجموع الإجمالي، وهي نسبة تتراوح بين حزب وآخر، فتبلغ في أعلاها 50% (حزب الأحرار) وأدناها 0.0 % (صفر بالمائة) في حزبي البعث، أما توزيع النساء على التيارات السياسية والفكرية فقد بلغت 6% عن التيارين القومي والإسلامي، 5% عن التيار اليساري / الشيوعي، و11 % عن أحزاب الوسط الوطنية.

2.2.6.2. الدراسات باللغة الأجنبية:

1-دراسة ((.-Mousserai – Salima،2018)) بعنوان:

دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر وإستراتيجيات التمكين السياسي.

The Role of Policies in Activating Women's Political Participation: Frameworks and Strategies for Political Empowerment.

هدفت الدراسة للتوضيح أن الأحزاب السياسية من أهم مصادر التنشئة السياسية بوصفها أدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني، وكأُطر لتفعيل المشاركة

السياسية الشعبية بصورة عامة والمرأة على وجه الخصوص، على أساس أن حق إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية هو من إحدى مظاهر المشاركة السياسية إلى جانب حق التصويت والترشح ..... والقائمة على أساس عدم التمييز بين النساء والرجال، والتي كفلتها العديد من الصكوك والمواثيق الدولية وكذلك الدساتير والتشريعات الوطنية. حيث يُعد العمل السياسي للمرأة من ركائز الديمقراطية وشرطا من شروط المواطنة الفعالة، وتتويجا لما تتبوأ المرأة من أدوار في الحياة العامة، إذ ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بمؤشرات الديمقراطية ونمو المجتمعات ومدى قدرتها على دمج النساء في القضايا السياسية وتعزيز مساهمتها في العملية التنموية، وقد انصبّت الإصلاحات الدستورية والقانونية الأخيرة في الجزائر على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عبر كل قنواتها، لاسيما عن طريق الحق في إنشاء وتكوين النشاط في الأحزاب السياسية باعتبارها المشاتل الطبيعية لصناعة الكوادر النسائية في الوظائف السياسية ومواقع صنع القرار، ولكن هذه المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب السياسية ما زالت تسجل ضعفا رغم الضمانات القانونية التي دعمت وجود المرأة في الأحزاب السياسية (قانون الأحزاب السياسية 12- 04)، مردها معوقات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية وحتى الأحزاب السياسية في حد ذاتها أحيانا تحد من فاعلية المرأة وعدم تمكينها سياسيا في الإطار الحزبي. وعليه وجب التفكير في إستراتيجيات وتدابير أخرى تعزيزا للترسانة القانونية إلى جانب إرادة سياسية قوية تعتمد سياسة وطنية شاملة للقضاء على الفوارق بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهما، وكذلك نشر الوعي والثقافة في المجتمع وفي أوساط الأحزاب السياسية للتدريب والتعليم وتكوين قناعات شخصية حول دور المرأة في الأحزاب السياسية وتفعيل مشاركتها السياسية (داخل الحزب، قبل الانتخابات، أثناء الانتخابات وبعدها) يمكنها من خلالها الوصول إلى مقاليد السلطة سواء عن طريق الانتخابات (المجالس المنتخبة وطنيا، محليا) أو عن طريق تقلد مناصب سياسية تسهم من خلالها في صناعة القرار والمشاركة الفعلية في التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للدولة، وفاء هذه الأخيرة بالتزاماتها الدولية واحتراما لمبادئها الدستورية.

3-دراسة ((National Democratic Institute،2018)) بعنوان:

لماذا المرأة في المجال السياسي.

Why Women in Politics

هدفت الدراسة للتوضيح بأنه هناك اعترافاً متزايداً بالقدرات والمواهب غير المستغلة للمرأة والقيادة النسائية على مدى العقدين الماضيين. ارتفع معدل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم بشكل تدريجي من 11.8 % في عام 1998 إلى 17.8 % في عام 2008 إلى

23.5 % في عام 2018. وشهدت بعض المناطق زيادات كبيرة بشكل خاص، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ففي السنوات العشرين الماضية، ارتفع عدد النساء في البرلمانات من 11 إلى 23.6 %، وفي منطقة الدول العربية، التي شهدت زيادة من 3.1 إلى 17.5 %.

لا يزال إجمالي التمثيل العالمي أقل بكثير من معيار 30 % الذي غالباً ما يتم تحديده على أنه المستوى الضروري للتمثيل لتحقيق "الكتلة الحرجة" – أقلية كبيرة من جميع المشرعين ذوي التأثير الكبير، بدلاً من عدد قليل من الأفراد – ناهيك عن التقصير في تحقيق تمثيل المرأة كنصف سكان العالم.

4- دراسة ((UN Women HQ،2016)) بعنوان:

القيادة والمشاركة السياسية.

Leadership and political participation

هدفت الدراسة للتوضيح بأن المنطقة العربية تسجل أقل مشاركة للمرأة في الحياة السياسية على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الأدنى في المشاركة السياسية في مؤشر الفجوة بين الجنسين بمعدل 15.2٪ فقط، تعد المنطقة متخلفة عن المعدل العالمي البالغ 22.1٪ من النساء الممثلات في البرلمان، وقد بذلت بعض البلدان جهوداً لتضمين المساواة بين الجنسين في الدساتير والسياسات، بما في ذلك توفير نظام الحصص، وهو ما يعتبر استثناء وليس القاعدة، كما أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الأحزاب السياسية وكقضاة وفي المناصب الوزارية، حيث إن هذا التمثيل الناقص يترجم أكثر إلى الحياة العامة، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة السياسية والتصويت.

5-دراسة Mahmoud and Others،((2018)) بعنوان:

مشاركة المرأة السياسية في السودان (1989-2010).

Women political participation in Sudan 1989-2010

تهدف هذه الدراسة من خلال توضيح أنه لا يُنظر إلى المشاركة السياسية للمرأة على أنها مرغوبة فحسب، بل تُعدّ حيوية للنهوض بالمساواة بين الجنسين فلم تتمكن النساء في البرلمان من سد الانقسامات السياسية والدينية. تضع النساء باستمرار وبشجاعة قضايا المرأة على جدول الأعمال، على الرغم من القيود الاستبدادية.

حيث تبدأ المشاركة السياسية للمرأة بالاهتمام بالقضايا العامة وتتطور إلى الانخراط في السياسة والنشاط السياسي وتصل إلى ذروة المشاركة في الانتخابات كناخبة أو مرشحة.

6-دراسة ((UNDP and NDI،2013)) بعنوان:

تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى.

Empowering women for stronger political parties

تهدف الدراسة إلى توضيح أن الأحزاب السياسية هي الوسيلة الأساسية والأكثر مباشرة التي تمكن النساء من الوصول إلى المناصب المنتخبة والقيادة السياسية، وبالتالي فإن لهياكل الأحزاب السياسية وسياساتها وممارساتها وقيمها أثراً كبيراً على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية في بلدانهن وتُحقق الأحزاب التي تتعامل بجدية مع المشاركة السياسية للنساء عدة فوائد، إذ تحصل على وضع انتخابي أفضل، وتتمكن من الوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، وتُقيم علاقات أقوى مع جمهور الناخبين، إضافةً إلى ذلك تتمكن الأحزاب من خلق صورة عن نفسها بأنها تتسم بالحيوية والنشاط فيما إذا أنتجت وجوهاً جديدة وأفكارا جديدة، لا سيما في هذه الحقبة التي تشهد تناقصاً في إقبال الناخبين على التصويت، وتكون بعض النتائج التي تتحقق هائلة وواضحة للعيان، بينما تظل نتائج أخرى دقيقة ومواربة، في حين يتحقق بعضها تدريجياً ولكن النتيجة العامة للأحزاب السياسية هي مكاسب صافية في جميع الحالات وتحقق الأحزاب السياسية مكاسب ليس فقط عندما تشارك النساء في عمليات الحكم والانتخاب، وإنما أيضاً عندما يؤثرن عليها. أما الجهود الشكلية لزيادة عدد النساء المنهمكات في السياسية والتي لا ينجم تأثيرٌ نوعي حقيقي أو لا توفر للنساء سلطات لاتخاذ القرارات، فمن غير المرجح أن ينتج عنها أية مكتسبات جديدة أو مباشرة ومن بين الأمثلة النمطية على مثل هذه الجهود تأسيس أجنحة نسائية في الأحزاب دون أن تتمتع بسلطات قانونية أو نفوذ؛ واختيار ما يسمى صاحبات المناصب النسائية على قوائم المرشحين؛ وتهميش النساء المسؤولات عندما يتم انتخابهن.

3.6.2 التعقيب على الدراسات.

وكان التعقيب على الدراسات السابقة أن الباحثة داليا تلخص من تحليلها للدراسات التي استعرضها إلى عدد من النتائج أهمها من خلال الاطّلاع على الدراسات السابقة، نجد أن جميع الدراسات تعالج جانباً واحداً من جوانب الدراسة.

بناء على ذلك إن أهم ما يميز هذه الدراسة أن جميع الدراسات السابقة تركز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطية تلك الفجوة البحثية، ولتبين دور القوى

الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية في فلسطين، بالإضافة لذلك تتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة في بعض جوانب المشكلة البحثية، وبعض جوانب إطارها النظري، والحث على تعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية.

وتلخص الباحثة داليا من تحليلها للدراسات في البيئة العربية والأجنبية التي استعرضها إلى عدد من النتائج أهمها:

1. استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي التحليلي.

2. استخدمت معظم الدراسات الاستبانة كأداة للدراسة.

3. تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة على تعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية.

4. تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة على دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة.

5. القليل من الدراسات تناولت أبعاد المتغير المستقل (القوى الوطنية والأحزاب السياسية).

6. القليل جدا من الدراسات تناولت أبعاد المتغير التابع (مشاركة المرأة).

7. ضرورة تبني العلاقة التكاملية بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المرأة

الاستفادة من الدراسات السابقة.

1. الاستفادة في تحديد المنهج المتبع في الدراسة واختيار الأدوات الأكثر ملائمة لطبيعة البحث.

2. الاستفادة في تحديد المشكلة المتعلقة بطبيعة البحث.

3. المساعدة في بناء نموذج الدراسة الذي يعتبر صلب موضوع البحث من خلال بناء الفرضيات.

4. الاستفادة في إكمال الإطار النظري بتدعيم الخلفية المعرفية للدراسة.

5.الاستفادة من الدراسات السابقة في المساعدة في بناء الاستبانة.

6. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي تؤول إليها الدراسة الحالية تفسيراً علمياً.

4.6.2الفجوة البحثية

تُعدّ الدراسة الحالية هي الأولى على حد علم الباحثة التي تطبق في فلسطين، التي تهتم بالعلاقة التكاملية بين ضرورة تبني العلاقة التكاملية بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المرأة لتحقيق التنمية السياسية. لم تركز معظم الدراسات السابقة التي على أبعاد الدراسة الحالية، واختلاف معظم الدراسات السابقة على الفئة المستهدفة مقارنة مع الدراسة الحالية.

وقد ركزت الفجوة البحثية من خلال وجود إن الفكر الذكوري والثقافة المجتمعية والحزبية لا ينظر للمرأة بالشكل المطلوب، فالهيئات القيادية والتي هي من الذكور تختار أعضاءها وفق مرجعيات وتداخلات، مؤكدة مسؤولية الأحزاب والاتحادات والنقابات في تكريس وجود النساء في هيئاتها العليا.

ودعت إلى ضرورة تعزيز الحضور ثقافي وسياسي فعلي وقوي وتمكين النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار والعمل على دعمهن وتسهيل مهامهن.

وفي أحدث إصدار للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2021، فإن نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 عاما فأكثر) 16.1 من الإناث و65.1 ذكور، ومعدل البطالة للأفراد 40.1 من الإناث و22.5 من الذكور، ونسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهرية في 2017، كان الإناث 29.7، والذكور 28.8، أما التوزيع النسبي للأعضاء في الهيئات المحلية 2020 فكان 20.0 إناث، و80.0 ذكور، والتوزيع النسبي لرؤساء الهيئات المحلية 1.8 إناث، و98.2 ذكور، التوزيع النسبي للسفراء في 2020 للإناث 10.8 و89.2 ذكور، ورؤساء مجالس الطلبة 4.3 إناث و95.7 ذكور، ومن القضاة 19.2 إناث و80.8 ذكور، والتوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس 2020 فإن الحاصلين على درجة بكالوريوس فأعلى الذكور 15.3 والإناث 18.7.

ووصف الإحصاء تمثيل النساء في المجلسين الوطني والمركزي بالضعيف، وتشكل نسبة الذكور في المجلس المركزي 94.3، و5.7 إناث، وفي المجلس الوطني89.1 ذكور، و10.9 إناث، والتوزيع النسبي للمحافظين 6.3 إناث، و93.7 ذكور، وتوزيع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة من 87.5 الذكور، 12.5 إناث.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 المقدمة

تقوم الباحثة في هذا الفصل باستعراض المنهج المُتّبع في الدراسة، ومن ثم استعراض مجتمع ومفردات عينة الدراسة من خلال معادلة ستيفن سامبسون، ومن ثم وصف أداء الدراسة من خلال مكونات وأبعاد ومتغيرات الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بالتأكد من الصدق والثبات من خلال (الصدق الاتساق الداخلي والبنائي وكرو نباخ ألفا والثبات المركب)، ومن ثم مبررات الاعتماد على الاختبارات المعملية في الدراسة، ومن ثم الاختبارات الإحصائية التي تمت باستخدام برنامج spss v28.

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الهدف الرئيس للدراسة المتمثل بدراسة دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

3.3 مجتمع الدراسة

تتكون مفردات مجتمع الدراسة من القيادات وصُناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والفلسطينية المتمثلة بـ (فتح، الجبهة الشعبية، حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي، حزب الشعب، الحزب الديمقراطي، حزب الخلاص، حزب النهضة)، حيث بلغ عددهم (919) حسب إحصائيات صادرة عن هذه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية لعام 2023.

حيث اتبعت الباحثة أسلوب العينة العشوائية البسيطة من صُناع القرار داخل هذه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والفلسطينية، وذلك باستخدام معادلة ستيفن ثامبسون عند هامش خطأ 0.06، وتم التوصل لحجم عينة الدراسة المناسب (207) مفردة حسب المعادلة من أصل مجتمع مكون من (919) مفردة.

وتنص معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة على ما يلي:

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

N: حجم المجتمع = 919.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 تساوي 1.96.

D: نسبة الخطأ = 0.06.

وقامت الباحثة بتوزيع (207) استبانات على القيادات وصُناع القرار خلال الفترة الزمنية ما بين (28 ديسمبر 2022 حتى 8 يناير 2023)، وتم استرداد (132) استبانة من أصل (207) بنسبة استرداد بلغت (63.76%)، وتُعدّ هذه النسبة مقبولة، وبذلك يتم الاعتماد على هذه النسبة في تحليل النتائج والاعتماد عليها.

4.3 وصف أداة الدراسة

تتكون أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء كما يأتي:

الجزء الأول: المتمثل بالمتغيرات الديمغرافية وهي (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني: المتمثل بالمتغير المستقل (القوى الوطنية والأحزاب السياسية) بأبعاده الأربعة المتمثلة بـ (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية، فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً) ويتكون هذا المحور من (21 فقرة).

الجزء الثالث: المتمثل بالمتغير التابع (مشاركة المرأة في التنمية السياسية) بأبعاده الثالثة المتمثلة بـ (تحقيق مبدأ المساواة في سياسات الأحزاب والقوى الوطنية، إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ، زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية) ويتكون هذا المحور من 16 فقرة.

5.3 صدق أداء الدراسة وثباتها

يعتبر معايير قياس الصدق والثبات من أهم المعايير في تحليل الاستبانة، حيث لا يمكن للباحثة الاعتماد على تحليل النتائج دون التأكد من هذه المعايير.

وقامت الباحثة كمرحلة أولى هو تأصيل متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على دراسات سابقة عربية وأجنبية ومحلية، ومن ثم التأكد من صدق المحكمين، ومن ثم صدق الاتساق الدّاخلي، ومن ثم البنائي، ومن ثم كرونباخ ألفا والثبات المركب، وبناءً على التأكد من هذه المعايير تم تحليل الاستبانة واختبار فرضياتها.

6.3 التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الباحثة في تأصيل أبعاد متغيرات الدراسة بالاستناد على دراساتٍ، **تم جرد المتغيرات بواسطة الباحث بالاعتماد على المتغيرات السابقة (الدراجي، 2021)، (الشمري، 2010)**

7.3 صدق آراء المحكمين

يعرف صدق آراء المحكمين بالصدق الظاهري هو التأكد من معايير تكوين الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين (الخبراء المختصين في المجال)، حيث قامت الباحثة بعرض الاستبانة على (12) محكما (مرفق ملحق رقم 3 يوضح أسماء المحكمين)، وبعد التحكيم اعتمدت الباحثة على التعديلات الخبراء (مرفق ملحق رقم 2 الاستبانة النهائية للتوزيع)، ولتعزيز صدق المحكمين قامت الباحثة باستخدام معادلة لاوشي لحساب صدق المحكمين، وبلغت نسبة صدق المحكمين (0.80)، وتُعدّ هذه النسبة ممتازة.

8.3 اختبار صدق الاتساق الداخلي الصدق البنائي

1.8.3 صدق الاتساق الداخلي:

الجدول (1.3): يوضح نتائج صدق الاتساق الداخلي لأبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية

المحور الأول (المتغير المستقل) القوى الوطنية والأحزاب السياسية					
البعد الأول: التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية			البعد الثاني: تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية		
الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 1	**0.826**	0.000	الفقرة 1	**0.715**	0.000
الفقرة 2	**0.854**	0.000	الفقرة 2	**0.862**	0.000
الفقرة 3	**0.743**	0.000	الفقرة 3	**0.926**	0.000
الفقرة 4	**0.818**	0.000	الفقرة 4	**0.921**	0.000
الفقرة 5	**0.872**	0.000	الفقرة 5	**0.838**	0.000
الفقرة 6	**0.861**	0.000			
البعد الثالث: فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية			البعد الرابع: تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً		

الفقرة 1	**0.774	0.000	الفقرة 1	**0.795	0.000
الفقرة 2	**0.788	0.000	الفقرة 2	**0.856	0.000
الفقرة 3	**0.926	0.000	الفقرة 3	**0.843	0.000
الفقرة 4	**0.862	0.000	الفقرة 4	**0.861	0.000
الفقرة 5	**0.787	0.000	الفقرة 5	**0.700	0.000
المحور الثاني: مشاركة المرأة في التنمية السياسية					
البعد الأول: تحقيق مبدأ المساواة في سياسات الأحزاب والقوى الوطنية			البعد الثاني: إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واع		
الفقرة 1	**0.840	0.000	الفقرة 1	**0.816	0.000
الفقرة 2	**0.872	0.000	الفقرة 2	**0.866	0.000
الفقرة 3	**0.894	0.000	الفقرة 3	**0.860	0.000
الفقرة 4	**0.888	0.000	الفقرة 4	**0.849	0.000
الفقرة 5	**0.912	0.000	الفقرة 5	**0.867	0.000
البعد الثالث: زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية					
الفقرة 1	**0.770	0.000	الفقرة 4	**0.833	0.000
الفقرة 2	**0.831	0.000	الفقرة 5	**0.837	0.000
الفقرة 3	**0.856	0.000	الفقرة 6	**0.809	0.000

**** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05**

تشير النتائج الموضحة بالجدول (1.3) إلى تحقق معيار الصدق الاتساق الداخلي لكافة فقرات الاستبانة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن قيم مستوى الدلالة لجميع فقرات الاستبانة أقل من 0.05 وبناءً على ذلك تحقق شرط الصدق الاتساق الداخلي، واعتمدت الباحثة بالتأكد من هذه المعيار من خلال اختبار معامل ارتباط بيرسون.

2.8.3 الصدق البنائي:

جدول (2.3): معاملات ارتباط بيرسون بين البعد والدرجة الكلية للمحور الرئيس للمتغير الدراسة

رقم	البعد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
1	البعد الأول: التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية	0.907**	0.000	يوجد صدق بنائي بين البعد والمحور
2	البعد الثاني: تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية	0.896**	0.000	
3	البعد الثالث: فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية	0.834**	0.000	
4	البعد الرابع: تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	0.825**	0.000	
	المحور الأول: القوى الوطنية والأحزاب السياسية			
رقم	البعد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
1	البعد الأول: تحقيق مبدأ المساواة في سياسات الأحزاب والقوى الوطنية	0.918**	0.000	يوجد صدق بنائي بين البعد والمحور
2	البعد الثاني: إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ	0.894**	0.000	
3	البعد الثالث: زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية	0.898**	0.000	
	المحور الثاني: مشاركة المرأة في التنمية السياسية			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

تشير النتائج بالجدول (2.3) إلى تحقق معيار الصدق البنائي لكافة أبعاد الدراسة، حيث كانت جميع معاملات الارتباط لكافة أبعاد المتغير المستقل والتابع المتمثل "القوى الوطنية والأحزاب السياسية" و"مشاركة المرأة في التنمية السياسية" بالدرجة الكلية للمتغير المنتمي إليه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن قيم مستوى الدلالة لجميع أبعاد

الاستبانة أقل من 0.05 وبناءً على ذلك تحقق شرط الصدق البنائي، واعتمدت الباحثة للتأكد من هذه المعيار من خلال اختبار معامل ارتباط بيرسون.

9.3 ثبات أداة الدراسة

جدول (3.3): يوضح مؤشرات قياس الثبات (كرونباخ ألفا والثبات المركب)

الوصف	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	الثبات المركب
البعد الأول: التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية	6	0.909	0.930
البعد الثاني: تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية	5	0.908	0.931
البعد الثالث: فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية	5	0.883	0.914
البعد الرابع: تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	5	0.870	0.906
"المتغير المستقل": القوى الوطنية والأحزاب السياسية	21	0.954	0.979
"المتغير التابع": مشاركة المرأة في التنمية السياسية	16	0.953	0.958

تشير النتائج الموضحة بالجدول (3.3) مؤشرات الثبات، حيث بلغت قيمة مؤشر معامل كرونباخ ألفا للمحور الأول ككل الذي يمثل (القوى الوطنية والأحزاب السياسية) (0.954)، بينما للمحور الثاني ككل (مشاركة المرأة في التنمية السياسية) (0.953)، أما مؤشر الثبات المركب بلغ للمحور الأول (0.979) وللمحور الثاني (0.958)، وترى الباحثة أن ذلك أدى إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في الاستبانة، وعليه يمكننا تحليل نتائج الاستبانة، وتعميمها على مجتمع الدراسة.

10.3 مبررات الاعتماد على الاختبارات المعملية

اعتمدت الباحثة على الاختبارات المعملية، وذلك للأسباب الآتية:

1. وفقاً لنظرية النهاية المركزية فإن حجم العينة التي تزيد على 30 استبانة.
2. الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Norman،2010).

11.3 الاختبارات الإحصائية

اعتمدت الباحثة في تحليل نتائج الدراسة على الاختبارات الإحصائية الآتية من خلال البرنامج (spss v28):

1. معادلة لاوشي لحساب صدق المحكمين.
2. معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق الاتساق الداخلي والبنائي.
3. كرونباخ ألفا والثبات المركب وذلك للتأكد من ثبات الاستبانة.
4. مؤشرات وصفية إحصائية: التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأشكال البيانية.
5. اختبار ت لعينة واحدة وذلك للتأكد من اتجاه الموافقة إما بالموافقة الإيجابية أو الموافقة السلبية.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة (القوى الوطنية والأحزاب السياسية، ومشاركة المرأة في التنمية السياسية).
7. اختباري الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية بأبعاده في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية بفلسطين.
8. اختبار ت لعينتين مستقلتين للتأكد من الفروق حسب المتغيرات الديمغرافية المتمثلة بـ (النوع الاجتماعي).
9. اختبار تحليل التباين الأحادي للتأكد من الفروق حسب المتغيرات الديمغرافية المتمثلة ب (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).
10. اختبار أقل فرق معنوي (LSD) وذلك لمعرفة اتجاه الفروق بين المتغيرات الديمغرافية.

الفصل الرابع

تحليل واختبار فرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

1.4 المقدمة

تستعرض الباحثة في هذا الفصل عرضاً لوصف أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية، ومن ثم عرض الوصف الإحصائي لأبعاد ومتغيرات الدراسة المتمثلة بالقوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية بفلسطين من خلال الاستعانة بمقاييس (الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي ومعامل الاختلاف) ومن ثم استعانت الباحثة باستخدام الأشكال البيانية لوصف هذه المتغيرات، ومن ثم الإجابة عن فرضيات الباحثة من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية، وهي معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختباري ت لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، واختبار أقل فرق معنوي (LSD).

2.4 المحك المعتمد في الاستبانة

جدول (1.4): يوضح المحك المعتمد في الاستبانة

مقياس الموافقة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جداً
غير موافق= 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة

محايد= 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
موافق= 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
موافق بشدة= 5	4.20 إلى 5	84 % إلى 100%	مرتفعة جداً

3.4 النتائج المتعلقة بالوصف الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية

جدول (2.4): نتائج الوصف الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية (العدد الإجمالي=132)

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	75	56.8	العمر	أقل من 30 سنة	18	13.6
	أنثى	57	43.2		30 أقل من 40	25	18.9
المؤهل العلمي	دبلوم أو أقل	17	12.9		40 أقل من 50	53	40.2
	بكالوريوس/ ليسانس	57	43.2		50 سنة فأكثر	36	27.3
	دراسات عليا	58	43.9	المسمى الوظيفي	موظف حكومي	57	43.2
					موظف قطاع الخاص	30	22.7
					موظف مجتمع أهلي	30	22.7
					موظف أونروا	15	11.4

يوضح الجدول (2.4) الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية، حيث بلغ عدد المستجيبين (132) من القيادات وصناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية، والنتائج كما يأتي:

النوع الاجتماعي: تشير النتائج بأن نسبة 56.8% هم من الذكور، بينما بلغت نسبة 43.2% من الإناث، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري.

العمر: تشير النتائج بأن نسبة 13.6% أعماهم تقل عن 30 سنة، بينما بلغت نسبة 18.9% أعمارهم تتراوح ما بين 30 إلى أقل من 40 سنة، في حين بلغت نسبة 40.2% أعمارهم تتراوح ما بين 40 إلى أقل من 50 عاما، أما النسبة المتبقية أعمارهم تزيد على 50 سنة فأكثر بنسبة 27.3%. وتعزو الباحثة في ذلك إلى أن السن ما بين (40 – 50) عاما هم الأقدر والأنسب كصناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية بسبب الخبرات المتراكمة والقدرة على العطاء بشكل أكبر.

المؤهل العلمي: تشير النتائج بأن نسبة 12.9% حاصلون على درجة علمية دبلوم فأقل، بينما بلغت نسبة 43.2% حاصلين على درجة بكالوريوس / ليسانس، في حين بلغت نسبة 43.9% حاصلين على درجة علمية دراسات عليا.

ترى الباحثة أن صُناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية في معظمهم من حملة الشهادات العليا والطبقة المتعلمة.

المسمى الوظيفي: تشير النتائج بأن نسبة 43.2% مسماهم الوظيفي موظف حكومي، بينما بلغت نسبة 22.7% مسماهم الوظيفي موظف قطاع خاص، أما نسبة 22.7% مسماهم موظف مجتمع أهلي، والباقي ما نسبتهم 11.4% مسماهم الوظيفي موظف أونروا.

ترى الباحثة أن أغلب صناع القرار في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية في المعظم من موظفين الحكوميين.

4.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1.4.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الأول "القوى الوطنية والأحزاب السياسية":

جدول (3.4): نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الأول "القوى الوطنية والأحزاب السياسية".

#	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب حسب الاهمية
1	التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية	3.72	0.78	21.0%	74.4%	[illegible]	1

2	تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية	3.54	0.88	24.9%	70.8%		3
3	فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية	3.64	0.80	22.0%	72.8%		2
4	تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	3.20	0.74	23.1%	64.0%	متوسطة`	4
المحور الأول: القوى الوطنية والأحزاب السياسية		3.66	0.70	19.1%	73.2%	مرتفعة	----
قيمة اختبار ت للمحور الأول (المستقل)		ت = 10.835			0.000		

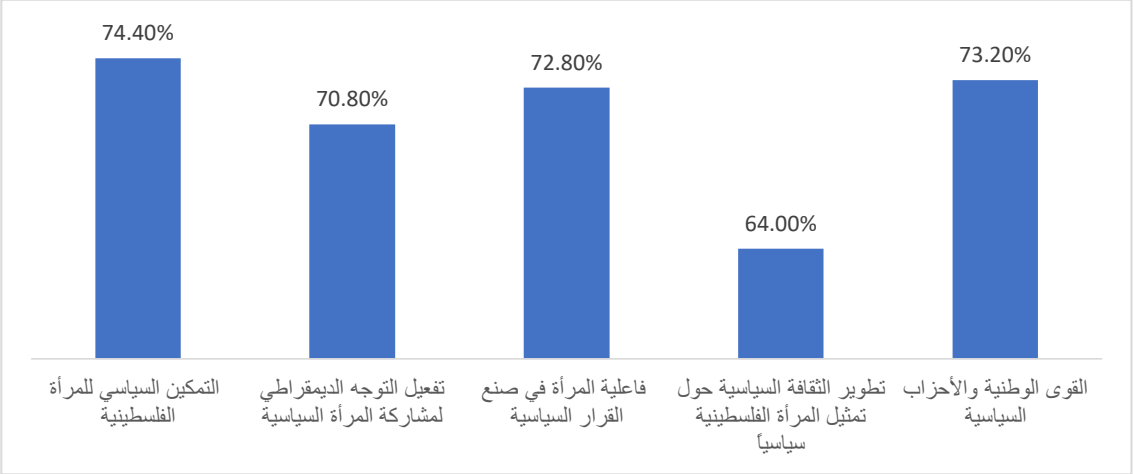

حيث نلاحظ من خلال الجدول (4.4) أعلاه النتائج الآتية:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور "القوى الوطنية والأحزاب السياسية" (3.66 من الدرجة 5 بوزن نسبي 73.2%) وتشير إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.70 بقيمة معامل اختلاف 19.1%، وتعبر هذه النسبة عن عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- فيما يتعلق بأبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية"، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.4%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.78 وبمعامل اختلاف 21.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود

تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس عالٍ بين أفراد عينة الدراسة) واحتل هذه البعد المرتبة الأولى وتعزو الباحثة ذلك إلى إدراك الشعب الفلسطيني بأهمية التمكين السياسي للمرأة الفلسطيني، وتأثير ذلك بشكل إيجابي على المجتمع الفلسطيني، بينما احتل البعد الرابع "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" المرتبة الأخيرة، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.20 من الدرجة 5 بوزن نسبي 64%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74 بمعامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة) ، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الشعب الفلسطيني بحاجة لتوعية أكبر بأهمية التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وتتفق في ذلك مع دراسة (سعد،2017). بلغت قيمة اختبار ت للدرجة الكلية للمحور (10.835 بمستوى دلالة 0.000) وتشير هذه النتيجة إلى تعزيز مستوى الموافقة الإيجابية حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية.

2.4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية":

يوضح الجدول (4.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" الذي يندرج تحت المحور الأول (القوى الوطنية والأحزاب السياسية).

جدول (4.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1. تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في تطوير مشاركة المرأة الفلسطينية في المجال السياسي	3.88	0.91	23.5%	77.6%	مرتفعة	2
2. تسمح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع إستراتيجيات تأسيسية للتنظيم الداخلي لها	3.41	1.03	30.2%	68.2%		6

3. تدعيم المرأة الفلسطينية في حق الترشح في الانتخابات الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية	4.00	0.81	20.3%	80.0%		1
4. تضمن المرأة الفلسطينية في حق التعبير عن رأيها السياسي دون تدخلات بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.59	1.04	29.0%	71.8%		5
5. تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية نحو زيادة فاعلية المرأة الفلسطينية في التمثيل السياسي	3.72	1.02	27.4%	74.4%		3
6. تفعل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً	3.70	0.93	25.1%	74.0%		4
الدرجة الكلية للبعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية"	3.72	0.78	21.0%	74.4%		---

ونلاحظ من خلال الجدول (4.4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" كما يأتي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.4%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.78، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 21%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البعد الأول، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الثالثة تدعيم المرأة الفلسطينية في حق الترشح في الانتخابات الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية" (4.00 من الدرجة 5 بوزن نسبي 80%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.81، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 20.3%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة

الدراسة)، واحتلت الفقرة المرتبة الأولى، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن دعم المرأة الفلسطينية بشكل كبير من قبل الأحزاب السياسية لتمثيل الحزب من خلال خوضها الانتخابات الداخلية وتعزيز مكانتها السياسية، وأما الفقرة الثانية "تسمح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع إستراتيجيات تأسيسية للتنظيم الداخلي لها"، احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة الوسط الحسابي (3.41 من الدرجة 5 بوزن نسبي 68.2%) وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.03 بمعامل اختلاف 30.2%، وتشير هذه النسبة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، وبناء على هذه النتيجة يجب على القوى الوطنية بناء إستراتيجيات تدعم تمكين المرأة الفلسطينية سياسيا داخلها.

3.4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية":

يوضح الجدول (5.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات البعد الثاني "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية" الذي يندرج تحت المحور الأول (القوى الوطنية والأحزاب السياسية).

جدول (5.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1. تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية بالتعبير عن آرائها السياسية بحرية تامة	3.77	0.89	23.6%	75.4%	مرتفعة	1
2. تسمح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية للمرأة الفلسطينية بتأدية مهامها الحزبية دون تدخلات خارجية	3.45	1.06	30.7%	69.0%		4

3. تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار بحرية تامة	3.48	1.05	30.2%	69.6%		3
4. تدعيم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع النظم الداخلية لها دون تدخلات خارجية	3.29	1.15	35.0%	65.8%	متوسطة	5
5. تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية التوجه الديمقراطي لزيادة فعالية مشاركة المرأة سياسيا	3.70	0.97	26.2%	74.0%	مرتفعة	2
الدرجة الكلية للبعد الثاني "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية"	3.54	0.88	24.9%	70.8%		---

ونلاحظ من خلال الجدول (5.4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية" كما يأتي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية" (3.54 من الدرجة 5 بوزن نسبي 70.8%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.88، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 24.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البعد الثاني، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية بالتعبير عن آرائها السياسية بحرية تامة" (3.77 من الدرجة 5 بوزن نسبي 75.4%)، وتُعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.89، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.6% وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)

واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وتشير بذلك إلى أن القوة السياسية والأحزاب السياسية تدعم المرأة نحو التعبير عن آرائها السياسية بحرية تامة دون معيقات، وأما الفقرة الرابعة "تدعيم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع النظم الداخلية لها دون تدخلات خارجية" احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة الوسط الحسابي (3.29 من الدرجة 5 بوزن نسبي 65.8%)، وتُعبر هذه القيمة عن وجود موافقة متوسطة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.15 بمعامل اختلاف 35%، وتشير هذه النسبة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الأحزاب السياسية والقوة الوطنية لم تُطور نظماً ولوائحَ رسمية تدعم حقوق المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية دون ضرر أو تدخلات خارجية، وتتفق في ذلك مع دراسة الدنف (2018).

4.4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي":

يوضح الجدول (6.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات البعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي" الذي يندرج تحت المحور الأول (القوى الوطنية والأحزاب السياسية).

جدول (6.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1. تساهم المرأة الفلسطينية في تحديد المشاكل أو الصعوبات السياسية التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.77	0.87	23.1%	75.4%	مرتفعة	1
2. تعمل المرأة الفلسطينية على المشاركة في جمع المعلومات حول الحلول السياسية والإستراتيجية التي قد تفيد الأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.76	0.93	24.7%	75.2%		2

3. توجه المرأة الفلسطينية قدرتها لتحليل المعلومات لاختيار الحل السياسي الإستراتيجي الأمثل الذي قد يفيد الأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.59	0.97	27.0%	71.8%		3
4. تبرز المرأة الفلسطينية دور فعال في اختيار البدائل السياسية الأنسب في علاج الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.53	1.01	28.6%	70.6%		5
5. تمتلك المرأة الفلسطينية القدرة على اتخاذ القرارات السياسية بفعالية عالية لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية	3.54	1.07	30.2%	70.8%		4
الدرجة الكلية للبعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي"	3.64	0.80	22.0%	72.8%		---

ونلاحظ من خلال الجدول (6.4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي" كما يأتي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي" (3.64 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72.8%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.80، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 22%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البعد الثالث، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تساهم المرأة الفلسطينية في تحديد المشاكل أو الصعوبات السياسية التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية" (3.77 من الدرجة 5 بوزن نسبي 75.4%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.87، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وأما الفقرة الرابعة "تبرز المرأة

الفلسطينية دورا فعّالا في اختيار البدائل السياسية الأنسب في علاج الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية" احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة الوسط الحسابي (3.53 من الدرجة 5 بوزن نسبي 70.6%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.01 بمعامل اختلاف 28.6%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة).

5.4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع " تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً":

يوضح الجدول (7.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات البعد الرابع "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" الذي يندرج تحت المحور الأول (القوى الوطنية والأحزاب السياسية).

جدول (7.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1. تدعم السياسات في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية باتجاه تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	3.81	0.88	23.1%	76.2%	مرتفعة	1
2. تطور الأحزاب السياسية والقوى الوطنية قيم وسلوكيات حزبية تزيد من فعالية المرأة سياسيا	3.67	0.88	24.0%	73.4%		4
3. تطرح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية معايير جديدة تزيد من نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في مؤسساتها	3.62	0.96	26.5%	72.4%		5
4. تعمل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية عقد دورات تنظيمية لبيان أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً	3.76	0.92	24.5%	75.2%		2

5. تحفز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية مادياً ومعنويا لكسب ولائهم	**3.74**	**0.89**	**23.8%**	**74.8%**		**3**
الدرجة الكلية للبعد الرابع " تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً"	**3.20**	**0.74**	**23.1%**	**64.0%**	**متوسطة**	**---**

ونلاحظ من خلال الجدول (7.4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع " تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" كما يأتي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" (3.20 من الدرجة 5 بوزن نسبي 64%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة متوسطة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البعد الرابع، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تدعم السياسات في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية باتجاه تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" (3.81 من الدرجة 5 بوزن نسبي 76.2%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.88، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1% وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة) واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وأما الفقرة الثالثة "تطرح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية معايير جديدة تزيد من نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في مؤسساتها" احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة الوسط الحسابي (3.62 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72.4%)، وتُعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.96 بمعامل اختلاف 26.5%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة). وترى الباحثة أنه يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية العمل على طرح معايير جديدة تزيد من نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في مؤسساتها

6.4.4 النتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الثاني "مشاركة المرأة في التنمية السياسية":

جدول (8.4): نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الثاني "مشاركة المرأة في التنمية السياسية"

#	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب حسب الاهمية
1	تحقيق مبدأ المساواة	3.51	0.87	24.8%	70.2%	مرتفعة	3
2	إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ	3.58	0.85	23.7%	71.6%		2
3	زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية	3.68	0.77	20.9%	73.6%		1
	المحور الثاني: مشاركة المرأة في التنمية السياسية	3.60	0.74	20.6%	72.0%		-----
	قيمة اختبار ت للمحور الثاني (التابع)	ت = 9.236			0.000		

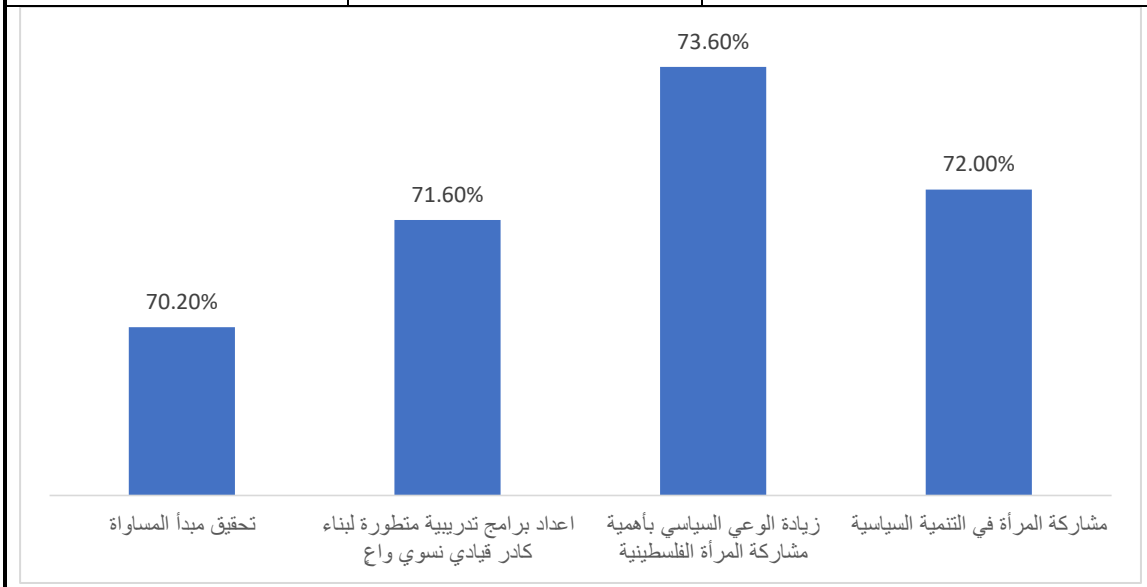

حيث نلاحظ من خلال الجدول (8.4) أعلاه النتائج الآتية:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور "مشاركة المرأة في التنمية السياسية" (3.60 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72%)، وتشير إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74 بقيمة معامل اختلاف 20.6%، وتعبر هذه النسبة عن عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة).

فيما يتعلق بأبعاد مشاركة المرأة في التنمية السياسية فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين البعد الثالث "زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية"، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.68 من الدرجة 5 بوزن نسبي 73.6%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.77 وبمعامل اختلاف 20.9% وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس عالٍ بين أفراد عينة الدراسة)، واحتل هذه البُعد المرتبة الأولى، بينما احتل البعد الأول " تحقيق مبدأ المساواة" المرتبة الأخيرة، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.51 من الدرجة 5 بوزن نسبي 70.2%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.87 بمعامل اختلاف 24.8% وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة). وترى الباحثة أنه يجب على القوة الوطنية والأحزاب السياسية العمل على تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الفلسطينية حول كيفية التمثيل في تلك الأحزاب والقوى الوطنية، وتتفق في ذلك مع دراسة مراد، (2019).

- بلغت قيمة اختبار ت للدرجة الكلية للمحور (9.236 بمستوى دلالة 0.000) وتشير هذه النتيجة إلى تعزيز مستوى الموافقة الإيجابية حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية.

7.4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني ككل "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية":

يوضح الجدول (9.4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الثاني "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية".

جدول (9.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بالمحور الثاني ككل "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1. تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية تفعيل السياسيات في مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية	3.67	0.96	26.2%	73.4%	مرتفعة	3
2. تقوم المؤسسات الخاصة الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بالمراقبة بشكل دوري لتقليل حالات التمييز ضد المرأة الفلسطينية	3.54	1.06	29.9%	70.8%		11
3. تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية استقلالية المرأة الفلسطينية سياسياً	3.38	1.03	30.5%	67.6%	متوسطة	16
4. تعمل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية على محاربة النمطية الجنسانية	3.42	0.95	27.8%	68.4%	مرتفعة	14
5. تطبق الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الممارسات الحزبية التي تكافح التمييز	3.54	0.95	26.8%	70.8%		10
6. تتوفر أساليب رقابية إستراتيجية حديثة داخل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية تدعم إعداد برامج تدريبية للمرأة الفلسطينية	3.59	1.01	28.1%	71.8%		9
7. تأخذ أساليب الرقابة الإستراتيجية داخل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بعين الاعتبار مختلف مراحل في كفية إعداد برامج تدريبية ذات جودة عالية	3.45	0.98	28.4%	69.0%		13

8. تتوفر لمؤسسات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بنية تحتية مناسبة لإعطاء دورات تدريبية للمرأة الفلسطينية	3.60	1.01	28.1%	72.0%		7
9. يتوفر كادر بشري مدرب وكفء لإعطاء الدورات التدريبة بكفاءة عالية	3.65	0.98	26.8%	73.0%		4
10. تدعم مؤسسات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية برامج تدريبية فعالة عند طلبها حسب المواصفات بالكم والنوع المناسب (مبدأ الملائمة)	3.59	0.94	26.2%	71.8%		8
11. تعزز القوى الوطنية والأحزاب السياسية سياسيات مرنة تدعم تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية	3.38	0.78	23.1%	67.6%	متوسطة	15
12. توافر نظام قانوني لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية يدعم فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي	3.64	0.90	24.7%	72.8%	مرتفعة	5
13. تساهم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	3.70	0.88	23.8%	74.0%	مرتفعة	2
14. تفعيل مراقبة أداء قيادة المرأة الفلسطينية في المجال السياسي بشكل دوري	3.64	0.98	26.9%	72.8%	مرتفعة	6
15. توفر الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مساحة لمؤسسات حقوق الإنسان لتقليل ممارسة العنف ضد المرأة الفلسطينية	3.72	1.00	26.9%	74.4%	مرتفعة	1
16. تفعيل مراقبة أداء القادة السياسي بشكل دوري	3.52	1.04	29.5%	70.4%	مرتفعة	12
الدرجة الكلية للمحور الثاني " مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية"	3.60	0.74	20.6%	72.0%	مرتفعة	---

ونلاحظ من خلال الجدول (9.4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية" كما يأتي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية" (3.60 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 20.6%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات المحور الثاني، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الخامسة عشرة "توفر الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مساحة لمؤسسات حقوق الإنسان لتقليل ممارسة العنف ضد المرأة الفلسطينية" (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.40%) وتُعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.00، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 26.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وأما الفقرة الثالثة " تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية استقلالية المرأة الفلسطينية سياسياً" احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة الوسط الحسابي (3.38 من الدرجة 5 بوزن نسبي 67.60%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة متوسطة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.03 بمعامل اختلاف 30.50%، وتشير هذه النسبة إلى وجود تشتت في الإجابات (أي عدم وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، وترى الباحثة من خلال ذلك إلى أنه يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية العمل تعزيزُ استقلالية المرأة الفلسطينية سياسياً.

5.4 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

1.5.4الفرضية الرئيسة الأولى: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (≤ 0.05 α) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

جدول (10.4): يوضح العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل ارتباط بيرسون

أبعاد المتغير المستقل		المتغير التابع "مشاركة المرأة في التنمية السياسية"			
		العدد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الترتيب
المتغير المستقل	1. التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية	132	**0.770**	0.000	2
	2. تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية		**0.773**	0.000	1
	3. فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي		**0.703**	0.000	4
	4. تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً		**0.764**	0.000	3
	المحور ككل: القوى الوطنية والأحزاب السياسية		**0.865**	0.000	---

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

ملاحظة: قاعد القرار للفرضية (إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات الدراسة، بينما كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين متغيرات الدراسة).

والجدول (10.4) يوضح نتائج الفرضية الرئيسة الأولى، ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية بأبعاده المتمثلة (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية، فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً)، ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين"، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.865) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، واحتل بُعد تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية المرتبة الأولى، ويليه بُعد التدريب التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، ويليه بُعد تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً ويليه بُعدُ فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية.

وهذه النتيجة تؤكد فرضية الباحثة التي تفترض "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

2.5.4الفرضية الرئيسة الثانية "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين"

جدول (11.4): يوضح نتائج دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين باستخدام الانحدار الخطي البسيط

الأثر	قيمة معامل الأثر (Beta)	مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	النتيجة
الحد الثابت للنموذج	0.222	0.206	1.272	يوجد أثر
القوى الوطنية والأحزاب السياسية	0.923	0.000	19.683	
قيمة اختبار F (ANOVA)	387.42	0.000	النموذج ذو دلالة إحصائية	
معامل التحديد المعدل	0.747		%74.7	

ملاحظة: قاعد القرار للفرضية (إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر بين المتغيرات الدراسة، بينما كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر بين متغيرات الدراسة).

ومن خلال نتائج الجدول (11.4) يوضح وجود دور إيجابي للقوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل (الدور) الأثر (0.865)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (74.7%): أي أن نسبة 74.7% من القوى الوطنية والأحزاب السياسية تفسر التباين الحاصل في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.

وهذه النتيجة تؤكد قبولَ فرضية الباحثة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

3.5.4وفيما يتعلق بنتائج أبعاد دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث قامت الباحثة بالتحقق من الفرضية من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد، والنتائج الآتية توضح ذلك.

جدول (12.4): يوضح نتائج دور أبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

الأثر	قيمة معامل الأثر (Beta)	مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	النتيجة
الحد الثابت	0.178	0.332	0.973	يوجد أثر
التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية	0.220	0.006	2.791	
تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية	0.266	0.001	3.411	
فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية	0.178	0.005	2.838	
تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً	0.334	0.000	5.227	
قيمة اختبار F (ANOVA)	98.117	0.000	النموذج ذو دلالة إحصائية	
معامل التحديد المعدل	0.748		%74.8	

ملاحظة: قاعد القرار للفرضية (إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر بين المتغيرات الدراسة، بينما كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر بين متغيرات الدراسة).

حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه بأن نسبة 74.8% من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية،

فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً) تفسر التباين الحاصل في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الثالثة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (≤ 0.05 α) للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

ومن خلال نتائج الجدول (12.5) يوضح بوجود دور إيجابي للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.220)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبولَ فرضية الباحثة التي تنصُ على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05 ≥** α) للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (≤ 0.05 α) للتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

ومن خلال نتائج الجدول (12.5) يوضح بوجود دور إيجابي للتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.266)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبولَ فرضية الباحثة التي تنصُّ على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05 ≥** α) للتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (≥ 0.05 α) للفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

ومن خلال نتائج الجدول (12.5) يوضح بوجود دور إيجابي لفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.178)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبولَ فرضية الباحثة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05 ≥** α) للفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (≥ 0.05 α) لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

ومن خلال نتائج الجدول (12.5) يوضح بوجود دور إيجابي لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.334)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبولَ فرضية الباحثة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05 ≥** α) لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

4.5.4الفرضية الرئيسة الرابعة: التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

قامت الباحثة بالاعتماد على اختبار (ت) في حالات العينتين المستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي، وفيما يأتي نتائج الفرضية والجدول (13.4) يوضح ذلك.

جدول (13.4): نتائج الفرضية الرئيسة الرابعة

المتغيرات الديمغرافية	" القوى الوطنية والأحزاب السياسية"		
	قيمة الاختبار الإحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع الاجتماعي	ت= -2.687 الوسط الحسابي ذكور= 3.52 الوسط الحسابي إناث = 3.84	0.008	يوجد فروق
العمر	ف= 0.874	0.456	لا يوجد فروق
المؤهل العلمي	ف = 10.993	0.000	يوجد فروق
المسمى الوظيفي	ف= 0.197	0.898	لا يوجد فروق
اختبار أقل فرق معنوي لقياس الفروق بين الإجابات تبعاً للمتغيرات الديمغرافية			
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	بكالوريوس	*0.36
		دراسات عليا	*0.76
	بكالوريوس	دراسات عليا	*0.39

يوضح الجدول (13.4) نتائج الفرضية الرئيس الرابعة، وتم استخدام اختبار أقل فرق معنوي (LSD)، وذلك لوجود فروق حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تبعاً للمتغيرات، وتشير النتائج إلى ما يأتي:

النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.008 أقل من 0.05). نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والفروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.456 أكبر من 0.05). نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى لمتغير العمر.

المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05). نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والفروق بين الحاصلين على مؤهل علمي (دبلوم فأقل) و(بكالوريوس، دراسات عليا) لصالح الدبلوم فأقل.

المسمى الوظيفي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.898 أكبر من 0.05). نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

5.5.4الفرضية الرئيسة الخامسة: التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

قامت الباحثة بالاعتماد على اختبار (ت) في حالات العينتين المستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي، وفيما يأتي نتائج الفرضية، والجدول (14.4) يوضح ذلك.

جدول (14.4): نتائج الفرضية الرئيسة الخامسة

المتغيرات الديمغرافية	" مشاركة المرأة في التنمية السياسية"		
	قيمة الاختبار الإحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع الاجتماعي	ت = -2.269 الوسط الحسابي ذكور= 3.47 الوسط الحسابي إناث = 3.76	0.025	توجد فروق
العمر	ف= 2.661	0.051	لا توجد فروق
المؤهل العلمي	ف= 6.836	0.002	توجد فروق
المسمى الوظيفي	ف= 1.144	0.334	لا توجد فروق
اختبار أقل فرق معنوي لقياس الفروق بين الإجابات تبعاً للمتغيرات الديمغرافية			
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	دراسات عليا	0.69*
	بكالوريوس	دراسات عليا	0.30*

يوضح الجدول (14.4) نتائج الفرضية الرئيس الخامسة، وتم استخدام اختبار أقل فرق معنوي (LSD)، وذلك لوجود فروق حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تبعاً للمتغيرات، وتشير النتائج إلى ما يلي:

النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.025 أقل من 0.05). نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والفروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.051 أكبر من 0.05). نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى لمتغير العمر.

المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والفروق بين الحاصلين على مؤهل علمي (دبلوم فأقل) و(بكالوريوس) لصالح الدبلوم فأقل، وبين (بكالوريوس والدراسات العليا) لصالح الحاصلين على مؤهل علمي (بكالوريوس).

المسمى الوظيفي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.334 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات.

1.5 المقدمة

تناولت الباحثة في الدراسة الحالية البحث عن مفهوم متغيرَي القوى الوطنية والأحزاب السياسية والتنمية السياسية، من أجل الكشف عن العلاقة بينهما ومعرفة أثر القوى الوطنية والأحزاب السياسية على التنمية السياسية في ظل وجود المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ومن خلال الاستناد على الإطار النظري تم استعراض هذه الدراسة، والذي تناول مختلف ما توصل إليه الباحثون الآخرون في هذا المجال، وتم استعراض الأدبيات السابقة ذات العلاقة بين متغيري الدراسة، وقد تم تناول أيضا الدراسات السابقة التي شملت متغيرات الدراسة وأبعادها، ثم تم تعزيز الجانب التطبيقي في الدراسة، حيث تناولت الإحصاء التطبيقي لقياس العلاقة بين المتغيرين وأثر المتغير المستقل على التابع من خلال تطبيق أداة الاستبانة على المبحوثين، حيث اعتمدت

الدراسة على برنامج SPSS من أجل إجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى عمل مقابلات من قبل الباحثة مع المبحوثين من أجل الوصول إلى مجموعة نتائج، والتي في ضوئها اقتراح مجموعة من التوصيات.

2.5 النتائج

1.2.5 النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

1.1.2.5القوى الوطنية والأحزاب السياسية

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور "القوى الوطنية والأحزاب السياسية" (3.66 من الدرجة 5 بوزن نسبي 73.2%)، وتشير إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.70 بقيمة معامل اختلاف 19.1%، وتعبر هذه النسبة عن عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- فيما يتعلق بأبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية، تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية"، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.4%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.78 وبمعامل اختلاف 21.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس عالٍ بين أفراد عينة الدراسة)، واحتل هذه البعدُ المرتبة الأولى.
- بلغت قيمة اختبار ت للدرجة الكلية للمحور (10.835 بمستوى دلالة 0.000) وتشير هذه النتيجة إلى تعزيز مستوى الموافقة الإيجابية حول القوى الوطنية والأحزاب السياسية.

2.1.2.5 التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.4%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.78، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 21%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).

- أما تحليل فقرات البعد الأول، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الثالثة "تدعيم المرأة الفلسطينية في حق الترشح في الانتخابات الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية" (4.00 من الدرجة 5 بوزن نسبي 80%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.81، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 20.3% وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة) واحتلت الفقرة المرتبةَ الأولى.

3.1.2.5 تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية" (3.54 من الدرجة 5 بوزن نسبي 70.8%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.88، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 24.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البُعد الثاني، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية بالتعبير عن آرائها السياسية بحرية تامة" (3.77 من الدرجة 5 بوزن نسبي 75.4%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.89، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.6%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة) واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى.

4.1.2.5 فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي" (3.64 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72.8%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.80، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 22%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).

- أما تحليل فقرات البعد الثالث، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تساهم المرأة الفلسطينية في تحديد المشاكل أو الصعوبات السياسية التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية" (3.77 من الدرجة 5 بوزن نسبي 75.4%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.87، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى.

5.4.2.5 تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" (3.20 من الدرجة 5 بوزن نسبي 64%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة متوسطة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات البعد الرابع، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الأولى "تدعم السياسات في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية باتجاه تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً" (3.81 من الدرجة 5 بوزن نسبي 76.2%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.88، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 23.1%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى.

6.4.2.5 مشاركة المرأة في التنمية السياسية:

- فيما يتعلق بأبعاد مشاركة المرأة في التنمية السياسية، تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين البعد الثالث "زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية"، وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.68 من الدرجة 5 بوزن نسبي 73.6%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.77 وبمعامل اختلاف 20.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي وجود تجانس عالٍ بين أفراد عينة الدراسة)، واحتل هذه البعد المرتبة الأولى.

- بلغت قيمة اختبار ت للدرجة الكلية للمحور (9.236 بمستوى دلالة 0.000)، وتشير هذه النتيجة إلى تعزيز مستوى الموافقة الإيجابية حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية.

7.4.2.5 زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور "زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية" (3.60 من الدرجة 5 بوزن نسبي 72%)، وتشير هذه القيمة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.74، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 20.6%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة).
- أما تحليل فقرات المحور الثاني، فقد تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين الفقرة الخامسة عشرة "توفر الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مساحة لمؤسسات حقوق الإنسان لتقليل ممارسة العنف ضد المرأة الفلسطينية" (3.72 من الدرجة 5 بوزن نسبي 74.40%)، وتعبر هذه القيمة عن وجود موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.00، بينما بلغت نسبة معامل اختلاف 26.9%، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تشتت في الإجابات (أي تجانس بين أفراد عينة الدراسة)، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى.

2.2.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية بأبعاده المتمثلة (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية، فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً)، ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين"، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.865) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، حيث احتل بُعد تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية المرتبة الأولى، ويليه بُعد التدريب التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، ويليه بعدُ تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً ويليه بُعدُ فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**$\alpha \leq 0.05$**) بين القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".
- وجود دور إيجابي للقوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل (الدور) الأثر (0.865)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (74.7%): أي أن نسبة 74.7% من القوى الوطنية والأحزاب السياسية تفسر التباين الحاصل في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**$\alpha \leq 0.05$**) القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".
- أن نسبة 74.8% من المتغيرات المستقلة المتمثلة ب (التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية، فاعلية المرأة في صنع القرار السياسية، تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً) تفسر التباين الحاصل في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.
- يوجد دور إيجابي للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.220)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**$\alpha \leq 0.05$**) للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".
- يوجد دور إيجابي للتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.266)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (**$\alpha \leq 0.05$**) للتفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

- وجود دور إيجابي لفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.178)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لفاعلية المرأة في صنع القرار السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".
- وجود دور إيجابي لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين، حيث بلغ معامل قيمة دور (الأثر) (0.334)، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين".

3.5 التوصيات:

- يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في فلسطين العمل على تطوير خطط وإستراتيجيات من أجل تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية في النظام السياسي والاجتماعي.
- يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية السماح بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع إستراتيجيات تأسيسية للتنظيم الداخلي لها.
- يجب تدعيم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مشاركةَ المرأة الفلسطينية بوضع النظم الداخلية لها دون تدخلات خارجية.

- من الضروري أن تبرز المرأة الفلسطينية دوراً فعالاً في اختيار البدائل السياسية الأنسب في علاج الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية.
- من الضروري أن تطرح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية معايير جديدة تزيد من نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في مؤسساتها.
- يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الفلسطينية.
- يجب على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية تعزيز استقلالية المرأة الفلسطينية سياسياً.

4.5 النتائج الخاصة بالمقابلات:

– برأيك، ما أكثر مستويات المشاركة السياسية والجماهيرية شيوعا لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية؟

- ✓ عامة الشعب.
- ✓ جيل الشباب (مجالس الطلبة، الشبيبة).
- ✓ فئة المرأة من سن (35 – 65) سنة.
- ✓ في حركة حماس جيل الشباب متقدمة.
- ✓ في حركة فتح مشاركة الشباب ضعيفة.
- ✓ تُعدّ فئة الشباب من أكثر مستويات المشاركة السياسية شيوعاً لدى الأحزاب السياسية.
- ✓ في المناسبات الحزبية والوطنية ما زالت مشاركة المرأة الفلسطينية متدنية جداً نتيجة وجود النموذج الذكوري في الأحزاب بأن مشاركة الرجل أهم من المرأة الفلسطينية.

- برأيك، ما أهم الأسباب حول عزوف الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية عن المشاركة السياسية؟ اذكر أهم تلك الأسباب.

✓ حالة عدم الثقة في الحلول السياسية، وفقدان الثقة في الشرعية الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

✓ الوضع الاقتصادي.

✓ الكثافة السكانية.

✓ زعزعة الثقة في القيادة الفلسطينية.

✓ الصراع في القيادة بين الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في فلسطين.

✓ عدم وجود رؤية سياسية واضحة.

✓ المصالح الشخصية فوق المصالح العامة داخل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية.

- هناك من يرى أن الانقسام أدى إلى حالة احباط كبير للمجتمع الفلسطيني وبشكل خاص فئة الشباب، هل هذا الرأي صحيح برأيك؟

✓ الانقسام سبب في حالة من الضعف الاقتصادي، وإحباط طموحات المجتمع الفلسطيني والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

✓ الانقسام أدى إلى زيادة الاصطدام بين الأحزاب السياسية والسعي كل حزب إلى إثبات أن برنامجه السياسي الأقدر على إنهاء الانقسام ولكن دون جدوى.

✓ الانقسام أدى إلى انتشار البطالة، وهجرة الشباب، زيادة الفقر وحالات الطلاق.

- ✓ نعم الانقسام أدى إلى انعدام الأفق لدى الشباب الفلسطيني والقضاء على آمالهم المستقبلية.
- ✓ الانقسام بشكل كبير أثر على المجتمع وبشكل خاص على فئة الشباب من خلال القضاء على أي آفاق مستقبلية لهم.

- هل للعملية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إثر في تراجع الحافز لدى الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية للانخراط في العمل الجماهيري؟

- ✓ أدت إلى تراجع دور الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في الانخراط بالعمل الجماهيري.
- ✓ أدت إلى معارضة الكثير من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي أبرمت الاتفاق، ما أدى إلى خلق فجوة في البرامج السياسية وزيادة الانقسام بالوقت الحالي.
- ✓ لم يؤثر بشكل كبير، حيث إن الأحزاب عامة ناقمة على الوضع الذي آلت إليه الحالة الفلسطينية بسبب انسداد الأفق السياسي والتفاوضي.
- ✓ لا يوجد هناك تناسب طردي.
- ✓ الانحراف بالعملية السياسية عن مسارها الصحيح من قبل السلطة الفلسطينية بالمقام الأول.

- ✓ العملية السياسية أثرت، وحماس من أكثر التنظيمات التي تأذّت بعد أوسلو.

- هل تراجع دور الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية بالفترة الأخيرة، وهل شكل سبباً للتراجع في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية؟

- ✓ نعم، ولكن كل فصيل يعزز المشاركة السياسية بشكل منفصل أكثر من المشاركة بالأوضاع الوطنية العامة.

- ✓ نعم، ولكن الفعالية إذا كانت تخدم مصالح حزبية تتم المشاركة.

- ✓ صحيح، عندما تطلب من الأحزاب السياسية بشكل يخدم مصالحهم الشخصية.

- ✓ تفضيل المشاركة الحزبية على العمل الجماهيري.

- ✓ التعصب التنظيمي أدى إلى تفضيل القيادات في المشاركات الحزبية فقط.

- ✓ موافق غياب الإطار الجامع لكل الوطني الفلسطيني وكافة الأطياف السياسية.

- ما الآليات المناسب والمقترحة لتشجيع القوى السياسية والقوى الفلسطينية للانخراط في العمل الجماهيري والمشاركة السياسية؟

- ✓ إنهاء الانقسام السياسي.
- ✓ وقف الاعتقالات السياسية.
- ✓ السماح بالفعاليات الحزبية لكل فصيل والسماح للمعارضة بالعمل بحُرّية تامة.
- ✓ تحسين الوضع الاقتصادي.

- ✓ العمل على زيادة الوعي الوطني وتفضيله من قبل الأحزاب على الوعي الحزبي.
- ✓ تعزيز الثقة بين الأحزاب عن طريق القيادات وتعزيز العمل الجماهيري.
- ✓ ترسيخ وتوحيد الجهود من قبل الأحزاب والقوى الوطنية لصد الممارسات الصهيونية.
- ✓ زيادة عدد الكوت في الانتخابات العامة والبلدية لكل الفئات، وبشكل خاص المرأة والشباب.
- ✓ الكفاح الوطني المشترك يزيد من تعزيز وتوحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية.

- هل أثّر الانقسام الفلسطيني على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة في الحياة السياسية؟ وهل أثّر ذلك سلبياً في تقليص دورها في التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني؟

- ✓ نعم أثّر على دور المرأة، وعلى جميع مناحي الحياة بشكل سلبي.
- ✓ أثر على تقليل نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية السياسية.
- ✓ في بداية الانقسام كان مشاركة المرأة قوية، ولكن حاليا ضعيفة جداً.
- ✓ نعم، وأيضا جرت العادة في المجتمعات الشرقية أن مشاركة الرجل لها أهمية أكبر في الحياة السياسية.
- ✓ نعم الانقسام الفلسطيني أدى إلى تراجع دور الشباب كقوى فاعلة في المجتمع الفلسطيني، وأثر بشكل سلبي من خلال تراجع دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.
- ✓ الانقسام سبب إحباطاً كبيراً للمرأة الفلسطينية؛ بسبب تراجع دورها في جميع مناحي الحياة وبشكل خاص في العملية السياسي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. هبة الدنف، (2018)، نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، مؤتمر علمي: منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي، مركز مسارات الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسية والدراسات الإستراتيجية.

2. مركز القدس للدراسات السياسية، (2007)، تقرير سياسي بعنوان: واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، https://www.alqudscenter.org/index.php?

3. روكز، كولدين (2019)، بعنوان: ندوة سياسية بعنوان: تفعيل مشاركة المرأة السياسية، مؤسسة "مهارات" بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني، واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وبالتعاون مع جامعة بيروت العربية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة، ضمن مشروع "دورك" الممول من الاتحاد الأوروبي، لبنان.

4. دراسة شلق، (2017) بعنوان: أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي، مجلة بيروت الشرق الأوسط: مجلة رقمية، https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy.

5. علي وآخرون، (2017) بعنوان: دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تونس (2001 – 2015). المركز العربي الديمقراطي.

6.عواض محمد، (2021)، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية 2020:2000، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاقتصادية، السياسية، الإستراتيجية.

8.مراد، رامي (2019)، ورقة عمل بعنوان: دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، https://upwc.ps/?p=1735.

9.كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، (2022) بعنوان: دور المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر علمي تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور سمير النجدي "القدس المفتوحة" والهيئة الفلسطينية للتنمية.

10.سعد مصطفى، (2017)، بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة العربية "دراسة حالة "مصر – وليبيا"، الدراسات البحثية، لبرامج والمنظومات الديمقراطية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاقتصادية، السياسية، الإستراتيجية.

11.ناصيف معلم، (2021)، ورقة علمية بعنوان: المرأة والشباب والمشاركة السياسية، مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تأثيرها"، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، غزة، فلسطين.

12.طالب عوض، (2021)، ورقة علمية بعنوان: الكوتا النسوية في فلسطين بالمقاربة مع دول عربية أخرى"، مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تأثيرها"، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، غزة، فلسطين.

13. منظمة المرأة العربية، (2022)، الندوة الدولية بعنوان: النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين، http://arabwomenorg.org/NewsDetails.aspx?ID=1649.

14. (المجلس الوطني وإشكاليات الشرعية) ورقة تحليل وضع –عماد أبو رحمة –أبريل 2018– مسارات.

15.أحمد أبو ماجن، أهمية التنمية السياسية، مقالة سياسية، مجلة الزمان (مجلة إلكترونية، 2016)، https://www.azzaman.com

16. الغزالي، (2005) ، حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– سلسة عالم المعرفة.

17. أم العز على الفارسي المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا، (2005–1977)، القاهرة: مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة، 2008.

18. إيمان عطاري، المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، أيار 2012.

19. (بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر) رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتورى قسطنطينية، 2005.

20. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2022، http://www.plo.ps/category/116/1/

21. زينب جرادات، 202، مقالة سياسية: أهداف الأحزاب السياسية، مجلة موضوع، مجلة إلكترونية، https://mawdoo3.com.

22. حركة الجهاد الإسلامي، فلسطين، https://jehad.ps،2022

23. حركة المقامة الإسلامية حماس – فلسطين، https://hamas.ps/ar/،2022

24. حزب الخضر الفلسطيني ،2020، واي باك مشين: موقع إلكتروني.

25. حزب الخلاص الوطني الفلسطيني ،2020، واي باك مشين: موقع إلكتروني.

26. حزب النهضة الإسلامي في فلسطين، ، 2020واي باك مشين : موقع إلكتروني.

27. الحزب الوطني الفلسطيني – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2020، موقع واي باك مشين.

28. حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الدكتور الطاهر ملاي، 2015م).

29. حسن بن كادي، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الإسلامي، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: جامعة باتنة 01، 2017م).

30. جمال الدين حمودي، التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الديمقراطية الحديثة، الحوار المتمدن، ٢٠١٩/٣/١. مقال بعنوان التنمية السياسية، جارسا الإخبارية.

31. حنان ماهر قنديل عارف، الماركسية والتعددية السياسية "دراسة في النظرية والتطبيق" ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1996.

32. خلود المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، مركز زيتونة للاستشارات، ط1، 2016.

33. دراسة التمكين السياسي للمرأة، مجلة سياسات العدد الأربعون،2016.

33. دنيا الأمل إسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، الحوار المتمدن–العدد: 960 –2004 / 9 / 18

34. سعد الراوي، مقالة دور الشباب في الحياة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2020.

https://democraticac.de/?p=66994

35. زكريا بختي، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية: دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خده، 2009م).

36. سناء الدويكات، مفهوم التنمية لغة واصطلاح، مجلة موضوع،28 ديسمبر 2016،

https://mawdoo3.com

37.شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، في مجلة الباحث الاجتماعي (عدد (10)، سبتمبر 2010) ص 143.

38. صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، 2013.

39. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

40. طارق محمد عبد الوهاب سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية (دار غريب للطباعة والنشر، 1999) ص 106.

41. عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013م.

42. عبد العاطي محمد أحمد، الفكر السياسي للأمام محمد عبده، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1977.

43.عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (12)، سبتمبر 2010م.

44. عبد الوهاب حميد رشيد: مقومات التحول الديمقراطي، سلسلة أبحاث الحوار المتمدن – عدد 707 ،2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13431 تم زيارة الرابط بتاريخ 2016/5/15

45. عبد الوهاب حميد رشيد، مقومات التحول الديمقراطي، سلسلة أبحاث الحوار المتمدن– عدد 707 ،2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1343

46. فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، 2012م).

47. يونس الكثري، (18 أغسطس 2013)، قطاع غزة ... حامي قضية فلسطين ورافعتها، .ktab INC، مؤرشف من الأصل في 8 يناير 2020.

48. كمال المنوفي (أصول النظم السياسية المقارنة) الكويت: شركة الربعان للنشر والتوزيع، 1987(السيد عبد المطلب احمد غانم، المشاركة السياسية في مصر) رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1979.

49. محمد الجدع، أهمية المشاركة السياسية لشباب، مجلة موضوع،17 مارس 2022، أhttps://mawdoo3.com/

50. محمد سعد أبو عامود، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2005.

51. محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (4)، عام 2009م .

52. محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.

53. مركز رؤية للتنمية السياسية، المشهد السياسي الفلسطيني- دلالات التأجيج وأدواته، مقالة سياسية، 2022، https://vision-pd.org.

53. مشرف، عبد اللطيف، 2018، القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسية المعاصرة: مقالة سياسية، https://www.noonpost.com/content/23101.

54. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة" مصطلحات مختارة"، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004.

55. مصعب سليمان، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2017.

56.منظمة التحرير الفلسطيني فتح – فلسطين، 2022، http://www.plo.ps/index.php

57.المنظمة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2022،
http://www.plo.ps/category/114/1/

58. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، نانسي الخالدي، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، مجلة موضوع، 12 مايو 2022، https://mawdoo3.com.

59. نظر/ي (دور الشباب في شق مسار التغيير ومواجهة تحديات المشروع الوطني) مجموعة أوراق تحليل سياسات، مركز مسارات، نوفمبر 2016.

60. ورقة تحليل سياسات" تعزيز مواقع المرأة في صنع القرار بمنظمة التحرير الفلسطينية "هبة الدنف، مسارات،2018.

61. دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية،2019، ورقة عمل – اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، 2019،1735=p?/https://upwc.ps .

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NK6rdya3615709647aNK6rdy

62. أبو عيشة، عز الدين، 2021، مقالة بعنوان لماذا تعزف نساء غزة عن المشاركة في النقابات العمالية، https://www.independentarabia.com/node/279091

63. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة يوم الشباب العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/8/12: bit.ly/332dqAb

64. الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2021، منصة معلومات إلكترونية، https://www.pcbs.gov.ps.

65. حسام الدجني، 2021، مقالة سياسية بعنوان المرأة الفلسطينية والانتخابات، مجلة فلسطين أون لاين (مجلة إلكترونية)، https://felesteen.news/post/84360.

66. لارا العوض، 2017، مقالة سياسية: دور المرأة في المصالحة الفلسطينية أين؟، وكالة معا: منصة إخبارية إلكترونية،https://www.maannews.net/articles/925946.html

67.المجلس التشريعي الفلسطيني، 2022، http://www.pal-plc.org/ar_page.aspx?id=Kwekusa152280480aKwekus

68. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية – مركز مسارات، ورقة حقائق: مشاركة المرأة في المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2020.

69.المركز المعلومات الفلسطيني، 2021، بنك معلومات إلكتروني، https://wafa.ps/Pages/Details/.

70. بدر وآخرون، 2016، مشاركة المرأة في القوى العاملة، مركز مسارات، فلسطين، https://www.masarat.ps/article/1827

71. شيرين خليفة، 2021، النقابات العمّالية.. عزوفٌ "نسَوي" وإليكم الأسباب، شبكة نوى، فلسطين، https://nawa.ps/ar/post/47203

72. دانيا الأغا، 2017، مقالة سياسية: الحفاظ على الوطن هوية وطن واحتضان قضية أمة، مجلة الآراء حول الخليج.

73. رؤية تحليلية لواقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين، 2019/9/23: bit.ly/2Idezjv

74. مجدي المالكي وحسن لدادوة، المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس)، رام الله، 2011: bit.ly/2SKMja5

75. د. عماد مخيمر، 2019، مقالة سياسية بعنوان المرأة الفلسطينية الأسيرة وصناعة اللحظة التاريخية، مجلة معا نيوز، https://www.maannews.net/articles.

76. منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، المقتفي، معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، 2005م.

77. مؤشرات استدامة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومدى قابليتها لتحقيق النتائج التنموية، المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين، 2020/1/8: bit.ly/3dgIRgI

78. يامن نوباني، 2017، موقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، مقالة سياسية، وفا: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

79. وكالة وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2022، الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

80. أبو خلف، نايف. (2014) " أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

81. حسام نافد أبو دلال، (2010). النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

82. آمال حمد، دور الأحزاب السياسية في تحقيق العدالة الجندرية، (ورقة عمل)، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، غزة، 2016.

83. إيمان عطاري، المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، أيار 2012.

84. صلاح حبيطوش، (2014). " التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية السياسية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر. حرب، هاجر محمد إبراهيم. (2014). " مدى اعتماد النخبة الفلسطينية على الإعلام الجديد.

85. عملية التنمية السياسية: قطاع غزة نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.

86. زينب الغنيمي، الانقسام السياسي والحركة النسوية، جريدة السفير، بيروت، تموز 2013 . goo.gl/pnyR5K

87. عصام، فضل. (2009). "دور الإتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

88. المحمودي، محمد سرحان علي. (2019): مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

89. المصري، رفيق محمود. 2019. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مستوياتها ومعوقاتها .مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. 7، ع. 1، ص ص. 209-243.

90. حميد الشمري، 2010، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، باحث في المركز – تدريسي في كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق.

91. الدراجي، سيف الدين، 2021، مقالة سياسية بعنوان: عناصر القوة الوطنية، باحث في شؤون السياسة الخارجية والأمن الدولي، مجلة الحوار الإنساني.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

1. Mousserai - Salima- .، (2018)، The Role of Policies in Activating Women's Political Participation: Frameworks and Strategies for Political Empowerment، Voice of Law Journal، Volume 5، Numéro 2، Pages 166-190

2. UNDP and NDI، 2013، Empowering women for stronger political parties، https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources.

3. UN Women HQ، 2016، Leadership and political participation، UN Women، Arab countries.

4.National Democratic Institute، 2018، Why Women in Politics? https://womendeliver.org/why-women-in-politics./

5. Mahmoud and Others، (2018)، Women political participation in Sudan 1989-2010، Arab Democratic Center

6. Allum، p (1995) State and society in Western Europe. England: Hart Oils، LTD، Conn Wall.

7. Burnsten، Paul and Linton April، (The impact of parties، interest group، and social movement organization on public policy: some recent evidence and theoretical)، university of North Carolina، December 2002، p .382.

8. Dhillon، n (2008) Middle east youth bulge: Challenge or opportunity? the Brookings institution، gttp:// mail. Gees. Org/ documentos/ documn-03017.pdf

9. Duncan، L. E.، & Stewart، A. J. (2007). Personal political salience: The role of personality in collective identity and action، Political Psychology، 28:143–164

10.Josif Thesing and Wilhelm Hofmeidter، Political Parties in Democracy: Role and Functions of Political Parties in the Political System of the Federal Republic of Germany، Germany: Konrad Adeenauer Stiftung، 1990.

11. Kimberly، L & Rice، T (2005) Voter turnout in undergraduate student government election. Political Science and Politics، 38(4)723-729.
12. Mongkuo، M. Y.، Lyon، M. L.، Hogan، M. B.، & DeLone، G. (2014). Identifying the antecedents of political engagement behavior among young adult college students. Journal of Political Sciences & Public Affairs، 2(121): 11-23
13. Ostrander، J.، Sandler، A. & Nieman، P. (2015). The Influence of Professional Identity and level of empowerment on political participation of MSW students، paper presented at the Society for Social Work and Research 19th Annual Conference، (1)14-
14. Rebecca Weitz-Shapiro، Matthew S، Political Participation and Quality of Life (Washington، July 2008).

ملحق 1: الاستبانة

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

السيد/ة ..... المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بدراسة بعنوان حول **دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين**، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات والتنمية المستدامة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: داليا الغفاري

0597920708

المتغيرات الديمغرافية

برجاء موافقة سيادتكم على وضع إشارة (x) داخل المربع الذي يناسب رأيكم، مع العلم أن البيانات ستكون سرية، وفقط لأغراض البحث العلمي، شاكرين حسن تعاونكم معنا.

أولا: البيانات الشخصية:

.1
.2
.3
.4

ثانياً: متغيرات الدراسة

برجاء موافقة سيادتكم على وضع إشارة (x) داخل المربع الذي يناسب رأيكم، مع العلم أن البيانات ستكون سرية، وفقط لأغراض البحث العلمي، شاكرين حسن تعاونكم معنا.

أ. المتغير المستقل

القوى الوطنية والأحزاب السياسية الفلسطينية

الحزب السياسي: تنظيم سياسي يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية داخل الحكومة، وعادة من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية

القوى الوطنية: مجموع جميع الموارد المتاحة للأمة في السعي لتحقيق الأهداف *الوطنية*

	فيما يلي مجموعة من الأسئلة يرجى منك وضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك:	**دقة العبارة**				
	الفقرات	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
– التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية. تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل إيجابي وفعّال، من خلال مد النساء والفتيات بالثقافة السياسية الصحيحة.						
1.	**تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في تطوير مشاركة المرأة الفلسطينية في المجال السياسي**					
2.	**تسمح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بمشاركة المرأة الفلسطينية بوضع إستراتيجيات تأسيسية للتنظيم الداخلي لها**					

.3	**دعم المرأة الفلسطينية في حق الترشح في الانتخابات الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.4	**تضمن المرأة الفلسطينية في حق التعبير عن رأيها السياسي دون تدخلات بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.5	**تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية نحو زيادة فاعلية المرأة الفلسطينية في التمثيل السياسي**					
.6	**تفعل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً**					
– تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية: هي شكل من المشاركة السياسية، يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة **في المجال السياسي ضمن أطر سياسية وفق المعايير الداخلية لهذه الأطر.**						
.1	**تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية بالتعبير عن آرائها السياسية بحرية تامة**					
.2	**تسمح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية بتأدية مهامها الحزبية دون تدخلات خارجية**					
.3	**تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مشاركة**					

	المرأة الفلسطينية في صنع القرار بحرية تامة					
.4	**تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مشاركة المرأة الفلسطينية بوضع النظم الداخلية لها دون تدخلات خارجية**					
.5	**تدعم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية التوجه الديمقراطي لزيادة فعالية مشاركة المرأة سياسيا**					
–فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي: عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد قرار وجمع المعلومات وتقييم القرارات البديلة من أجل زيادة القدرة على اتخاذ القرار الأمثل.						
.1	**تساهم المرأة الفلسطينية في تحديد المشاكل أو الصعوبات السياسية التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.2	**تعمل المرأة الفلسطينية على المشاركة في جمع المعلومات حول الحلول السياسية والإستراتيجية التي قد تفيد الأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.3	**توجه المرأة الفلسطينية قدرتها لتحليل المعلومات لاختيار الحل السياسي الإستراتيجية الأمثل التي قد تفيد بالأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.4	**تبرز المرأة الفلسطينية دورا فعالا في اختيار البدائل السياسية الأنسب في علاج الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					
.5	**تمتلك المرأة الفلسطينية القدرة على اتخاذ القرارات السياسية بفعالية عالية لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية**					

تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً: تطوير المعارف والآراء والاتجاهات السائدة حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسيا .						
.1	**تدعم السياسات في الأحزاب السياسية والقوى الوطنية باتجاه تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً**					
.2	**تطور الأحزاب السياسية والقوى الوطنية قيم سلوكيات حزبية تزيد من فعالية المرأة سياسيا**					
.3	**تطرح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية معايير جديدة تزيد من نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في مؤسساتها**					
.4	**تعقد الأحزاب السياسية والقوى الوطنية دورات تنظيمية لبيان أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً**					
.5	**تحفز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المرأة الفلسطينية مادياً ومعنويا لكسب ولائها**					
ب. المتغير التابع **التنمية السياسية /** أداةٌ من أدوات دعم ***السياسات*** المحلية في الدول عن طريق ربطها مع ***السياسات*** الدوليّة تحقيق مبدأ المساواة: قاعدة أساسية في قانون حقوق الإنسان ومن أهم المبادئ الإنسانية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به، ودعمه في مختلف نواحي الحياة.						
.1	**تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية تفعيل السياسيات في مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية**					
.2	**تقوم المؤسسات الخاصة الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بالمراقبة بشكل دوري لتقليل حالات التمييز ضد المرأة الفلسطينية**					

.3	**تعزز الأحزاب السياسية والقوى الوطنية استقلالية المرأة الفلسطينية سياسياً**					
.5	**تعمل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية على محاربة النمطية الجنسانية**					
.6	**تطبق الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الممارسات الحزبية التي تكافح التمييز**					

إعداد برامج تدريبية متطورة لبناء كادر قيادي نسوي واعٍ.

العمل على تطوير برامج تدريبية تهدف إلى تطوير المرأة الفلسطينية من ناحية المعرفة الخبرة والقدرات في المجال لخلق شخصيات قيادية بارزة في المجال السياسي.

.1	**تتوفر أساليب رقابية إستراتيجية حديثة داخل الأحزاب السياسية والقوى تدعم إعداد برامج تدريبية للمرأة الفلسطينية**					
.2	**تأخذ أساليب الرقابة الإستراتيجية داخل الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بعين الاعتبار مختلف مراحل في كيفية إعداد برامج تدريبية ذات جودة عالية**					
.3	**تتوفر لمؤسسات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بنية تحتية مناسبة لإعطاء دورات تدريبية للمرأة الفلسطينية**					
.4	**يتوفر كادر بشري مدرب وكفء لإعطاء الدورات التدريبية بكفاء عالية**					
.5	**تدعم مؤسسات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية برامج تدريبية فعالة عند طلبها حسب المواصفات بالكم والنوع المناسب (مبدأ الملائمة)**					

زيادة الوعي السياسي بأهمية مشاركة المرأة الفلسطينية: **عمل المؤسسات السياسية بنشر الوعي من خلال تغيير سلوكيات وتفكير المجتمع نحو ما مدى أهمية مشاركة المرأة وتأثير ذلك إيجابيا على التنمية السياسية في فلسطين.**						
.1	**تعزز القوى الوطنية والأحزاب السياسية سياسات مرنة تدعم تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية**					
.2	**توافر نظام قانوني لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية يدعم** فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي					
.3	**تساهم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية حول** تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً					
.4	**تفعيل مراقبة أداء قيادة المرأة الفلسطينية في المجال السياسي بشكل دوري**					
.5	**توفر الأحزاب السياسية والقوى الوطنية مساحة لمؤسسات حقوق الإنسان لتقليل ممارسة العنف ضد المرأة الفلسطينية**					
.6	**تفعيل مراقبة أداء القادة السياسي بشكل دوري**					

ملحق 2: المقابلة

1. برأيك، ما أكثر مستويات المشاركة السياسية والجماهيرية شيوعا لدى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية؟
2. برأيك، ما أهم الأسباب حول عزوف الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية عن المشاركة السياسية؟ اذكر أهم تلك الأسباب.
3. هناك من يرى أن الانقسام أدى لحالة إحباط كبير للمجتمع الفلسطيني وبشكل خاص فئة الشباب، هل هذا الرأي صحيح برأيك؟
4. هل للعملية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أثر في تراجع الحافز لدى الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية للانخراط في العمل الجماهيري؟
5. هل تراجع دور الأحزاب السياسية والقوى الفلسطينية بالفترة الأخيرة، وهل شكل سبباً للتراجع في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية؟
6. ما الآليات المناسب والمقترحة لتشجيع القوى السياسية والقوى الفلسطينية للانخراط في العمل الجماهيري والمشاركة السياسية؟
7. هل أثر الانقسام الفلسطيني على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة في الحياة السياسية؟ وهل أثر ذلك سلبياً في تقليص دورها في التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني؟

ملحق 3: قائمة المحكمين

الاسم	مكان العمل
د. سامي أبو طه	محاضر إدارة أعمال غير متفرغ
د. أيمن الديراوي	محاضر إدارة أعمال في جامعة الأقصى
د. أيمن شاهين	محاضر علوم سياسية في جامعة الأزهر
د. خالد موسى	محاضر علوم سياسية غير متفرغ
د. نهاية التلباني	محاضر إدارة أعمال في جامعة الأزهر
د. عماد الأغا	رئيس مجلس الإدارة بجامعة فلسطين
د. تهاني جفال	مدير برنامج التنمية المستدامة– جامعة القدس
هشام الكحلوت	محلل إحصائي
د. أدهم مبارك	محاضر إدارة أعمال غير متفرغ
أمل الدربي	مدقق لغوي

فهرس الملاحق:

الملحق	رقم الصفحة
ملحق 1: الاستبانة	144
ملحق 2: أسئلة المقابلة	152
ملحق 3: قائمة المحكمين	153

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
1.2 تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني الأول والثاني.	68
2.2 تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الثاني وفق نظام القائمة.	68
1.3 نتائج صدق الاتساق الداخلي لأبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في التنمية السياسية.	90
2.3 معاملات ارتباط بيرسون بين البعد والدرجة الكلية للمحور الرئيس لمتغير الدراسة.	91

3.3 مؤشرات قياس الثبات (كرونباخ ألفا والثبات المركب).	93
1.4 المحك المعتمد في الاستبانة.	95
2.4 نتائج الوصف الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية (العدد الإجمالي=132).	96
3.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الأول "القوى الوطنية والأحزاب السياسية".	97
4.4 نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية".	99
5.4 نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "تفعيل التوجه الديمقراطي لمشاركة المرأة السياسية".	101
6.4 نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "فاعلية المرأة في صنع القرار السياسي".	103
7.4 نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "تطوير الثقافة السياسية حول تمثيل المرأة الفلسطينية سياسياً".	105
8.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المحور الثاني "مشاركة المرأة في التنمية السياسية".	107
9.4 نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني ككل "مشاركة المرأة في التنمية المرأة الفلسطينية".	109
10.4 العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل ارتباط بيرسون.	112
11.4 نتائج دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين باستخدام الانحدار	113

الخطي البسيط.	
12.4 نتائج دور أبعاد القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية في فلسطين باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.	114
13.4 نتائج الفرضية الرئيسة الرابعة.	117
14.4 نتائج الفرضية الرئيسة الخامسة.	118

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	الصفحة
1.1 أنموذج الدراسة	6

فهرس المحتويات:

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
إقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
مصطلحات الدراسة	ت
الملخص	ج
Abstract	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 تساؤلات الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 أهمية الدراسة	5
6.1 متغيرات الدراسة	5
7.1 أنموذج الدراسة	6
8.1 فرضيات الدراسة	8
9.1 هيكلية الدراسة	9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: القوى الوطنية الفلسطينية	
1.1.2 مقدمة	10
2.1.2 تعريف القوى السياسية	10
3.1.2 القوى الوطنية في فلسطين	11
4.1.2 القوى الوطنية داخل منظمة التحرير	11
5.1.2 حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح	11
6.1.2 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	12
7.1.2 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	13
8.1.2 القوى الوطنية خارج منظمة التحرير الفلسطينية	13
9.1.2 حركة الجهاد الاسلامي	13
10.1.2 حركة حماس	14
11.1.2 وظائف القوى السياسية	15
المبحث الثاني: الأحزاب السياسية الفلسطينية	
1.2.2 المقدمة	17
2.2.2 نشأت الأحزاب	17
3.2.2 ماهية الحزب السياسي	19
4.2.2 تصنيف الأحزاب السياسية	21

5.2.2 خصائص الأحزاب السياسية	21
6.2.2 وظائف الأحزاب السياسية	22
7.2.2 أهداف الأحزاب السياسية	25
8.2.2 الأحزاب السياسية الفلسطينية	25
المبحث الثالث: مشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	
1.3.2 المقدمة	27
2.3.2 ماهية المشاركة السياسية	27
3.3.2 التعريف الاصطلاحي للمشاركة السياسية	28
4.3.2 التعريف الاجرائي للمشاركة السياسية	29
5.3.2 أهمية المشاركة السياسية	31
6.3.2 مستويات المشاركة السياسية	31
7.3.2 دوافع المشاركة السياسية	32
8.3.2 مظاهر المشاركة السياسية	34
9.3.2 معيقات المشاركة السياسية	35
10.3.2 التوجهات النسوية في المشاركة السياسية	36
11.3.2واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها	37
12.3.2 المعيقات الخاصة بوصول النساء للمشاركة السياسية	38

13.3.2 دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	40
المبحث الرابع: التنمية السياسية في فلسطين	
1.4.2 المقدمة	42
2.4.2 التنمية لغةً	42
3.4.2 ماهية التنمية السياسية	43
4.4.2 مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية	43
5.4.2 أهمية وأهداف التنمية السياسية	44
6.4.2 أهمية التنمية السياسية	45
7.4.2 مقومات التنمية السياسية	45
8.4.2 المشاركة كضرورة للتنمية السياسية	48
9.4.2 معيقات التنمية السياسية	49
10.4.2 واقع التنمية السياسية في فلسطين	50
11.4.2 تطور المشهر السياسي	50
12.4.2 دور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في التنمية السياسية في فلسطين	52
13.4.2 موقع المرأة من خريطة القوى المجتمعية الفلسطينية	52
14.4.2 الحالة الفلسطينية كنموذج لمشاركة المرأة الفلسطينية	53
المبحث الخامس: مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ودورها في عملية التنمية السياسية	

1.5.2 مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (1996-1999)م ودورها في التنمية السياسية	57
2.5.2 مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (2000- 20059)م ودورها في التنمية السياسية	61
3.5.2 مشاركة المرأة الفلسطينية في الفترة (2006- 2022)م ودورها في التنمية السياسية	66
المبحث السادس: الدراسات السابقة	
1.6.2 المقدمة	72
2.6.2 الدراسات السابقة	72
3.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة	84
4.6.2 الفجوة البحثية	85
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	
1.3 المقدمة	87
2.3 منهج الدراسة	87
3.3 مجتمع الدراسة	87
4.3 وصف أداة الدراسة	88
5.3 صدق أداة الدراسة وتباتها	89
6.3 تأصيل النظري لمتغيرات الدراسة	89
7.3 صدق أراء المحكمين	89
8.3 اختبار صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي)	90

9.3 ثبات أداة الدراسة	93
10.3 مبررات الاعتماد على الاختبارات المعملية	93
11.3 الاختبارات الاحصائية	93
الفصل الرابع: تحليل واختبار فرضيات ومناقشة نتائج الدراسة	
1.4 المقدمة	95
2.4 المحك المعتمد في الاستبانة	95
3.4 النتائج المتعلقة بالوصف الاحصائي للمتغيرات الديمغرافية	96
4.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	97
5.4 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	111
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5 المقدمة	121
2.5 النتائج	121
3.5 التوصيات	127
4.5 النتائج الخاصة بالمقابلات	127
المصادر والمراجع	133
الملاحق	143
فهرس الجدول	154
فهرس الأشكال	156
فهرس المحتويات	157